

مداخلات فريق العدالة والتنمية لمناقشة :

- البرنامج الحكومي
- الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة

” مساندة راضية ومبصرة وناصحة “

الفهرس

5 تقديم

الجزء الأول :

مداخلة فريق العدالة والتنمية في إطار مناقشة البرنامج الحكومي
الذي عرضه رئيس الحكومة 9

الخمسة محاور الأساسية :

- 1 - دعم الخيار الديمقراطي ومبادئ دولة الحق والقانون وترسيخ
الجهوية المتقدمة 30
- 2 - تعزيز قيم النزاهة وإصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة 40
- 3 - تطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية
المستدامة 44
- 4 - تعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي 49
- 5 - تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياها العادلة 58

الجزء الثاني :

مداخلة فريق العدالة والتنمية في إطار مناقشة عرض رئيس
الحكومة أمام البرلمان حول الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة 65

المحاور الثلاثة الأساسية :

- 1 - عناوين رئيسية ومركزة طبعت السنتين الماضيتين على المستويات
السياسية والديبلوماسية والحقوقية والاقتصادية والاجتماعية 72
- 2 - أكثر من 70 إنجازا حقيقيا بعناوين دالة وأرقام ومعبرة 85
- 3 - خمسة أورايش للتفعيل والإنجاز بما يعزز حصيلة وآفاق العمل الحكومي 94

تقديم

شكلت محطة عرض البرنامج الحكومي على البرلمان ومناقشته والمصادقة عليه، المفضي إلى تنصيب الحكومة، إعلانا عن مغادرة محيط منطقة رمادية، شكك البعض في إمكانية تجاوزها بعد أشهر عدة من «البلوكاج» المهم الذي كان القصد من ورائه التراجع على المكتسبات الديمقراطية المحققة بعد اعتماد دستور 2011.

وهكذا استأنف المغرب بحرص كافة مكوناته على استقرار البلاد ومؤسساتها، المسار الديمقراطي بعد محاولات فاشلة لتوقيف عجلة الديمقراطية، وبعد تأكيد الناخب المغربي لاختياراته الرصينة التي لا تقبل التأويل بتجديد الثقة في حزب العدالة والتنمية ومنحه 125 مقعدا نيابيا مكنه من قيادة الأغلبية الحكومية للمرة الثانية على التوالي. حيث عمل رئيسها الدكتور سعد الدين العثماني تطبيقا لمقتضيات الفصل 88 من الدستور على عرض برنامج حكومته في 19 أبريل 2017، حيث شكل مناسبة لتقييم حصيلة ومنجزات الحكومة السابقة وكذا مناقشة محتوى البرنامج الجديد في ميادين السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والخارجية، وقد شكلت مداخلة الفريق التي قدمها الدكتور ادريس الأزمي الإدريسي في 24 أبريل 2017 مناسبة للتعبير عن مواقف الفريق من السياق العام الذي انبثقت منه حكومة الدكتور سعد الدين العثماني وكذا لتثمين ما حققته حكومة الأستاذ عبد الإله بنكيران والتي كانت سببا مباشرا لتجديد الثقة في حزب العدالة والتنمية، ناهيك عن مناقشته لكافة خطوط البرنامج الجديد وتبوياته، معلنا بذلك عن موقفه الواضح الذي لا يحتمل الغموض أو الالتباس، من الحكومة عندما اختار

شعار «مساندة راشدة ومبصرة وناصحة»، ليؤطر به علاقته مع الحكومة، في ترجمة صريحة لمنهج حزب العدالة والتنمية القائم على اعتبار المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار.

وتنزيلا لمقتضيات الفصل 101 من الدستور قدم رئيس الحكومة في 13 ماي 2019 الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، حتى يؤكد على جدية الأغلبية في تنزيل الدستور واحترام مؤسساته، والتأكيد على استقلالية السلط وتوازنها وتكاملها، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وقد تضمنت هذه الحصيلة مختلف الأوراش التي باشرتها الحكومة والمنجزات التي حققتها، وقد شكل تدخل الفريق حين مناقشتها في 22 ماي 2019 مناسبة للإشادة بإيجابياتها، وثمانين عدد مهم من نتائجها، كما شكلت مناسبة لتقديم العديد من المقترحات لتنزيل ما تبقى من البرنامج الحكومي في جميع المجالات.

ويأتي هذا الإصدار ليوثق مواقف الفريق ومقترحاته في مداخلته لمناقشة البرنامج الحكومي والحصيلة المرحلية المشار إليهما أعلاه، وحتى يبقى مرجعا للباحثين والمهتمين فيما سيأتي من الأيام.

والله الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل

الرباط في 10 شتنبر 2019

د. إدريس الأزمي الإدريس
رئيس فريق العدالة والتنمية



الجزء الأول :

مناقشة البرنامج الحكومي





مواصلة الإصلاح في أفق تعزيز الاختيار الديمقراطي



مداخلة فريق العدالة والتنمية ألقاها رئيس الفريق

الدكتور إدريس الأزمي الإدريسي

يوم الاثنين 26 رجب 1438 هـ الموافق لـ 24 أبريل 2017م

في إطار مناقشة البرنامج الحكومي

الذي عرضه رئيس الحكومة الدكتور سعد الدين العثماني

يوم الأربعاء 21 رجب 1438 هـ الموافق لـ 19 أبريل 2017م

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله وسلم على سيدنا محمد الرسول الأمين
وعلى آله وصحبه أجمعين

السيد رئيس مجلس النواب المحترم ؛
السيد رئيس الحكومة المحترم؛
السيدات والسادة وزير الدولة والوزراء وكتاب الدولة المحترمون والمحترمات؛
السادة النواب المحترمون، السيدات النائبات المحترمات.

نجتمع اليوم لمناقشة البرنامج الحكومي الذي تقدمتم به السيد رئيس الحكومة أمام البرلمان طبقاً لأحكام الفصل 88 من الدستور، ونود في البداية ودون تشويق أو تأخير وحتى نقطع الشك باليقين أن نقدم موقفنا الواضح والمسؤول من الحكومة ومن البرنامج الحكومي.

موقفنا الذي سيؤطر اليوم هذه المداخلة من أولها إلى آخرها، كما سيؤطر عملنا كفريق نيابي يتصدر المشهد النيابي ويقود الأغلبية النيابية.

وهو موقف وطني ومسؤول. موقف كان واضحاً منذ تعيين جلالة الملك حفظه الله للأستاذ عبد الإله بنكيران رئيساً للحكومة تطبيقاً لمقتضيات الفصل 47 من الدستور وكذا بعد تعيينه الدكتور سعد الدين العثماني كرئيس للحكومة مكلف بتشكيلها، وهو ما تمثل في تفاعلنا الإيجابي الفوري مع بلاغ الديوان الملكي، وهي مناسبة لنهنئكم بالثقة الملكية التي حظيتم بها.

قرار اتخذناه انطلاقاً من تقدير المعطيات والخيارات الممكنة واعتباراً لتطور مختلف المواقف ونظراً لتحديات وأفاق التطور الديمقراطي ببلادنا، وفي انسجام تام مع مرجعية ومنهجية الحزب الذي كان دائماً وسيظل يضع أولاً وأخيراً المصلحة العليا للوطن فوق كل اعتبار.

لكل هذا قررنا طبيعياً المساندة الواضحة والصريحة للحكومة. مساندة راشدة ومبصرة وناصحة.

سنة أشهر من المد والجزر مليئة بالمواقف والأحداث والتطورات والدروس والعبر. إن موقفنا هذا لن يعطينا استحضارا لنفس المرجعية والمنهجية التي قادتنا إليه واعتبارا للشفافية والصراحة والوضوح الذي يطبع عملنا ومواقفنا أن نقدم ما أمكن من التوضيحات الضرورية احتراما للمواطنين وللمناضلين وضمانا لاستمرار التعبئة واليقظة التي تخدم مسار بلادنا نحو الرقي الديمقراطي ووفائنا للخيار الدستوري لبلادنا الذي لا رجعة فيه في بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون.

فكما تعلمون، تأتي مناقشة البرنامج الحكومي في أفق المصادقة عليه وتنصيب الحكومة بعد أكثر من ستة أشهر من المد والجزر تلت الانتخابات النيابية الثانية (في ظل دستور 2011) التي شهدتها بلادنا يوم 7 أكتوبر 2016.

ولئن كانت هذه الانتخابات قد مكنت من تكريس الطابع المنتظم للاستحقاقات الانتخابية، فلا بد أن نسجل أن هذه السنة أشهر كانت مليئة بالمواقف والأحداث والتطورات وكذا بالدروس والعبر التي أعطت للحياة السياسية ببلادنا حيوية إضافية ونكهة جديدة وجعلت الإصلاحات الدستورية والتطور السياسي وواقع المؤسسات الحزبية ببلادنا على المحك وفي موضع تمرين ديمقراطي وسياسي حقيقي سيكون له ما بعده.

لقد شهدت الانتخابات الماضية أمورا مشرقة في مسار البناء الديمقراطي ببلادنا، وتوجيه اختياراتهم. وهو دليل على تبلور تحولات إيجابية وكبيرة داخل مجتمعنا تمكنت من هزم آليات التوجيه والتأثير في اختيارات المواطنين بطرق غير مشروعة.

لقد شهدت السنوات الأخيرة تناميا ملحوظا في وعي المواطن الذي هو أساس مهم من أسس التطور الديمقراطي للمجتمع، حيث أصبح المواطن حريصا ومتابعا لمصير صوته متتبعا لتفاصيل ويوميات تشكيل الحكومة.

وهو ما يجعلنا نؤكد أن لا ديمقراطية حقيقية وتعبئة كافية دون احترام الإرادة الشعبية وأن لا أجوبة حقيقية وملائمة على التحديات الداخلية والخارجية لبلادنا دون سير جماعي واثق وصادق نحو تعزيز الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية انطلاقا من المبادئ والتوجهات التي تضمنها دستور 2011 والتي مثلت تعاقدنا جديدا بين مكونات الأمة ومؤسساتها وبين الدولة والمجتمع.

ولابد أن نسجل كذلك أن هذه السنة أشهر وبأفق النظرة الاستراتيجية المستشرفة

لا يمكن بحال من الأحوال أن تعتبر هدرا للزمن السياسي ببلادنا بل كانت وستسجل كتمرين تم في إطار تدافع سياسي أطرته الأدبيات والممارسات والخيارات الدستورية المتاحة والمواقف السياسية والحزبية المتقلبة وسجل متابعة كثيفة وواعية من طرف المواطنين والمواطنات والإعلام ستخلد في التاريخ الدستوري والسياسي والحزبي ببلادنا.

وأملنا كبير أن المواطنين والمواطنات وبالرغم من انتظارات وآمال لم تبلغ مداها، فإنهم لاشك سيقفون عن وعي الموقف الإيجابي والنضالي وسيصمدون كما فعلوا دائما، بما يسمح بمزيد من تعزيز الوعي السياسي وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية الضرورية واللازمة لكل بناء ديمقراطي منتج ومدمج والضغط من أجل تأهيل الحقل الحزبي وتعزيز استقلاليتته، أملى كذلك أن يمكن من إقناع فئات ونخب جديدة للمساهمة في الحياة السياسية ببلادنا بما يعبئ كل الطاقات الوطنية لتدبير الشأن العام ويوفر قاعدة عريضة من النخب والكفاءات السياسية المناضلة والكفأة والمستقلة والملتزمة والمهمومة بخدمة المواطنين والمواطنات والوفية للثوابت الجامعة للأمة.

ومن مسؤوليتكم السيد رئيس الحكومة العمل على إصلاح النظام الانتخابي واتخاذ كل التدابير لتجاوز ما عرفته الاستحقاقات الأخيرة من عجائب وغرائب لضمان انتخابات حرة، نزيهة، شفافة وذات مصداقية بعيدا عن أي قطبية مصطنعة تؤثر سلبا على الثقة في العملية الانتخابية.

**تحية واحترام وتقدير للمواطنات والمواطنين والمناضلات والمناضلين
على تعيبتهم وثقتهم وتصويتهم المكثف للحزب.**

وهي مناسبة لتتقدم باسم فريق العدالة والتنمية بالتحية الخالصة والشكر الجزيل ولنقف احتراما وتقديرا لكل المواطنين والمواطنات على تعبتهم وثقتهم وتصويتهم المكثف للحزب في مختلف الاستحقاقات الانتخابية المتتالية مما جعله يتبوأ صدارة المشهد السياسي ببلادنا، دليلا على ثقتهم في مساره وللمنهج الذي عمل به في إدارة شؤون البلد وللنزاهة والتفاني اللذين طبعا أداء وزرائه ومنتخبه.

كما نجدد لهم العهد والعزم على أننا لن نستسلم ولن نياس ولن ندخر جهدا في مواصلة النضال والصمود من أجل تثمين تصويتهم والدفاع عن اختيارهم والاستجابة لانتظاراتهم وأننا سنواصل دورنا بعزم وثبات في الاسهام في تخليق وترشيد الحياة الحزبية والسياسية ببلدنا والنضال من أجل البناء الديمقراطي في إطار نهج الاصلاح في إطار الاستقرار وفي نطاق الوفاء للمؤسسات والثوابت الوطنية الجامعة للأمة المغربية وسنواصل التفاني في خدمتهم والبقاء بقربيهم من خلال موقعنا بالحكومة والبرلمان.

وهي مناسبة لنهني السيدات النائبات المحترمات والسادة النواب المحترمين على الثقة التي حظوا بها من طرف المواطنين والمواطنات، متمنين لهم النجاح والتوفيق في مهامهم بما يحفظ الإرادة الشعبية ويعزز التمثيلية الديمقراطية.

وهي مناسبة لهنننكم مرة أخرى السيد رئيس الحكومة الدكتور سعد الدين العثماني والسيدات والسادة وزير الدولة والوزراء وكتاب الدولة بالثقة الملكية التي حظيتم بها، سائلين الله العلي القدير أن يعينكم ويوفقكم في مهامكم.

وهي مناسبة لنعبر في فريق العدالة والتنمية عن احترامنا وتقديرنا الكبيرين لحرص جلالة الملك حفظه الله على صيانة الاختيار الديمقراطي وصون إرادة المواطنين بتعيين الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، ثم بعد ذلك رئيس مجلسه الوطني رئيسا للحكومة في إطار مقتضيات الفصل 47 من الدستور، وذلك في الوقت الذي طفت على السطح بقوة ومباشرة بعد إعلان نتائج الانتخابات اجتهادات وتخريجات دستورية وسياسية وحزبية غريبة ونكوصية حاولت قطع الطريق على تعيين الأستاذ عبد الإله بنكيران الأمين العام لحزب العدالة والتنمية رئيساً للحكومة باعتباره الحزب المتصدر للانتخابات.

الوضوح والصراحة والشفافية حول مسار تشكيل الحكومة

وإعمالا لمنهجية الوضوح والصراحة والشفافية التي تطبع عمل الحزب وقيادته لابد ان نعترف أن مسار تشكيل الحكومة بالنسبة للحزب كان مساراً صعباً وشاقاً ومكلفاً ولكنه كان محكوماً بمنهجية واضحة كان عنوانها الأساس هو الحرص ما أمكن على الحفاظ على كرامة المواطن وصيانة الإرادة الشعبية وتعزيز البناء الديمقراطي.

لقد تبين منذ اليوم التالي للانتخابات ومن خلال مسار المشاورات أن عملية تشكيل الحكومة لن تكون سهلة وبرزت منذ البداية وفي كل مرة عدة مستجدات واشتراطات وتقلبات. إن الرأي العام وقد تابع بدقة مختلف مراحل التشاور يشهد على مواقفنا الإيجابية ويعلم حرص حزب العدالة والتنمية وقيادته على تكوين حكومة تكون في مستوى تطلعات جلالة الملك والمواطنين، حكومة قادرة على مواصلة الإصلاحات والأوراش التنموية التي تشهدها بلادنا.

وهي امتداد لمواقف الحزب من موقع رئاسته للحكومة المنتهية ولايتها والذي غلب فيه دائماً منطق التوافق والشراكة مع الفرقاء وإعلاء المصلحة الوطنية العليا بعيداً عن منطق الهيمنة والإقصاء، كما تبين من خلال تفاعله مع كل المطالب الداعية إلى فسح المجال في التمثيلية البرلمانية من مثل تقليص العتبة وتنازله عن العديد من مطالبه السابقة بخصوص الإطار التشريعي والتنظيمي للانتخابات الجماعية والبرلمانية.

وهو نفس المنهج الذي تعامل به حزبنا مع الدعوة إلى تشكيل هيكل مجلس النواب كي يتمكن البرلمان من المصادقة على مشروع القانون الذي يصادق بموجبه على القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، حيث لم نتردد في الإسهام في هذه اللحظة الوطنية، ولم ندخل في حسابات صغيرة ووضعنا المصلحة الوطنية العليا فوق كل اعتبار، وانخرطنا بقوة في هذه اللحظة وراء جلالة الملك لاستعادة مكانة المغرب في الاتحاد الأفريقي.

وبغض النظر عن تفاصيل وحيثيات مشاورات تشكيل الحكومة والتي نعترف أنها تضمنت تنازلات مؤلمة، لا يعادلها إلا حرصنا على المساهمة في صيانة استقرار الوطن وعدم المساهمة في التأسيس لحالة من عدم الثقة في مستقبله السياسي، وتقوية وحدته ودعم مؤسساته، والحفاظ على رصيد الإصلاحات والإنجازات، وعلى ما تم من اهتمام ودعم للفئات الفقيرة والهشة والمستضعفة، وتحرير لطاقت الإنتاج الوطنية والوقوف إلى جانب المقاول الوطنية، وحماية استقلال القرار الاقتصادي، والحفاظ

على المكتسبات التي راكمها المغرب على مستوى الإصلاحات الدستورية والسياسية والتي جعلته نموذجا استثنائيا ومثالا يحتذى في مجال جغرافي يعج بالتقلبات والاضطرابات المنتجة لعدم الاستقرار والمعطلة للتنمية.

لقد كان إعفاء أميننا العام الأستاذ عبد الإله بنكيران حدثا مؤلما لاسيما بالنظر لدوره الإصلاحى القيادي والأساسي وفي ظل ما حصل عليه الحزب من نتائج وصموده لما يناهز ستة أشهر صوتنا لكرامة صوت المواطنين والمواطنات في احتراماً للتعيين الملكي والمبادئ الدستورية، وقلبنا بعد ذلك يمينا ويسرة هذا القرار والمعطيات والضغوطات التي يتعرض لها حزبنا في ظل مناخ دولي وإقليمي ووطني صعب ووجدنا انفسنا امام خيارين اثنين فاصلين وحاسمين أحلاهما مر، إما ان نعتذر عن المشاركة وإما ان نواصل المشاركة بإصرار وثبات وأمل رغم كل التحديات والمعوقات.

لقد كانت ومازالت لحظة عصيبة على الحزب فرديا وجماعيا وداخل مؤسساته. وفي الأخير واستحضارا لمرجعيتنا ومنهجنا وباعتبار أن الحزب لم يكن ولم يعد أكثر من أي وقت مضى ملكا لمناضليه، بل صار ملكا وأملا للوطن وللمواطنات والمواطنين وأملا على مستوى الأمة ككل، قررنا أن لا نستسلم وأن لا نخاطر برصيدنا في المساهمة في الإصلاح في إطار الاستقرار وبوطننا، وبهذا التراكم الإيجابي الهائل وبهذه التجربة الرائدة والواعدة على مستوى المنطقة ككل.

ولقد التزمنا بهذا الخط وبهذه المنهجية بكل شجاعة ومسؤولية طوال مسارنا السياسي وخلال الربيع العربي، حين رفضنا عن وعي الانسياق مع الموجة والخضوع لإغراء الاحتجاج غير المحسوب العواقب من خلال رفعنا لشعار الإصلاح في إطار الاستقرار، وواصلنا ونواصل مع شرفاء هذا الوطن هذا الخط الذي يجعل المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار.

هذا هو السياق وهذه هي المنهجية والمعطيات الذي أسست لموقفنا. ما جاء بعده من دخول حزب أو خروج حزب ومن دخول شخص أو آخر إعلان ما هو إلا تفاصيل حكمها وتحكم فيها هذا السياق وهذه المنهجية وهذه المعطيات.

إن هذا التقدير السياسي وقساوته لا يعادل إلا حرصنا على ان نساهم في استقرار بلدنا والدفاع عن مواطنينا. وسنبقى كحزب موحدين ومجندين وراء جلاله الملك حفظه الله لمواصلة الإصلاح وتاريخنا يشهد أن مواقفنا ومراجعاتنا لم تزدنا إلا وحدة

ونضجاً وصلابة وحماساً وإسهاماً في مسيرة وطننا نحو الرقي في مدارج الديمقراطية والتنمية والعدالة الاجتماعية.

وهنا لا بد ان نوضح ان ما قدمناه من تنازلات وإن كان يبدو في تفاصيله مؤملاً، لكنه يبقى على المستوى المبدئي وفي أهدافه وأبعاده منسجماً مع قناعاتنا ومرجعيتنا ومنهجنا في الإصلاح وقد عبر الحزب بوضوح، وبشكل استباقي، عن ذلك في برنامجه الانتخابي الذي وضعه رهن إشارة الرأي العام الوطني بمناسبة الانتخابات التشريعية الماضية وقبل ذلك في أوراقه المرجعية.

لقد عبرنا بوضوح في برنامجنا الانتخابي أن رؤية حزب العدالة والتنمية تركز على انتظام مساهمته ضمن الوعاء الوطني، والتزامه بالثوابت الدستورية للبلاد ممثلة في الدين الإسلامي السمح، والوحدة الوطنية المتعددة الروافد، والملكية الدستورية، والاختيار الديمقراطي، إذ يسعى الحزب إلى الإسهام، بشراكة مع مختلف القوى الوطنية، في بناء مغرب معترف بهويته الإسلامية وأصالته التاريخية ومتشعب بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار، ويتقدم بخطى أكيدة في مسار الديمقراطية، مع حرص شديد على ألا يكون توجهه القاصد نحو التنمية على حساب التوازنات الاجتماعية والعدالة بمختلف مستوياتها.

وان الحزب يراهن لتحقيق هذه المعادلة التي تجمع التطلعات السياسية والاقتصادية والتنموية والاجتماعية على رفح مستوى وعي المواطنين بالإمكانات التي يتوفر عليها المغرب، لاسيما ثروته البشرية، والتحديات التي تواجهه، والرهانات التي تنتظره. كما يسعى الحزب، من خلال تأطيره للمواطنين ومشاركته في تدبير الشأن العام، إلى ترسيخ قيم الاستقامة والحرية والمسؤولية والعدالة والتكافل، وذلك من خلال منهج سياسي يركز على المنطلقات الآتية :

- يعتبر الحزب أن التعاون مع المؤسسة الملكية لتحقيق الإصلاح والتغيير في اتجاه تعزيز الديمقراطية وتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية يوفر سلاسة الرقي في مسار البناء الديمقراطي، نظراً لما تتمتع به المؤسسة الملكية من شرعية ومقومات ووظائف تضمن أوسع تعبئة مجتمعية، وتسهل بتوجهاتها التوافقات السياسية، وتمتص بشريعتها الدينية والتاريخية والتحكيمية التوترات السياسية والمجتمعية.

- إن معادلة الإصلاح في المغرب تقترن اقترانا عضويا بالمحافظة على الاستقرار، بما يعني رفض منطق المغامرة، والتزام الحكمة والتعقل في ترتيب خطوات الإصلاح، وإعمال أوسع قدر من الشراكة مع مختلف الفاعلين لتوسيع دائرة الإسناد السياسي والمجتمعي للإصلاح دون المس بالاستقرار والسلم الاجتماعي. وينطلق الحزب في قناعته بهذه المعادلة من أن أي مس بالاستقرار ينتج عنه إهدار لفرص الإصلاح، وإجهاز على المكتسبات المتحققة، ومغامرة بالثوابت التي تضمن وحدة وتماسك وتلاحم المجتمع.
- يؤمن الحزب أن أفضل منهج للإصلاح هو ذلك الذي يسلك سبل التعاون والتوافق والحوار والتفاعل مع القوى السياسية والمدنية والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، في إطار المشروعية الدستورية واحترام مقتضيات الاختيار الديمقراطي وضمان حقوق المعارضة السياسية، والاتجاه نحو بلورة صيغ جماعية لتقوية مواقع الإصلاح وإسناده سياسيا ومجتمعيًا، والانضباط لقيم الشفافية والنزاهة، والابتعاد عن منطق المزايدة والاستقواء بالسلطة والابتزاز وممارسة المقايضة بالمصالح العليا لتحقيق المكاسب غير المشروعة.
- إن أطروحة الشراكة في البناء الديمقراطي التي تبناها الحزب تعني حاجة الإصلاح اليوم إلى تضافر الإيرادات الحسنة، والسعي نحو وفاق وطني واسع لتحقيق الإصلاح، وأن طبيعة المجتمع المغربي، كما النسق السياسي، تأبى استفراد مكون واحد بالإصلاح ومحاربة الفساد.
- يختار الحزب، وبشكل طبيعي ومبدئي، أن يجعل مصلحة الوطن فوق كل اعتبار، ويجعل الحزب بقواه الحية أداة لتحقيق المصالح العليا للوطن، حتى ولو كلفه ذلك جزء من شعبيته أو رصيد مكتسباته.
- يعتبر الحزب أن الإصلاح ليس مسؤولية الدولة أو الأحزاب لوحدها، وإنما هي مسؤولية المواطن أيضا، وأن المواطن ينبغي أن يكون في قلب المشروع الإصلاحي، وأن المسألة التربوية والثقافية وتحرير مبادرات وطاقات المواطن هي حجر الزاوية في أي مشروع إصلاحي حتى يتبوأ المواطن موقعه الحقيقي، فيكون موضوع المشروع الإصلاحي وأداته في الوقت ذاته، ويكون إسناده للفعل الإصلاحي من أهم ضمانات ترسيخه.

- يعتبر الحزب أنه لا إصلاح بدون تضافر جهود مؤسسات ومبادرات الديمقراطية التشاركية والمجتمع المدني مع جهود مؤسسات الديمقراطية التمثيلية، مع ضرورة احترام كل منهما لمجال عمله وحدود تدخله، مع التأكيد أن الديمقراطية التشاركية آلية لإنتاج قوة اقتراحية وقوة ضاغطة، في حين تتحمل مؤسسات الديمقراطية التمثيلية، وما ينبثق عنها من أغليات برلمانية وتنفيذية، المسؤولية السياسية عن التشريع وعن بلورة اختياراتها السياسية في مجال السياسات العمومية والمسؤولية السياسية عن تنفيذها.
- إن عملية الإصلاح مرتبطة ارتباطا جديا بمقاومة الإيرادات المعاكسة لها، وأن هذه المقاومة لا تتخذ شكلا واحدا، إذ تحتكم عمليات تنزيل الإصلاحات للواقعية السياسية وقراءة شروط الواقع السياسي، وموازين القوى السائدة، وتقدير الممكن فعله ضمن الشروط القائمة، ولمعادلة الإصلاح في ظل الاستقرار، إذ ليس المهم في تقدير الحزب هو هزم الإيرادات المعاكسة للإصلاح في كل المحطات، بقدر ما أن الأهم هو أن يكون الاتجاه نحو البناء الديمقراطي متقدما في عمومه.
- وإجمالا، فإن الحزب، باختياره مواصلة الإصلاح، يروم المساهمة في تعميق التوجه الديمقراطي لبلادنا وتكريس دولة الحق والقانون، وتقوية أداء المؤسسات وتوثيق علاقة الثقة والتعاون بينها، وتحصين استقلالية القرار السياسي، وتوفير شروط التنافس السياسي الشريف بين أحزاب حقيقية بما يعكس التنوع والتعدد الموجود في المجتمع، وضمان حياد الإدارة واستقلالية القضاء، وتمنيع الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين والمدنيين وضمان استقلالية قرارهم وتحرير إراداتهم وطاقاتهم لخدمة بلادنا والنهوض بمشروعها التنموي.

اعتزاز بنتائج الحزب وبمساهمته تحت قيادة جلالة الملك حفظه الله في إشعاع المغرب وبروح المسؤولية العالية والوطنية الصادقة للأستاذ عبد الإله بنكيران

إننا نعتبر أن ما حققه حزبنا من نتائج هامة وغير مسبقة في مختلف الاستحقاقات الانتخابية المتتالية، ولاسيما الانتخابات الجماعية لـ4 شتنبر 2015 والانتخابات النيابية لـ7 أكتوبر 2016، إنما جاء تعبيراً وتقديراً من المواطنين والمواطنات لمنهج وأداء الحزب ومناضليه ومساهمته المعتبرة إلى جانب الأحزاب الوطنية الجارة في تكريس الإصلاح في إطار الاستقرار وتجاوزهم الكبير مع منهجه في مواصلة الإصلاح.

وهي مناسبة لنعبر عن افتخارنا واعتزازنا بالدور الوطني الكبير والتاريخي الذي قام به الأستاذ عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة وبالإصلاحات الهيكلية والكبيرة التي تحققت برئاسته في الولاية الحكومية السابقة ولموقفه الوطني الراقى من تطورات تشكيل الحكومة.

ونعبر بهذه المناسبة، في فريق العدالة والتنمية، عن تقديرنا واعتزازنا الكبيرين بالتقدير الملكي السامي وإشادة جلالة الملك حفظه الله بروح المسؤولية العالية والوطنية الصادقة، التي أبان عنها الأستاذ عبد الإله ابن كيران، طيلة الفترة التي تولى خلالها رئاسة الحكومة، بكل كفاءة واقتدار ونكران ذات.

وهي مناسبة لنعبر كذلك عن اعتزازنا في العدالة والتنمية أننا تمكنا مع الأغلبية مع الأغلبية السابقة وبفضل حكمة وتبصر جلالة الملك حفظه الله وبقيادته الرشيدة من المساهمة في إشعاع المغرب وتعزيز تميزه كبلد مستقر وآمن يتقدم في مسلسل الإصلاح ويتمكن من جلب استثمارات نوعية وضخمة ومهم بمفئاته ومجالاته المهمشة.

حصيلة مؤسسة ووضعية مرجعية اقتصادية ومالية تفتح فرصا واعدة

وهنا وتكريسا لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، لا بد من التذكير السيد رئيس الحكومة بالوضعية المرجعية الاقتصادية والمالية لبلادنا في 2012 وفي 2017.

لقد عرفت الوضعية الاقتصادية والمالية لبلادنا تدهورا كبيرا ومتزايدا للتوازنات الماكرو اقتصادية في 2012 وهو ما يجسده بالخصوص ارتفاع عجز الميزانية إلى أكثر من 7 % من الناتج الداخلي الخام والمنحى التصاعدي للمديونية إلى ما يفوق 65 % من الناتج الداخلي الخام وتفاقم عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات الذي بلغ ما يناهز 10 % من الناتج الداخلي الخام وتدهور احتياطي بلادنا من العملة الصعبة إلى حوالي 4 أشهر من الواردات.

هذا بالأمس أما اليوم السيد رئيس الحكومة، وبعد خمس سنوات من العمل الجاد والجماعي والمسؤول والإصلاحات الجوهرية والشجاعة ستجدون أمامكم وضعية مطمئنة أصبحت محط إشادة وطنية ودولية أعادت الأمور إلى نصابها بعجز للميزانية في حدود 3 % من الناتج الداخلي الخام في أفق 2017 وضبط للمديونية وتوجيها نحو منحى تراجعي وعجز الحساب الجاري لميزان الأداءات في أقل من 2 % من الناتج الداخلي الخام، ومستويات قياسية من احتياطي العملة الصعبة يتجاوز 7 أشهر من الواردات.

إن ما تحقق من إصلاحات وإنجازات دليل على الوفاء قدر المستطاع بالالتزامات، وعلى بروز منطلق جديد في العمل السياسي وتشكل ثقافة جديدة وصعود نموذج جديد للفاعل السياسي المسؤول، ومصالحة المواطن مع السياسة وتعزيز الثقة، وتقدير قيمة الخدمة العمومية، وتمكين المواطن من حقه دون زبونية، كما هو أسلوب جديد في العلاقة مع المقابلة وتيسير نشاطها دون ابتزاز.

وهنا لا بد من التذكير بالاتجاهات الكبرى للإنجازات الحكومية والتي أنتم اليوم مستأمنون عليها وهي :

1. إنجاز وإطلاق إصلاحات كبرى مكنت من إصلاح نظام المقاصة الذي كانت يلتمهم الملايير من الدراهم دون عائد اقتصادي أو مالي أو اجتماعي يذكر، وإنقاذ المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والحيلولة دون توقف خدماته، وإنقاذ

نظام المعاشات المدنية الذي كان يهدد بالعجز عن أداء معاشات حوالي 400 ألف متقاعد في 2022، وإنجاح المساهمة الإبرائية المتعلقة بالممتلكات والأموال الموجودة في الخارج والتي مكنت من تسجيل 27.8 مليار درهم، مقابل توقعات لم تتجاوز 5 مليار درهم في البداية. وهي إصلاحات تعضدها الإصلاحات التي انطلقت على مستوى قطاع القضاء وجهود تخليقه ورفع فعاليته، ومنظومة الصحة وتعزيز خدماتها، وتنزيل الدستور وتمكن الحكومة من إعداد كل القوانين التنظيمية المقررة، والنجاح في تنزيل مشروع الجبهة المتقدمة واعتماد سلسلة من القوانين والإجراءات في مجال الحقوق والحريات كمناهضة التعذيب ومكافحة الفساد والصحافة والمجتمع المدني والإعاقة.

2. استرجاع السير الطبيعي للمرافق العمومية وإطلاق مسار ارساء الحكامة الجيدة واستعادة السير العادي للمرافق العمومية، وتأسيس علاقة جديدة بين المواطن والإدارة تقوم على قيم الخدمة والقرب والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة وترسيخ ثقافة الاستحقاق والكفاءة في الولوج للوظيفة العمومية عبر نظام المباراة، وهي إجراءات غيرت تدريجياً العلاقة بين المواطن والمقاول والإدارة، وتقدم نمودجا مختلفا وبديلا عن علاقة محكومة بالزبونية والرداءة والمحسوبية والفساد.

3. إعادة الاعتبار للمواطن كمركز للسياسات العمومية، والتقدم نحو معالجة اختلالات التوازن الاجتماعي والفوارق المجالية، وذلك عبر مجموعة من الاجراءات الاجتماعية الدالة، من خلال إحداث صندوق دعم التماسك الاجتماعي، ودعم الأرامل في وضعية هشاشة، وتفعيل صندوق التكافل العائلي، وتعميم نظام المساعدة الطبية، وإحداث صندوق التعويض عن فقدان الشغل، وتوسيع ورفع المنحة الجامعية، وإطلاق التغطية الصحية للطلبة، ورفع الحد الأدنى للمعاشات، ورفع الحد الأدنى للأجور في القطاعين العام والخاص، وتخفيض ثمن الأدوية، وإلغاء شرط 3240 يوم للاستفادة من الحق في المعاش في القطاع الخاص، وتطبيق التزامات الحوار الاجتماعي، ووضع برنامج مندمج لتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية بالعالم القروي بغلاف مالي يقدر ب 50 مليار درهم، وغيرها من الإجراءات النوعية التي دلت على مقاربة جديدة في تدبير الشأن العام، تقوم على إعطاء الأولوية للفئات الهشة والتفكير فيها وتوجيه السياسات والبرامج العمومية نحوها.

4. إعادة الاعتبار للمقاولة وتحرير المبادرة الاقتصادية ودعم المقاولة الوطنية وتسهيل حياتها، باعتبارها محرك الاقتصاد ومنتج الثروة، وذلك عبر سلسلة إجراءات مكنت من الأداء التدريجي لديونها المتراكمة على الإدارة، وتسريع إرجاع الضريبة على القيمة المضافة ومعالجة الدين المتراكم برسمها منذ سنوات، والمحافظة على ميزانيات الاستثمار العمومي، وإصلاح نظام الصفقات العمومية، وتطبيق الأفضلية الوطنية، وإطلاق استراتيجيات لتسريع الصناعة والاستثمارات عبر إحداث صندوق للتنمية الصناعية ودعم الاستثمار ب 20 مليار درهم، وإطلاق الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني بغلاف مالي إجمالي يبلغ 65 مليار درهم، وإصلاح النظام البنكي وإحداث البنوك التشاركية، وتحسين مناخ الأعمال والتقدم النوعي مؤشر مناخ الأعمال.

5. تحرير المالية العمومية والقرار الاقتصادي السيادي لبلادنا واستعادة التوازنات الماكرو اقتصادية وانقاذ المالية العمومية، مما مكن من حماية السيادة الاقتصادية الوطنية وصيانة استقلال القرار الاقتصادي والحيولة دون انهيار أو إفلاس المالية العمومية. وهي سياسة قادتها الحكومة وأصبحت محط إشادة من الداخل والخارج، وتقدم كنموذج للتدبير الرشيد للمالية العمومية في المنطقة ككل، وتسوق كمصدر إلهام للسياسات المعلنة في دول أخرى.

وظهرت آثارها في مراجعة مؤسسات التنقيط والتصنيف الاستثماري التي أعلنت عن آفاق مستقرة للاقتصاد المغربي، وفي تحسن جذب الاستثمارات الأجنبية وبلوغها مستويات قياسية غير مسبوقة.

وتضع شروط التقدم نحو تحرير حقيقي للاقتصاد وللفاعل الاقتصادي تقوم على الكفاءة والحرية والمبادرة بما يقطع مع الربيع وانظمة الحماية التي تتيح استغلال النفوذ والاحتكار والتحلل من القوانين والولوج للامتيازات دون شفافية او تكافؤ فرص.

إن هذه الإصلاحات وغيرها والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمالي أحييت الآمال في استرجاع الطمأنينة والثقة في تسريع مسار الإصلاح ببلادنا وترسيخ الاستقرار السياسي وتوطيد السلم الاجتماعي، مما يدعم الثقة في تفعيل الإصلاحات والقدرة على كسب رهانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

كما بعثت الثقة المتجددة والقوية في المؤسسات المنتخبة وفي التجربة الحكومية المستندة على شرعية ديمقراطية وتعددية سياسية، وعلى رصيد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والحقوقية والثقافية والاجتماعية التي عرفتها المملكة على مدار العقود الأخيرة، مما انعكس إيجاباً على جاذبية بلادنا وفتح آفاق الارتقاء الاجتماعي، وفق معادلة تجعل الإدارة في خدمة الوطن والمواطن.

وساهمت في إخراج بلادنا من مرحلة سياسية واقتصادية واجتماعية حرجة إلى مرحلة جديدة جرى فيها تدعيم الثقة واستعادتها في المؤسسات وزيادة اهتمام المواطن بالشأن العام، كما تم فيها صيانة قدرة المغرب كنموذج حضاري متميز باستقراره وقوي بوحدته أن يؤثر إيجابياً في محيطه.

كل هذه الإصلاحات والإنجازات تفتح، كما صرحتم السيد رئيس الحكومة، آفاقاً جديدة وتوفر فرصاً واعدة للارتقاء بالسياسات العمومية والتقدم نحو الاستجابة لانتظارات المواطنين والمواطنين وتطلعات مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، واعتماد أولويات جديدة لتوفير شروط ولوج بلادنا المستحق لنادي الدول الصاعدة.

ونسجل في هذا الإطار بإيجابية وأمل كبيرين التزام الحكومة الجديدة بكل مكوناتها بالحفاظ على هذه المنجزات ومواصلة الإصلاحات وأجراءة مختلف الاستراتيجيات وهو ما ينسجم مع الإرادة الشعبية التي استجابت وصوتت بكثافة وعن وعي لمواصلة الإصلاح.

إننا بعد استحضار كل هذه السياقات والمعطيات التي وضعنا أمام جلال اللحظة التاريخية التي نحن فيها اليوم، لا بد وأن نذكر ونؤكد على الدور الأساس للمرجعيات الأساسية والجامعة للأمة المغربية.

إن بلادنا اليوم وأكثر من أي وقت مضى في حاجة إلى تعبئة كاملة لمواجهة التحديات الكبرى التي تنتظرنا على المستويين الداخلي والخارجي، وللانخراط بقوة وإيجابية وثقة بهدف مواصلة بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون، ويتمتع فيها المواطنين والمواطنون، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات، وبمقومات المواطنة الكاملة في ظل التضامن بين كافة فئات الشعب المغربي وجهات المملكة، ويتمتع فيها الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة وفي تكريس وتجسيد المبادئ الدستورية

الكبرى التي يقوم عليها النظام الدستوري للمملكة والمبنية على فصل السلط، وتوازنها وتعاونها، والديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

كما أن بلادنا التي تستمد قوتها ووحدتها وثقتها وإشعاعها من ثوابتها الجامعة التي تتمثل في الدين الإسلامي السمح، والوحدة الوطنية متعددة الروافد، والملكية الدستورية، والاختيار الديمقراطي، في ظل مغرب معترف بهويته الإسلامية وأصالته التاريخية ومتشعب بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار، مدعوة إلى الحفاظ على هذا النموذج المغربي المتميز عبر العصور وضمان استدامته ومواصلة إشعاعه وهو ما يقتضي الاعتزاز والتشبث بالهوية المغربية الموحدة وصيانة تلاحم وتنوع مقومات هويتنا الوطنية بانصهار كل مكوناتها.

وهو ما يقتضي مواصلة إعلاء مكانة المرجعية الدينية للمملكة والتي تتميز بتبوء الدين الإسلامي مكانة الصدارة فيها، وذلك في ظل تشعب الشعب المغربي بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والتعايش والحوار، والتفاهم المتبادل بين الثقافات والحضارات الإنسانية جمعاء.

كما يقتضي دعم الخطاب الديني المعتدل وتعزيز دور مؤسسة العلماء ودعم دورها في مجال الدعوة والإرشاد والإصلاح في المجتمع، والاستمرار في دعم دور المساجد والأوقاف والمؤسسات ذات الصلة، والعناية بوضعية العاملين في الحقل الديني، بما يخدم تعزيز الأمن الروحي للمغاربة وتوطيد النموذج المغربي في تدبير الشأن الديني القائم على الوسطية والاعتدال، والذي يراعه أمير المؤمنين جلالة الملك حفظه الله.

إن نموذجنا المغربي المتميز يجعل بلادنا اليوم في موقع قوة وثقة في الدفاع عن مصالحها العليا العادلة وسيادتها ووحدتها الوطنية والترابية، مؤكداً مرة أخرى أن المبادرة المغربية المتعلقة بالحكم الذاتي في أقاليمنا الجنوبية، تبقى الحل الأمثل الذي يحظى بالدعم المتزايد للمنظمة الدولية وهو ما ينعكس في قرارات مجلس الأمن المنوهة بالجهود المغربية المتسمة بالجدية والمصادقية. كما لا يفوتنا في هذا المقام التذكير بوضعية المدينتين السليبتين سبة ومليلية وكذا الجزر الجعفرية، في أفق استعادة سيادتنا على كافة الثغور المحتلة.

وفي هذا الصدد، نؤيد سعيكم والتزامكم بتوفير الإمكانيات المالية والبشرية لتسريع وتيرة تفعيل الجهوية المتقدمة ومواصلة إنجاز المشاريع المبرمجة في إطار النموذج التنموي الجديد لأقاليمنا الجنوبية، بما يضمن الإشراك الفعلي للسكان في تدبير شؤونهم، والمزيد من الازدهار والتنمية المستدامة لهذه الأقاليم وإدماجها ومشاركتها في الدينامية التنموية التي تعرفها المملكة وجعلها قطبا اقتصاديا مندمجا.

وسنبقى كفريق مجندين إلى جانب كل الفعاليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحقوقية والمدنية والإعلامية، ملتفين حول جلالة الملك حفظه الله، باعتباره رئيس الدولة، وممثلها الأسى، ورمز وحدة الأمة، وضامن استقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة.

كما سندعم استثمار التراكمات الإيجابية التي تحققت ببلادنا والحضور المغربي القوي على مستوى إفريقيا وعودة المغرب للاتحاد الإفريقي، بفضل السياسة الإرادية والمجهودات المبذولة من طرف جلالة الملك حفظه الله.

ومهذه المناسبة نوجه تحية تقدير وإكبار إلى أفراد قواتنا المسلحة الملكية وكل المرابطين على الثغور، كما نحني وندعم جهود رجال ونساء الأمن الوطني والدرك الملكي ومختلف الأجهزة الأمنية والقوات المساعدة والوقاية المدنية التي تسهر بتفان وبقظة على أمن الوطن والمواطنين تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

كما نعبر لكم عن دعمنا لحرصكم على توفير كل الوسائل للنهوض بمهامهم في الدفاع عن حوزة الوطن ووحدته الترابية، وفي الحفاظ على أمن واستقرار وسلامة المواطنين، وعن دعمنا لجهودكم في العناية بأسرة المقاومة وجيش التحرير، لما قدمته من خدمات جليلة لاستقلال الوطن، سائلين الله العلي القدير أن يتغمد برحمته الواسعة كل شهداء الوطن، ممن وهبوا حياتهم وأرواحهم في سبيل الدفاع عن وحدة وأمن ورفعة الوطن وعزة وكرامة المواطنين.

إننا إذ نعبر عن تفاؤلنا بنجاح تجربتكم الحكومية إن شاء الله ونؤكد لكم دعمنا القوي لكم، نعي أن حجم الانتظارات الشعبية كبير جدا، ونستحضر في نفس الوقت الآفاق والفرص المتوفرة والواعدة التي ينبغي استثمارها.

وإن أول محدد لدعمنا للبرنامج الحكومي هو أنه برنامج ينخرط في إطار مواصلة تنزيل مقتضيات الدستور وتفعيل مؤسساته. ونؤكد أن فريقنا كما كان دوما قوة اقتراحية على المستوى التشريعي والرقابي، سيعمل على تعزيز تلك القوة من أجل

الإسهام في إنجاح الورش التشريعي وتسريعه. ولهذا وانطلاقا من التراكم الإيجابي ندعم توجهكم بمواصلة مناقشة القوانين التنظيمية والقوانين المحالة على البرلمان، ونطالبكم بمواصلة العمل بالمخطط التشريعي.

كما أن ثاني محدد لدعمنا للبرنامج الحكومي هو برنامجنا الانتخابي الذي على أساسه تعاقبنا مع المواطنين. وإننا ونحن نعبر عن ارتياحنا لكوننا نجد في البرنامج الحكومي أهم الالتزامات التي تضمنها البرنامج الانتخابي للعدالة والتنمية، نؤكد أننا سنواصل التزامنا بمساندة البرنامج الحكومي ودعم كل المبادرات الحكومية التي تسير في اتجاه تنزيل مقتضياته على أرض الواقع.

ثم إن ثالث محدد هو القدرة على تحقيق الانسجام والتنسيق والتعبئة اللازمة لتحقيق النجاح في التنفيذ. وهنا لا بد أن نسجل بارتياح أنكم وبالإضافة إلى تعهدكم بتوفير التزام سياسي قوي، وتعبئة الجهاز الإداري ووضع آليات دقيقة لمتابعة وتيسير العمل الحكومي على المستوى الميداني، التزمتم باعتماد مخطط تنفيذي في أفق ثلاثة أشهر يتضمن الأهداف والتدابير التي سيتم اتخاذها بالنسبة لكل قطاع حكومي، وبإحداث لجنة بين - وزارية وتتبع وتيسير تنزيل البرنامج، وإحداث بنية إدارية لدى رئيس الحكومة يعهد إليها بذلك.

وانطلاقا مما سبق نشاطركم الرأي ونحسب انكم وفقتم في تحديد الخمسة محاور الأساسية ذات الأولوية للبرنامج في :

أولا : دعم الخيار الديموقراطي ومبادئ دولة الحق والقانون وترسيخ الجبهوية المتقدمة ؛

ثانيا : تعزيز قيم النزاهة وإصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة ؛

ثالثا : تطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة ؛

رابعا : تعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي ؛

خامسا : تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة.

وهنا، وضمان لحسن تنزيل التزامات البرنامج الحكومي، نتقدم بين أيديكم ببعض الرسائل الأساسية :

الرسالة الأولى :

وهي أن إنجاح أي برنامج تنموي رهين باستعادة الثقة في العملية السياسية وبتعزيز المناخ السياسي الحر وترسيخ الاختيار الديمقراطي، وذلك في مواجهة عرقلة الإصلاحات وكبح طموحات الشعب المغربي المشروعة في تحقيق مزيد من الحرية والكرامة والازدهار والعدالة وتسريع مسيرته التنموية وحلمه المشروع للولوج النهائي والمستحق لنادي الدول الصاعدة.

لا تنمية بدون احترام الإرادة الشعبية

لا تنمية بدون ديمقراطية

لا ديمقراطية بدون استقلالية القرار الحزبي

الرسالة الثانية :

إننا في فريق العدالة والتنمية نقدر عاليا ما تضمنه البرنامج الحكومي من تعهد واضح بمواصلة ودعم الأوراش الإصلاحية الكبرى والعميقة التي عرفتها الولاية التشريعية السابقة وخاصة تلك المتعلقة بالحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية وتشجيع الصناعة ودعم المقاولات وتحسين مناخ الاستثمار والأعمال وانتهاج سياسة اجتماعية داعمة للتنمية البشرية وتوسيع التغطية الصحية والاهتمام والدعم المباشر للفئات الفقيرة والهشة.

الرسالة الثالثة :

هي أنه وتأسيسا على ما تحقق من إصلاحات جوهرية أصبحت عنواننا ووسمت للولاية الحكومية السابقة، نرى أنه من الأولي أن يتم التركيز خلال الولاية الحالية وأن تضع الحكومة على رأس أولوية أولوياتها، بعد القضية الوطنية الأولى وهي قضية وحدتنا الترابية، إنجاح إصلاح منظومة التربية والتكوين، وإصلاح الإدارة وتكريس الحكامة الجيدة، وتعزيز التضامن والدعم المباشر للفئات المعوزة والأكثر هشاشة وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، لأننا نعتبر أن الحكومة إن نجحت في تعبئة

واستثمار كل الوسائل المتاحة للدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية للتصدي لهذه الأولويات، فستمكن بلادنا وبسهولة وفي استقرار من تحقيق كل الأهداف الاستراتيجية الأخرى.

ذلك باعتبار أن إصلاح منظومة التربية والتكوين، هو مفتاح كل إصلاح، وأن الارتقاء بجودة الموارد البشرية والنهوض بها هي أساس كل عمل تنموي حقيقي، وأن ضعف الثروة البشرية يشكل أهم عائق أمام التنمية والعدالة الاجتماعية والحكامة المؤسساتية في بلادنا، وأن أسباب هذا الضعف تعود إلى الأزمة البنوية لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي وتأجيل إصلاحها.

وباعتبار كذلك أن ورش إصلاح الإدارة سيمكن من ترجمة حقيقية فاعلة وناجعة لكل السياسات والبرامج العمومية التي تعتمدها الحكومة وبلورتها إلى إجراءات وتدابير يلمسها المواطن في معيشه اليومي والمقاولة في حياتها، ويؤدي الى الرفع من جودة الخدمات والمرافق العمومية، ويكرس حقيقة شعار «الإدارة في خدمة المواطن والمقاولة».

وباعتبار أن تعزيز التضامن والدعم المباشر للفئات المعوزة والأكثر هشاشة وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية يدعم الاستقرار والتنمية ويدمج كل الفئات والمجالات في الدورة التنموية وفي المجهود والتعبئة الوطنية اللازمة للرفق ببلادنا إلى مصاف الدول الصاعدة.

الرسالة الرابعة :

إننا إذ نسجل بإيجابية الطفرة التي عرفها الاقتصاد المغربي وقدرته النسبية على امتصاص الصدمات الداخلية والخارجية، واستقطابه لاستثمارات أجنبية مهمة في مجالات حيوية وواعدة كالصناعة والطاقات المتجددة، فإننا نسجل في الوقت ذاته أن اقتصادنا ما يزال يواجه تحديات عدة، يتمثل أبرزها في حاجة المغرب إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة تمكن من امتصاص البطالة وإحداث تحسن نوعي وعادل في مستوى عيش السكان.

كما أن النموذج التنموي الذي ينشده المغرب ينبغي أن يراعي قدرات بلدنا التمويلية، وهي قدرات محدودة نسبيا. فقد انتقلت بلادنا من مرحلة تميزت بوفرة التمويل بفضل ارتفاع ظرفي مهم للموارد الضريبية ووجود موارد استثنائية مهمة (مداخيل الخصخصة، السياحة، وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، الخ.) إلى مرحلة

سمتها الأساسية ضعف القدرة التمويلية للنموذج التنموي بسبب استقرار الموارد الاستثنائية والضريبية وتراجع الموارد الخارجية.

هذا التحول، يفرض علينا التدبير الرشيد لهذه الندرة من خلال اعتماد تقييم الاستثمارات العمومية والاستراتيجيات القطاعية وتوجيه المجهود الاستثماري والقطاعي نحو المشاريع والقطاعات الأكثر مردودية والأبلغ أثرا على المواطنين وحسن برمجتها وتنفيذها والتنسيق بشأنها بين مختلف المتدخلين.

الرسالة الخامسة :

ونحن نحيي قيام البرنامج بتحديد أهداف تنمية اقتصادية ومالية واجتماعية مرقمة لإنجازها خلال الولاية الحكومية الحالية ننبه إلى أن بعض هذه المؤشرات ربما تحمل نبرة تفاؤلية وطموحا كبيرا، ولاسيما تلك المتعلقة بمؤشرات التعليم والصحة.

بعد هذه الرسالة الأساسية
سننتقل إلى مختلف محاور البرنامج الحكومي



أولا : دعم الخيار الديمقراطي ومبادئ دولة الحق والقانون وترسيخ الجهوية المتقدمة

أولا : تعزيز حقوق الإنسان والحريات

لا بد، بمناسبة الحديث عن ورش الحقوق والحريات، من التنويه بجعل الحكومة ملف «صون حقوق وكرامة المواطن وتعزيز الحريات والمساواة» على رأس أولوياتها، لا سيما بعد أن جعلته أول بند في أول محور من محاور برنامجها الحكومي. ولعله الأمر الذي نجده مواكبا للحركية الحقوقية التي يشهدها المغرب على صعيديه «الرسمي/ الحكومي» و «المدني/النضالي»، والذي يؤكد على ضرورة الالتزام بمتلازمتي : «توطيد البناء الديمقراطي» و «تعزيز الحقوق الحريات».

وإذ نقدّر عنايتكم البالغة بموضوع الحقوق والحريات من خلال عزم الحكومة على اعتماد سياسة حكومية مندمجة في مجال حقوق الإنسان وفق مخطط استراتيجي تشاركي، فإننا نؤكد بداية على أهمية التعاطي مع الشأن الحقوقي باعتباره قطاعا أفقيا حساساً يلامس مختلف القطاعات الوزارية ويخترق كل الأوراش الحكومية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وهذا الخصوص ننوه بتخصيص وزارة دولة مكلفة بحقوق الإنسان، مع دعوتنا تمكين هذه الأخيرة من كافة الإمكانيات والصلاحيات للإشراف على صياغة وتنفيذ سياسات عمومية حقوقية مندمجة ذات أولوية، باعتبارها خيارا استراتيجيا، وركنا أساسيا من أركان بناء دولة الحق والقانون. وذلك بالمراكمة على كل المجهودات المقدّرة التي بذلها المغرب في هذا المجال، خاصة بعد أن أفرد الدستور المغربي لسنة 2011 بابا خاصا متقدما في هندسته الدستورية للحقوق والحريات في تجاوب مع الطموح الشعبي المتطلع إلى مزيد من الحماية لحقوق الإنسان وصون كرامة المواطن والدفاع عن حرياته، العامة والخاصة.

وفي هذا الإطار، ندعم عزم الحكومة على تعزيز حقوق الإنسان والمساواة والإنصاف، بما يقتضيه ذلك من ضرورة ملائمة واقع التشريعات الوطنية مع منظومة العهود والاتفاقات الدولية التي صادق عليها المغرب في نطاق أحكام الدستور، وفي احترام لثوابت الأمة الحضارية الجامعة ومقومات هويتها الوطنية الراسخة.

ومهذه المناسبة، نجد أنه بات من المهم استجابة الحكومة لمطالب العديد من هيئات المجتمع المدني والجمعيات الحقوقية المناذبة بضرورة تحديد معالم السياسة الاتفاقية للمملكة المغربية في مجال الحقوق والحريات. هذا، فضلا عن أن تطور الممارسة الاتفاقية للمغرب لا يوازيه مجهود إجرائي على صعيد السياسات العمومية ولا يسايره مجهود لإشاعة ثقافة حقوق الإنسان.

إن هذا «التوجه الحقوقي» الذي رتب له دستور المملكة أهمية خاصة ذات أولوية يقتضي من الحكومة العمل على تعزيز النصوص التشريعية في مجال الحقوق والحريات وتحيين مضامينها وأجراء مقتضياتها وتطوير أداء الأجهزة الحكومية وفعالية المؤسسات الوطنية. بشراكة مع هيئات المجتمع المدني المعنية بالمسألة الحقوقية، من أجل النهوض بواقع حقوق الإنسان بالمغرب، خصوصا من خلال تكريس تجريم كل الأفعال الماسة بالسلامة الجسدية والمعنوية والروحية للمواطن، وإدانة كل الممارسات المهينة أو الحاطة بكرامته وحرماته الإنسانية. بما يُوجب ذلك من ترتيب لأقصى العقوبات على جرائم الاختطاف والاختفاء القسري والاحتجاز والاعتقال التعسفيين والتعذيب أو التمييز العنصري بكل مظاهره وأشكاله، وعلى الجرائم ضد الإنسانية، مع فرض اعتبارها جرائم لا تسقط بالتقادم. وذلك من خلال استكمال جهود الدفاع عن حقوق الإنسان ومواصلة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

ولا شك أن من مقتضيات هذا المجهود العمومي الحقوقي ضرورة العمل على إقرار ضوابط الحكامة الأمنية كما نص على ذلك الدستور من خلال تفعيل المجلس الأعلى للأمن وتكوين مختلف الأجهزة الأمنية وتأهيل الساهرين على إنفاذ القانون من أجل الالتزام بالمقتضيات الواردة في الدستور ومنظومة القوانين المعنية بحماية حقوق الإنسان وحرياته.

وعلى هذا المستوى، فإنه من اللازم أن تواصل الدولة عملها من أجل تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة واحترام مبدأ المساواة أمام القضاء. مع تفعيل دور الحكومة في نشر ثقافة الحقوق وتربية النشء على قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. كل ذلك في إطار خطة عمل وطنية تظطلع فيها كل القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية بواجبها في النهوض بمجال الحقوق والحريات.

ولا يفوتنا بهذا الصدد، التأكيد على أن تركيز البرنامج الحكومي على حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، لا يجب أن ينسنا أننا لم نستكمل بعد ورش النهوض بالحقوق المدنية والسياسية، لا سيما تمكين المواطن من كامل حقوقه السياسية في الانتخاب والمشاركة في صناعة القرار الوطني بما يستدعيه ذلك من ممارسة حريته في التفكير والتعبير والانتماء السياسي والتظاهر وتأسيس الجمعيات... إلى غيرها من المقتضيات، باعتبار ذلك مدخلا أساسيا لتوطيد أركان الممارسة الديمقراطية بالمغرب، خاصة بعد تسجيلنا لحالات عديدة لاستمرار بعض الخروقات الماسة بالحريات خاصة منها الحريات الانتخابية والسياسية من خلال انتشار أساليب السب والقذف والتشهير واختراق الحياة الخاصة للسياسيين في حملة تشويه منظمة للعمل السياسي؛ وهو ما يدعونا جميعا إلى الانخراط بشكل جدي إلى ديمقراطية وتطوير المنظومة الانتخابية، فتحاً للمجال أمام كل المواطنين والمواطنات من أجل ضمان مشاركتهم الانتخابية، ترشيحا وترشحا، على قاعدة الاختيار الديمقراطي باعتباره ثابتا من الثوابت الدستورية.

كما أن الحديث عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بطابعه الشمولي، لا بد أن يستحضر، دائما وبقوة، أن أساس هذه الحقوق هو إعمال الدولة، بمختلف مؤسساتها، مبدأ التوزيع العادل للثروة وحق كل المغاربة في التمتع بخيرات البلاد واشتراك الاستفادة من مقدراته.

وإن كان ضروريا لفت انتباه الحكومة إلى هذا الأمر، فإننا نُقدّر عاليا التزامها الجاد بتنمية الحقوق الثقافية واللغوية للمغاربة من خلال النهوض باللغة العربية باعتبارها اللغة الرسمية للبلاد وتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وذلك من خلال اعتماد القانون التنظيمي المتعلق باللغة الأمازيغية، أو من خلال الإسراع بإخراج القانون التنظيمي الخاص بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، أو من خلال تفعيل أكاديمية محمد السادس للغة العربية.

وإذ ندعم توجّه الحكومة نحو تعزيز الإطار القانوني لتطوير المؤسسات الوطنية العاملة في مجال حقوق الإنسان، خاصة من خلال المصادقة على قانون جديد للمجلس الوطني لحقوق، فإننا نؤكد :

أولا: على ضرورة احترام مشروع هذا القانون الجديد لمبدأ ديمقراطية تشكيل المجلس الوطني باعتباره أحد أهم مبادئ باريس الداعية إلى توفير كل الضمانات اللازمة لإقرار التمثيل التعددي لكافة القوى الاجتماعية المشاركة في تعزيز حقوق

الإنسان وحماتها، بما في ذلك احترام مبدأ التعددية الفكرية والإيديولوجية.

ثانياً: مراعاة التوازن بين الولاية العامة للمجلس الوطني في مجال الحقوق مع بعض المؤسسات الوطنية الموكلة إليها ولاية خاصة لحماية بعض الحقوق ومناهضة بعض أشكال التمييز، من قبيل هيئة المناصفة ومناهضة كل أشكال التمييز والتي أناط بها الدستور، بمقتضى فصوله 19 و164، واجب السهر على تمتع المرأة المغربية بكامل حقوقها المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية، على أساس من مساواتها مع الرجل، مع عمل هاته الهيئة على محاربة كل أشكال التمييز الواقعة على المرأة بسبب الجنس.

وبمناسبة الحديث عن هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، فإننا في فريق العدالة والتنمية ندعم كل المجهودات الواعدة والجادة لتعزيز حقوق المرأة والانتصاف لها من خلال صياغة للسياسات وتنفيذ برامج وطنية عملية تساهم في تمكينها سياسياً وإدماجها اقتصادياً باعتبار كينونتها الإنسانية التي تؤهلها إلى المساهمة، جنباً إلى جنب أخيها الرجل، في تنمية مجتمعها والنهوض بوطنها، بما يستدعيه ذلك من ضرورة تقوية الأطر القانونية الكافية لحمايتها ضد مختلف مظاهر العنف أو التمييز الذي يقع عليها.

ومع تثميننا حرص الحكومة على تعزيز المشاركة الانتخابية وتقوية مبادرة تشجيع تمثيلية النساء المحترمة لمبادئ المقاربة حسب النوع، إلا أننا نستغرب إغفال البرنامج الحكومي لهدف التمكين السياسي للشباب وتشجيع الشباب على المشاركة السياسية وفقاً لما يقتضيه الدستور من فصول عديدة دالة. لا سيما الفصل 33 منه والذي يُلزم السلطات العمومية باتخاذ كافة التدابير الملائمة لتوسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية السياسية للبلاد.

وعلى العموم، فإننا نتطلع إلى أن تنجح الحكومة في تنمية ورش الحقوق والحريات من خلال مقاربتها الشمولية التي ستعتمدها للنهوض بمجال حقوق الإنسان، خاصة وأنها تستحضر مبدأ توسيع الاستفادة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وحقوق الفئات الخاصة بالأطفال والأشخاص في وضعية إعاقة ونزلاء المؤسسات السجنية والمسنين والمهاجرين واللجئين وحقوق الإنسان في العصر الرقمي. مع حرصها على تعزيز الحريات الإعلامية ودعم الصحافة عبر تفعيل النظام الأساسي للصحافيين والقانون المتعلق بالمجلس الوطني للصحافة.

ثانياً : إصلاح منظومة العدالة وتدعيم استقلال القضاء

لقد شكل دستور 2011 والقانونيين التنظيميين الخاصين بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة قفزة نوعية في مجال تكريس مبدأ استقلال القضاء بوصفه من المبادئ الدستورية المُحصّنة للسلطة القضائية من أي تدخل في إنفاذ الاختصاصات والمهام الموكولة إليها. ومع ذلك، فإننا مدركون أن استقلال القضاء لا تضمنه، فقط، النصوص الدستورية والقانونية، بقدر ما هو مرتبط ومرتهن بمدى استقلال القضاة أنفسهم وكذا توافر «الضمير المسؤول للفاعلين فيه» كما عبّر جلالة الملك في خطابه للعرش لسنة 2013.

لقد شكّل تعيين «المجلس الأعلى للسلطة القضائية» خطوة مهمة في اتجاه استكمال مسار استقلال القضاء، وهو ما يجعلنا نتمنّى ما أكدتم عليه في البرنامج الحكومي من دعم لاستقلال هذه السلطة، بيد أن ذلك لا يمنعنا من طرح العديد من التساؤلات حول رؤيتكم لتدبير العلاقة بين الحكومة، ممثلة في وزارة العدل، و«المجلس الأعلى للسلطة القضائية»؟ خصوصاً فيما يتعلق بالإشكالات المرتبطة بتطبيق السياسة الجنائية، وما يتطلبه هذا التطبيق من أعمال لمقتضيات الملائمة؟ وكيفية مراقبة تطبيق هذه السياسة من طرف البرلمان تفعيلاً للمبدأ الدستوري القاضي بربط المسؤولية بالمحاسبة، بما في ذلك استحضار التوجه الذي شرع يتبلور أممياً بخصوص تطوير مبدأ المساءلة القضائية تساوقاً مع مبدأ استقلالية القضاء؟

ولا شك أن حجم هذه التساؤلات يبرر طرحها كوننا لا زلنا في مستهل تنزيل مشروع إصلاح منظومة العدالة، مما يثير الكثير من التخوفات لدى المراقبين والمهتمين وعموم المواطنين من احتمال انحراف مسار الإصلاح عن خطته المعتمدة، وهو ما يستدعي منكم تقديم مزيد من الضمانات السياسية والقانونية اللازمة لطمأنة المرتفقين على مستقبل العدالة في بلادنا.

وفي هذا الصدد، نقترح عليكم الإسراع بإخراج «الهيئة المشتركة» بين وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية المنصوص عليها في المادة 54 من القانون التنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، لتعزيز التنسيق في مجال الإدارة القضائية، بما لا يتنافى واستقلال السلطة القضائية. كما لا يفوتنا التأكيد على أهمية تفعيل مقتضيات القانونية المرتبطة بتقديم الوكيل العام للملك لتقريره حول تنفيذ السياسة الجنائية وسير النيابة العامة أمام البرلمان تفعيلاً للمبدأ الدستوري القاضي بربط المسؤولية بالمحاسبة، وفقاً لما توجبه المادة 110 من ذات القانون.

وإذ نعتبر أن تعزيز حماية القضاء للحقوق والحريات لا يتأتى إلا بمراجعة السياسة الجنائية وإصلاح سياسة التجريم والعقاب، فإنه لا يفوتنا، بهذا الصدد، أن نسجل بأن البرنامج الحكومي الحالي، لم يتطرق إلى مجموعة من الإجراءات التي من شأنها أن تعزز طموحك كحكومة في مواصلة الإصلاحات. ومن ذلك، على سبيل المثال غياب أي إشارة إلى تجريم الإثراء غير المشروع كألية من الآليات القانونية التي لا محيد عنها لمحاربة الفساد.

وبإزاء تقديرنا بأن تخليق منظومة العدالة وتحسينها من الفساد والانحراف يبقى من بين أهم مداخل تخليق الحياة العامة، فإننا نعتبر، كذلك، أن المهن القضائية والقانونية من الركائز الأساسية للعدالة نظرا للدور الهام الذي تلعبه في إثبات الحقوق وضبط المعاملات، لذا فإن ترسيخ الثقة في مكوناتها رهين بتخليقها ورفع من قدرات منتسبيها بالتكوين الأساسي والمستمر، ومن هنا تأتي أهمية مراجعة القوانين النصوص المنظمة لهذه المهن.

ولا يفوتنا بهذا الصدد، أن نؤكد على أن ورش تحديث الإدارة القضائية وتعزيز حكامتها يبقى أحد الأوراش الكبرى التي يجب أن تشغل عنها الحكومة، وذلك من أجل عقلنة تدبير الموارد البشرية والمادية، والارتقاء بأدائها. مع التأكيد على أهمية استخدام التكنولوجيا الحديثة والحوسبة الشاملة للإجراءات والمساطر القضائية. وفي هذا الاتجاه، نؤكد على أن مشروع المحكمة الرقمية ليس مجرد إجراء تقني يهدف لتحقيق النجاعة فقط، ولكنه من المداخل الأساسية لتكريس شفافية ونزاهة مؤسسة العدالة وتعزيز الثقة فيها، بل إن تحديث جهاز القضاء دعامة أساس لمحاربة الفساد داخل هذه المنظومة.

وفي هذا الاتجاه، نؤكد على ضرورة استكمال ورش تطبيقية السجل الوطني للاعتقال الاحتياطي، والذي من شأنه رسم خريطة الاعتقال الاحتياطي وضبط إجراءاته، والوقوف على وضعية الملفات المحالة على المؤسسات السجنية وتصنيف المعتقلين حسب الجرائم المرتكبة.

وفي هذا السياق، نؤكد على أهمية أنسنة المؤسسات السجنية باعتبارها فضاءات للتأهيل والتأهيل، في إطار نهج سياسة جريئة تهدف إلى تحقيق الانسجام مع المعايير الدولية ذات الصلة، عبر تقوية مناهج التربية والتكوين للنهوض بالدور الإصلاحي لهذه المؤسسة وهو ما يمر بالضرورة على تعديل القانون المنظم للسجون.

وإذ ننوه بالتزام الحكومة بالمساهمة في تسريع وتيرة تنفيذ الأحكام القضائية بما فيها الأحكام الصادرة في مواجهة الإدارة وأشخاص القانون العام فإننا ندعو إلى إحداث آليات قانونية وإجرائية لتابعة تنفيذ هذه الأحكام.

ثالثا: تعزيز دور المجتمع المدني

لقد أولى دستور 2011 مكانة متميزة للعمل الجماعي، وذلك من خلال تكريسه للديمقراطية التشاركية كخيار استراتيجي مؤسس لدولة الحق والقانون، والملتزم بمبدأ إشراك المواطنين وضمان مساهمتهم في صنع وتقييم السياسات العمومية. عبر تمكينهم من تقديم الملتزمات والعرائض. وبهذا الخصوص لا بد وأن نسجل بارتياح حرصكم على تعزيز دور المجتمع المدني تزيلا لما جاء به الدستور الجديد، مع تأكيدنا على أهمية استثمار وتفعيل مخرجات الحوار الوطني حول المجتمع المدني.

وفي هذا الاتجاه، ندعوكم إلى تعزيز الضمانات القانونية والإدارية الكفيلة بحماية حرية ممارسة العمل الجماعي، بما يقتضيه ذلك من زجر كافة المخالفات والخروقات التي ترتكها الإدارة من قبيل الامتناع عن تسليم وصولات الإيداع، بما يجعل حرية تأسيس الجمعيات قائما على مبدأ الترخيص وليس التصريح فقط، وهو ما يُشكل عائقا أمام تأسيس الجمعيات ويحول دون أداء الفاعلين الجمعويين للأدوار المنوطة بهم. مع ضرورة ضبط وتدقيق المعايير المعتمدة في منح صفة المنفعة العامة للجمعيات وتسييجها بشروط واضحة تضمن مزيدا من العدالة والشفافية في إعطاء هذه الصفة.

رابعا: تأهيل وتجويد المنظومة التشريعية الوطنية

ولا شك أن تأهيل وتجويد المنظومة التشريعية تبقى من بين التحديات الكبرى التي من المفروض أن نتصدى لها جميعا وأن نجعلها إحدى أولويات هذه الولاية التشريعية الحالية، وذلك عن طريق الحرص على جودة النصوص التشريعية سواء من خلال جرد مختلف النصوص القانونية المتقادمة والحرص على تغييرها خصوصا وان أغلبها عرف عدة تعديلات واستدراكات جزئية متتالية نالت من انسجامها وتكاملها. وهنا، ننوه بالتزامكم بإحداث لجنة عليا لتدوين وتحيين التشريعات بالتنسيق مع القطاعات المعنية بها وفق برامج سنوية ومتعددة السنوات.

ونثمن حرص الحكومة الحالية على مواصلة إصدار القوانين التنظيمية والقوانين المنصوص عليها في الدستور، وأيضاً عزمها على مراجعة التشريعات القائمة وتحسينها وملائمتها مع الالتزامات الوطنية والدولية وتسريع وتيرة إصدار النصوص التطبيقية ورقمنتها وتتبعها.

كما نسجل، بارتياح، انفتاحكم على كل مبادرات تطوير علاقة الحكومة مع البرلمان، والتفاعل الإيجابي مع المبادرات التشريعية والرقابية وكذا مبادرات تقييم السياسات العمومية. وبهذا الصدد، نود لفت انتباهكم إلى ضرورة وأهمية التزام الحكومة بالأجال الدستورية للإجابة على الأسئلة الكتابية، والتعاون على احترام المقتضيات الدستورية المتعلقة بالمبادرات التشريعية للبرلمان.

خامساً: تنزيل الجهوية المتقدمة وتكريس الحكامة الترابية وسياسة فعالة لإعداد التراب

لقد عملت الحكومة السابقة على تنزيل ورش الجهوية المتقدمة من خلال إصدار القوانين التنظيمية للجماعات الترابية كما تم تنظيم الانتخابات الجهوية والجماعية في 4 شتنبر 2015 قصد إفراز مجالس جهوية وجماعية قادرة على تنزيل الجهوية وتحقيق التنمية المحلية والذي يشكل مرحلة مهمة في إطار البناء المؤسسي لبلادنا من خلال ترسيخ طابعها اللامركزي، كما عملت الحكومة السابقة على إصدار مجموعة من المراسيم التطبيقية المنصوص عليها في هذه القوانين قصد التنزيل الأمثل لهذا الورش الكبير.

وإننا في فريق العدالة والتنمية وإذ نثمن عاليا التزامكم باستكمال تنزيل هذا الورش الكبير، نقترح الإجراءات التالية :

- ضرورة إجراء تقييم أولي لسنتين من الممارسة في تسيير الجماعات الترابية بعد انتخابات شتنبر 2015 قصد الوقوف على مكامن الخلل في أداء مجالس الجماعات الترابية والمعوقات التي تقف في وجهها، وكذلك للنظر في مدى وفاء الدولة بالتزاماتها اتجاه الجماعات الترابية وتجاوز الاختلالات المسجلة ومواكبة هذه الجماعات الترابية في تفعيل اختصاصاتها وتجسيد التدبير الحر.
- وضع حد لمجموعة من الاختلالات والتفاوتات في توزيع حصة الجماعات من الضريبة على القيمة المضافة باعتماد معايير موضوعية شفافة وواضحة وتضمينها في مرسوم.

- التسريع بإصدار النظام الأساسي الخاص بموظفي إدارة الجماعات الترابية حتى تواكب الادوار المهمة التي تضطلع بها الجماعات الترابية حاليا.
- تسريع إخراج ما تبقى من النصوص التنظيمية (المراسيم والقرارات) المنصوص عليها في القوانين التنظيمية للجماعات الترابية.
- التسريع بنقل الاختصاصات المنصوص عليها في القانون التنظيمي للجهات والجماعات الترابية الأخرى.
- مراجعة القانون المتعلق بصندوق التجهيز الجماعي قصد تمكين الجماعات الترابية من آليات مرنة لتمويل المشاريع التنموية الاستثمارية بالإضافة إلى تيسير حصول الجماعات الترابية على تمويلات عمومية وخاصة من باقي المؤسسات المالية لتمويل برامجها التنموية.
- مراجعة البرامج المتعلقة بالإنعاش من أجل عقلنتها وترشيدها في مشاريع واضحة وإنصاف الفئات العاملة بهذه البرامج من خلال إيجاد إطار قانوني ينظم هذه البرامج.

سادسا : إطلاق سياسة فعالة لإعداد التراب والتعمير وسياسة المدينة

- رغم المجهودات الكبيرة التي بذلها المغرب من أجل توفير البنيات التحتية والمرافق العمومية في مختلف جهات المملكة، إلى أنه مازالت هناك فوارق مجالية كبيرة، ومن أبرز تجليات هذه الفوارق تمركز الثروة في الشريط الساحلي الرابط بين القنيطرة و الدار البيضاء حيث تمثل جهتا الدار البيضاء سطات والرباط سلا القنيطرة 48.3% من الناتج الداخلي الخام، ولهذا يعتبر إعداد التراب آلية مهمة لإعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية و التوزيع الديموغرافي بين هذه الجهات، و كذلك آلية لإصلاح التفاوتات المجالية والاجتماعية، وإذ نتمن عاليا ما التزمت به الحكومة في هذا الباب، نقترح إضافة الإجراءات التالية :
- ضرورة الحرص على استفادة كل جهات المملكة من البرامج المندمجة لتأهيل البنيات التحتية والخدمات والمرافق العمومية ومن الأقطاب الاقتصادية والصناعية والفلاحية.
 - ضرورة دعم الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع كآليات جديدة في تنزيل البرامج التنموية للجهات.

- مساهمة الدولة في انجاز البنيات التحتية على مستوى الجماعات الترابية.
- إطلاق البرنامج الثاني للتنمية المستدامة المندمجة لأقاليم الشمال المعنية بإشكالية القنب الهندي.
- إخضاع برامج فك العزلة عن العالم القروي لمعايير موضوعية والاستئناس بتجارب ميدانية متميزة كالتي قادتها وكالة إنعاش وتنمية أقاليم الشمال التي اعتمدت مؤشرات دقيقة للعزلة الاجتماعية على صعيد الدوار والجماعة.
- تفعيل برنامج وطني للمراكز القروية الناشئة وتزويدها بالمرافق والبنيات التحتية الأساسية وجعلها قطبا محليا جاذبا للسكان والنشاط الاقتصادي مع الحرص على التقائية كافة التدخلات مجاليا وزمانيا وتيسير التنقل إليها بشراكة بين الدولة والجماعات الترابية.





ثانيا : تعزيز قيم النزاهة وإصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة

نثمن عاليا في فريق العدالة والتنمية ما نص عليه البرنامج الحكومي من إجراءات نوعية كفيلة بإنجاح رهان إصلاح الإدارة العمومية والتي تعبر بلا شك على الإرادة السياسية القوية للحكومة في هذا المجال، وهي الإجراءات التي تجاوزت مع البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية ومنها حزب العدالة والتنمية، وتندرج في منطوق مواصلة الإصلاحات الجريئة التي كرستها الحكومة المنتهية ولايتها.

لذلك وتقديرا من فريقنا لحيوية واستعجالية إصلاح الإدارة والذي اعتبره جلالة الملك حفظه الله في خطابه الافتتاحي للدورة التشريعية الحالية ورشا دًا أهمية قصوى بالنسبة للمواطن.

ولمعالجة الخصاص الذي اعترى هذا الإصلاح وتعزيزا لما تضمنه البرنامج الحكومي بهذا الخصوص، فإننا نود التأكيد على أهمية الإجراءات الآتية القيمة بتعزيز بناء الإدارة العمومية وبناء علاقاتها مع المواطن.

أولا : إصلاح الإدارة العمومية

إن أي إصلاح لا ينطلق من الذات سيكون محدود التأثير والفاعلية، لذلك ينتصب اليوم بقوة رهان التأهيل الذاتي لمنظومة الإدارة العمومية، عبر آليات وإجراءات من بينها ما يلي :

- الإسراع باعتماد الميثاق الوطني لللاتمركز الإداري الذي سيعزز الجهوية المتقدمة وإعطائه الأسبقية الزمنية في البرمجة ؛
- إرساء نظام التعاقد القائم على مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة ويعزز منطق التنافس لإنتاج الجودة في التدبير الإداري العمومي ؛
- إرساء نظام التدبير على أساس النتائج في الإدارة العمومية تعزيزا لنجاعة التدبير العمومي ؛

- التعديل الشامل للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية لمعالجة الاختلالات التي تعترضه، وهو الإجراء الذي سيعزز ما نص عليه البرنامج الحكومي القاضي بمراجعة منظومة الوظيفة العمومية وأساليب التدبير والمساطر الإدارية ؛
- مراجعة المقتضيات التي تكرس التمييز السليبي ضد المرأة الموظفة في التشريع الوطني وتعزيز الضمانات القانونية والتحفيزية لفائدتها ؛
- المراجعة الشاملة لمنظومة الأجور بالوظيفة العمومية، الكفيلة بوضع حد للاختلالات التي تعترضها منذ عقود ؛
- إعادة النظر في الإطار المؤسسي للمجلس الأعلى للوظيفة العمومية بمراجعة وظيفته وتكوينه ونظام انعقاده، مع اقتراح تسميته المجلس الأعلى لإصلاح الإدارة مما من شأنه أن يشكل الفضاء المؤسسي لبحث قضايا إصلاح الإدارة.
- اعتماد سياسة فعالة للتكوين والتكوين المستمر، باعتباره رافعة لتأهيل الإدارة العمومية للقيام بوظائفها الحيوية ؛
- إرساء نظام فعال لتقييم وتحفيز الموظفين وفق منهجية حديثة قائمة على معيار المردودية.

ثانيا : تحسين علاقة الإدارة مع المواطن

لا شك من أن المقصد من وراء إصلاح واقع الإدارة هو تقويم وتحسين علاقة الإدارة بمرتفيها، بما يجعل المرفق العمومي في خدمة المواطنين، ومع ما تضمنه البرنامج الحكومي من إجراءات ذات صلة، نرى في فريق العدالة والتنمية إمكان إسنادها بمقترح الإجراءات الآتية :

- اعتماد ميثاق وطني للاستقبال بالإدارة العمومية، يستحضر التوصيات والمقترحات الصادرة عن مختلف المناظرات والندوات، كما يستفيد من الممارسات الفضلى على المستويين الوطني والدولي. وعليه، أن يتضمن بصفة خاصة ما نص عليه البرنامج الحكومي من «وضع إطار تنظيمي لتدبير الشكايات ملزم للإدارات العمومية يحدد مسطرة وأجال معالجة الشكاية، وكذا تطوير بوابة وطنية موحدة للشكايات». كما يتعين أن يعالج هذا الميثاق الاختلالات التي أبانت عنها مختلف تقارير المؤسسات الدستورية المعنية ومنها مؤسسة الوسيط؛

- تعميم وتوسيع الإدارة الإلكترونية المندمجة في أفق إنجاح رهان إدارة عمومية رقمية لتحقيق النجاعة والجودة وتقليص الفساد في التدبير الإداري؛
- مراجعة نظام التوقيت المستمر المعتمد حاليا في الإدارات العمومية، وهو النظام الذي كشف تطبيقه عن عدة اختلالات كانت موضوع العديد من التقارير الرسمية والدراسات كما شكلت موضوعا دائما للمساءلة البرلمانية للحكومات السابقة.

ثالثا : استكمال تنزيل الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد

- ونعتقد أن ضمان تنزيل أمثل لهذه الإجراءات يتطلب من الحكومة جرعة أكبر في مجال مكافحة الفساد والإعلان بشكل واضح وصريح على ضرورة مواصلة ورش القطع مع الربح ولذلك نقترح تدعيم الإجراءات الواردة في البرنامج الحكومي التدابير التالية :
- دعم مؤسسات الرقابة وخاصة المجلس الأعلى للحسابات والمفتشيات الوزارية والمفتشية العامة للمالية والمفتشية العامة للإدارة الترابية وتفعيل توصيات تقاريرها مع الحرص على انتظامية افتتاح وتقييم المؤسسات العمومية والبرامج القطاعية وكذا الصفقات العمومية الكبرى.
- محاربة جميع مظاهر اقتصاد الربح والاثراء غير المشروع والامتيازات.
- مواصلة العمل بالبرامج التعاقدية ودفتر التحملات لمحاربة اقتصاد الربح وضمان الاستفادة وفق شروط موضوعية في إطار المساواة وتكافؤ الفرص مع اعتماد طلبات عروض مفتوحة قصد تعزيز النزاهة والشفافية.
- التسريع بتفعيل مجلس المنافسة ودعم دوره الحيوي في تنظيم منافسة حرة ومشروعة وضمان الشفافية والإنصاف في العلاقات الاقتصادية من خلال تحليل وضبط وضعية المنافسة في الأسواق ومراقبة الممارسات المنافية لها وضمان حسن تفعيل قانون حرية الأسعار والمنافسة لحماية القدرة الشرائية للمواطنين.
- نشر قوائم المستفيدين من المأذونيات ومختلف الرخص وغيرها وعدم الاكتفاء بنشر قوائم سندات الطلب الصادرة عن الوزارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية.

- وفي نفس اتجاه دعم النزاهة والشفافية في المجال الاقتصادي والمالي، فإننا في فريق العدالة والتنمية إذ نثمن عزم الحكومة على مواصلة إصلاح المالية العمومية نؤكد على ما يلي :
- إعادة بناء منظومة ضريبية عادلة وذات جاذبية تقوم على مبادئ الشفافية والحكومة الجيدة بما يضمن تحقيق عدالة ضريبية وتطوير الموارد المالية لتمويل السياسات العمومية وكذا الرفع من محدودية النظام الضريبي عبر تحسين أداء الإدارة الضريبية والتقليل من الاستثناءات والإعفاءات الضريبية باستثناء تلك الهادفة لتشجيع الاستثمار المنتج، هذا بالإضافة الى تطوير نظام المراقبة ومواصلة توسيع الوعاء الضريبي وتخفيض العبء الضريبي مع تقييم علي لكل النفقات الجبائية ومساءلة فعاليتها ونجاعتها وذلك تفعيلاً لأهم التوصيات التي خلصت إليها مناظرة الإصلاح الجبائي سنة 2013 بغية إرساء نظام جبائي يخدم شروط الإقلاع الاقتصادي وتعزيز التضامن والتماسك الاجتماعي.
- التأكيد على التسريع بإخراج الإطار القانوني الجديد لحكامة ومراقبة المؤسسات والمقاولات العمومية بما يضمن دورها كرافعة مهمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأداة فعالة لتنفيذ السياسات العمومية للقطاعات الحكومية التابعة لها.



ثالثا: تطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة

إننا نثمن مضامين البرنامج الحكومي في شقه المتعلق بتطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة، والذي يعبر على مواصلة الإصلاحات الهيكلية حتى تكون المنظومة الاقتصادية قادرة فعلا على مقاومة الأزمات بفضل تنافسيتهما والحاق بركب البلدان الصاعدة، ولا يتسنى ذلك إلا بتوطيد نمو اقتصادي مستدام ومواصلة التوفيق بين دعم النمو واستعادة التوازنات الماكرواقتصادية تدريجيا.

لذلك يجب الانكباب أكثر خلال الولاية الحكومية الحالية على تطوير النموذج الاقتصادي والتنموي لبلادنا والإجابة على إشكالية عدم استقرار معدلات النمو والعمل على تطوير وتنوع النسيج الاقتصادي الوطني بمواصلة تعزيز القطاع الصناعي وتحسين إنتاجية الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية والنهوض بالصادرات وضمان جودتها وإصلاح النظام العقاري واستكمال ورش إصلاح منظومة العدالة وتأمين الثروة البشرية والرأسمال اللامادي وتعزيز الإشعاع الدولي

وعلى صعيد القطاعات الانتاجية، نؤكد أن الاستراتيجيات القطاعية المنجزة ما زالت بحاجة إلى فعالية في التنزيل وإلى التقييم والتحيين بما يلائم التطور الذي عرفه النموذج الاقتصادي الوطني، كما لا زالت بعض القطاعات محتاجة إلى خيط ناظم ومواكبة من قطاعات اخرى مكملة لها، كما أن المجهود الذي بذل على سبيل الالتقائية القطاعية لا زال غير كاف لبلوغ أهداف التنمية المرغوبة، إذ لا زلنا نلتقط إشارات الفاعلين مثلا في اطار المغرب الأخضر الذين يلتزمون بالشراكة بين القطاع العام والخاص ويجدون مشاريعهم غير مؤمنة التزويد بالماء الضروري للوفاء بالتزاماتهم ولا زال تطوير العرض السياحي مثلا غير مندمج مع عروض النقل الجوي مما ينقص من نجاعة السياسات العمومية الموجهة لهذه القطاعات.

كما نؤكد أن إرساء نسيج اقتصادي قوي مرتبط ارتباطا وثيقا بتأهيل وتقوية القطاع الصناعي. ونؤكد على ضرورة تفعيل ودعم مخطط التسريع الصناعي 2014-2020 بوتيرة أكبر بهدف جعله قاطرة للتنمية الاقتصادية وتعزيز إسهامه في الناتج الداخلي الخام.

كما ينبغي كذلك التركيز على جعل المنتج المغربي قاطرة الاستهلاك المحلي عن طريق تطوير الصيغ الحمائية الممكنة لمواجهة التنافسية، والاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال، وسن القوانين الزجرية لمواجهة مختلف أشكال الغش، واعتبار المستهلك وجمعياته حليفا استراتيجيا لضمان نجاح مثل هذه السياسة وتفعيل المقتضيات التي تتيح حماية الصناعات الناشئة والدفاع التجاري ومكافحة الممارسات المخلة بالمنافسة الشريفة والإغراق، بما يسمح لبعض الصناعات أو الأنشطة الاقتصادية بأن تتطور، خلال مدة معينة، بعيدا عن المنافسة الشرسة لمنتجات أو خدمات أجنبية.

وهو ما يتطلب كذلك اعتماد وتفعيل استراتيجية وطنية لتشجيع اندماج القطاع غير المهيكل في النسيج الاقتصادي الوطني بشراكة بين القطاعين العام والخاص، تقوم على ترصيد الحصيلة الإيجابية لمبادرة تشجيع الانخراط في «نظام المقاول الذاتي» وتأخذ بعين الاعتبار البعدين الاقتصادي والاجتماعي.

وإذ نثمن عاليا ما التزمت به الحكومة في هذا الباب، نقترح ما يلي :

قطاع الفلاحة

- إن مواصلة جني ثمار استراتيجية المغرب الأخضر بدعامته يقتضي إيلاء أهمية قصوى لاندماج قطاعي الصناعة الغذائية والفلاحية ، وتسريع مسار اعتماد استراتيجية جديدة والتنسيق بين مخطط المغرب الأخضر والتسريع الصناعي من أجل تعزيز الاندماج والالتقائية للرفع من مساهمة الصناعات الغذائية ذات القيمة المضافة العالمية والتي تتوفر على إمكانيات التصدير.
- ضرورة تقييم المخطط الأخضر ومدى نجاعة ومردودية وفعالية الإمكانيات المالية المرصودة له وإحداث التوازن المطلوب بين الدعامة 1 والدعامة 2.
- النهوض بدور الهيئات البنمنية والحرص على دمقرطتها ومراقبة حكامتها لتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني.

قطاع الصيد البحري

- ترشيد استغلال الثروات البحرية وتطوير الترسنة القانونية ذات الصلة، والحرص على الالتقائية والتنسيق مع كافة المتدخلين المحليين.

- تنظيم الأنشطة البحرية وشبه البحرية القطع مع الربع البحري.
- مراجعة وتحيين رخص الاستغلال وفتح المجال أمام الشباب لولوج هذا القطاع.

قطاعي الصناعة والتجارة

- إعادة النظر في مختلف البرامج والتحفيزات الموجهة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة لضمان فعاليتها.
- تشجيع التنمية الصناعية على مستوى الجهات ومراعاة التوازن فيما بينها، وتقليص الفوارق على مستوى جاذبية الجهات للاستثمار.
- تقوية دور المستشارين الاقتصاديين بالسفارات المغربية للتعريف بالمنتجات الوطنية.

- إخضاع مجال المشاركة في المعارض الدولية إلى معايير الشفافية وتمكين أكبر قدر ممكن من الشركات المغربية المصدرة من عرض منتوجاتها على المستوى الدولي.

وعلى صعيد انتاج وتدير الطاقة الكهربائية، نثمن التزام المشروع باستكمال تنفيذ مخطط التجهيز الكهربائي، ودعم انتاج الطاقة المستدامة مع الطفرة التشريعية والمؤسسية الداعمة لفعالية الانتاج في هذا المجال، وتوسيع استفادة المواطنين من العدادات الخاصة، واستمرار انجاز عقدة البرنامج مع المكتب الوطني في هذا المجال، وإخراج استراتيجية وطنية للنجاعة الطاقية، واستمرار الجهد في اقتصاد الطاقة الكهربائية، وتفعيل القانون المتعلق بإنتاج الطاقة المستدامة ذات التوتر المنخفض لتخفيض العبء المالي على المواطنين، وتقليص العجز في الطاقة الكهربائية.

وعلى صعيد التنمية المستدامة، نثمن التزام المشروع بتفعيل القانون الاطار بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، مع ما يقتضيه هذا التفعيل من استكمال وتفعيل الاستراتيجية الوطنية وبلورتها على الصعيد المحلي والجهوي ومواصلة العمل على انجاز البرامج الوطنية المتعلقة بتطهير السائل والصلب وتطوير آليات المراقبة والتتبع.

وبالنسبة لقطاع الطاقة والمعادن، لا بد أن نثير الانتباه إلى كون التغطية الجيولوجية مازالت تراوح مكانها، ولا زال القانون الجديد دون نصوص تطبيقية، ولا زال المجهود التعريفي والتسويقي بعيدا عن طموح مختلف الفاعلين، وهو ما يمكن أن يعمم

بشكل أوسع على استكشاف وتثمين الثروات البترولية والغازية، وان كان القانون المؤطر لها يتيح امكانيات وافرة لجلب الاستثمار في هذا المجال.

كما نود التأكيد بهذا الخصوص على ما يلي :

- ضرورة استكمال الترسانة القانونية والنصوص التطبيقية ذات الصلة بملف الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية والتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر؛
- أهمية تطوير قطاع الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية للمدن بالتعاون والشراكة مع الجماعات الترابية. ويبقى إحداث شركات للتنمية المحلية الإطار الأنسب لتفعيل مقتضيات القانون 12-86 المتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- الاستثمار الأنجع لرئاسة المملكة المغربية لمؤتمر الأطراف COP22 قاريا ودوليا من خلال مبادرات ذات قيمة مضافة اقتصادية ودبلوماسية على غرار مبادرة قمة العمل الإفريقية المنظمة ضمن فعاليات مؤتمر COP22 بمراكش وكذا مبادرة AAA المتعلقة بقطاع الفلاحة.
- تفعيل بعض البرامج المتعلقة بالنجاعة الطاقية والاقتصاد في استعمال غاز البوطان وخاصة برنامج شمسي لتعميم السخانات الشمسية وكذا البرنامج الوطني لضخ المياه، مما من شأنه الاقتصاد في الطاقة وخلق مناصب شغل جديدة؛
- مواصلة استثمار الإمكانيات والمؤهلات المناخية التي يزخر بها المغرب في مجال الطاقة الريحية؛
- تفعيل الاستراتيجية الوطنية للماء من خلال انتظام اجتماعات المجلس الأعلى للماء والمناخ وإحداث لجنة بين وزارية خاصة بقطاع الماء عملا بتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
- وعلى مستوى التشغيل والإدماج المهني، وإذ نثمن الإجراءات التي تضمنها البرنامج الحكومي نوكد على ما يلي :
- ضرورة إطلاق برنامج لضمان دخل أدنى لتيسير الإدماج الاجتماعي للشباب العاطل مقابل التشغيل لأداء خدمات ذات النفع العام بالدولة والجماعات الترابية يتم تمويله في إطار إصلاح صندوق المقاصة.

- ضرورة العمل على إيجاد الآليات اللازمة واتخاذ الإجراءات الناجعة من أجل ربط منظومة التربية والتكوين ومحو الأمية بالتشغيل وذلك بغية الرفع من مستوى الموارد البشرية وتهيئتها للاستجابة لحاجيات سوق الشغل المتغيرة باستمرار بسبب انفتاح الاقتصاد المغربي على السوق العالمية. كما يجب استهداف العمال والشباب المقبلين على العمل قبل غيرهم من خلال برامج محو الأمية حتى يتسنى لهم الرفع من تكوينهم وإنتاجيتهم، مما سيعود بالنفع العميم على الاقتصاد الوطني؛
- القيام بتقييم شامل لبرامج إنعاش التشغيل للتأكد من نجاعتها وإدخال التعديلات الضرورية عليها للرفع من فعاليتها أو إلغاء بعضها إذا ثبت بأنها لا تقوم بالدور المنوط بها؛
- مراجعة آليات الوساطة سواء تعلق الأمر بالوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات أو بمؤسسات الوساطة بالقطاع الخاص، وذلك حتى تتمكن من القيام بدورها في التقريب بين طالبي الشغل وأرباب العمل بنجاعة أكبر، وتقديم التوجيه والمواكبة الضروريين لطالبي الشغل من أجل استكمال تكوينهم، أو تضطلع هي نفسها بهذا التكوين؛
- تقييم أداء وفعالية الوكالة الوطنية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة في أفق تحسين حكومتها، وتطوير آليات تدخلها لتقوم بدورها في تيسير إنشاء ونمو المقاولات الصغيرة والمتوسطة في إطار عقد-برنامج مع الدولة، باعتبارها مدخلا مهما لحل إشكالية التشغيل.
- إدخال التعديلات اللازمة على مدونة الشغل، حتى تتلاءم مع المتغيرات التي عرفها الاقتصاد الوطني، مع الحفاظ الحقوق الأساسية للأجراء، وفي إطار مقارنة تشاركية مع الفاعلين الاجتماعيين، تصب في اتجاه تحقيق سلم اجتماعي يسهل نمو المقاولات وتحسين تنافسيتها وارتفاع معدل التشغيل.



رابعاً : تعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي

أولاً : إصلاح منظومة التربية والتكوين

وعلى صعيد قطاع التربية الوطنية وبالنظر لأهمية قضية إصلاح التعليم ببلادنا وراهنيته نسجل بإيجابية :

- اعتماد الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 كإطار ناظم لمختلف أشكال التدخل في القطاع والتزام الحكومة بتفعيل اصلاح المنظومة التربوية على هذا الاساس.
- التزام الحكومة بإخراج القانون الاطار الذي سيكون الاول من نوعه في مسار الاصلاحات التي شهدها قطاع التعليم ببلادنا حيث سيكل الاطار التنفيذي المنشود.

كما نثمن الاجراءات الهادفة لتحقيق مبادئ الانصاف وتكافؤ الفرص للولوج للتربية والتكوين وما سيرافقها في هذا الاطار من تعزيز لنظام الدعم «تيسير» عبر رفع الغلاف المالي المرصود له وتوسيع الدوائر الجغرافية والأسلاك المدرسية.

كما نشيد بمواصلة التزام الحكومة بالايلاء العناية الخاصة للأطفال في وضعية إعاقة أو وضعيات خاصة. كما نثمن تضمين البرنامج الحكومي لإشارات واضحة حول الاعتناء بالجالية المغربية في المجال التربوي.

وفي المقابل وباعتبار أن هذا الورش هو اولوية الأولويات بعد القضية الوطنية ومساهمة في ضمان شروط نجاحه، نؤكد على ما يلي :

- إن غايات وأسس منظومة التربية والتكوين صارت محسومة مؤطرة بالدستور الذي أقر بمرجعية الدولة وبوأ الدين الاسلامي مكان الصدارة ضمن مقومات الهوية المغربية، كما اقر بتعدد وتكامل مقومات هذه الهوية المتشعبة بأصالتها والمنفتحة على محيطها، كما أن الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي أقرت الرؤية الاستراتيجية أنه لا يزال يشكل مرجعا، حسم بوضوح في موقع الهوية الحضارية لبلدنا دينية وتاريخية وثقافية ولغوية وجعل ذلك مؤطرا للغايات والأهداف المرجوة من منظومة التربية والتكوين. وبذلك فان كل محاولة مراجعة للبرامج والمقررات الدراسية والمضامين التربوية خاصة منها مقررات التربية

الاسلامية لا يمكن الا أن ينضبط لهذا الاطار الدستوري المحسوم في انسجام تام مع دعوة جلاله الملك وتوجيهه المتعلق بمراجعة مناهج التربية الدينية في اتجاه تعزيزها وتجويدها بما ينمي الشعور بالانتماء لدى الناشئة بمرجعية الدولة والمجتمع كعامل من عوامل التلاحم والاستقرار وأن كل خطوة ارتجالية متسارعة في هذا المجال لا يمكنها الا أن تكرر الارتباك ويهدر الزمن مما ينعكس سلبا على مناخ الاصلاح في لحظة تحتاج الى خلق توافق وطني مسؤول وراشد غايته وقف نزيف المنظومة وتدارك اختلالاتها الحقيقية والعبور بها نحو الانظمة التربوية القادرة على الاستجابة لتحديات العصر باعتبارها المدخل الأساس لمشاريع الاصلاح والتنمية والتقدم.

- ضرورة برمجة الإصلاح في شكل اجراءات واضحة في شكل مشاريع قابلة للتنفيذ والتتبع والتقييم حتى نخرج من دوامة اصلاح الاصلاح الى خلق تعبئة مجتمعية حقيقية حول معالجة اختلالات المنظومة التربوية بيداغوجيا وماديا وبشريا بإدماج الفاعلين الحقيقيين من طلاب وأساتذة وأطر تربوية وأسر وجماعات تربية وفاعلين سياسيين ونقائبيين فضلا عن الفاعلين في القطاع الخاص.
- ان اصلاح منظومة التربية والتكوين لا يمكن ان يتم الا من خلال مراجعة شاملة للمناهج و البرامج واعادة النظر في المقاربات البيداغوجية وأنظمة الدعم والتقييم والامتحانات وكذا التكوين الناجع والتكوين المستمر الراتب لأطر المنظومة والفاعلين فيها.
- بالنسبة للغات التدريس وتدریس اللغات، ورغم كل الدعوات الغامضة التي تستهدف اللغة العربية فإن المسألة اللغوية واضحة ومؤطرة بالدستور الذي رسم ملامح السياسة اللغوية المنسجمة من خلال منح الأولوية للغات الدستورية بتعزيز مكانة اللغة العربية في التعليم والاعلام والادارة والقطاع الخاص والعمل على تنمية استعمالها والمزيد من مواكبة تهيئتها من خلال دعم المجهود العلمي الأكاديمي المتعلق بالإنتاج العلمي باللغة العربية وتعريب الانتاج الاجنبي وهو ما لن يتأتى الا من خلال تمويل البحث العلمي في هذا المجال، بالإضافة إلى استكمال معيرة اللغة الأمازيغية ودمجها في التعليم والاعلام وبأق مناحي الحياة العامة بناء على تصور القانون التنظيمي المتعلق بها. أما اللغات الاجنبية فقد أشار الدستور الى ضرورة الانفتاح عليها و تعليمها للطلاب داخل المدرسة المغربية لمساعدتهم على تملك المعرفة والثقافة الاجنبية باعتبارها لغات مدرسة، في حين تظل اللغة

العربية لغة للتدريس، أما الدعوات الشاذة التي ترمي الى تحريف مسار التدريس بإثارة اللهجة العامية او الدارجة فنشير أن دستور البلاد أغلق الباب في وجه هذه المبادرات الشاردة بتنصيبه الصريح على العربية والامازيغية كلغات وطنية وعلى الباقي كلهجات وتعبيرات ثقافية تغني الثقافة المغربية. وبذلك نحذر من كل محاولة للتلاعب بمصير منظومتنا من طرف أطراف مجهولة الأهداف والأجندات.

- نشير الى أن حكمة منظومة التربية و التكوين و شفافية تمويلها ونجاعته ظل من المطالب المقترنة بالإصلاح خاصة في ظل تعاقب فشل المبادرات السابقة أو محدوديتها، من ثمة نؤكد على ضرورة ارساء أسس حكمة جيدة وناجعة للمنظومة تضمن مجانية التعليم وتيسير الولوج اليه منذ التعليم الأولي على قاعدة الانصاف وتكافؤ الفرص وهو ما يؤكد على ضرورة تحمل الدولة للتعليم الأولي وتعميمه على كل أبناء المغاربة.
- محاربة ظواهر الغش والعنف ومظاهر الانحراف والتحلل الأخلاقي داخل المدرسة والجامعة من خلال ارساء اطار واضح للتربية على القيم داخل المنهاج الدراسي و داخل باقي مكونات الحياة المدرسية.

ثانيا : قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

ننوه بداية بالإجراءات الطموحة التي اشار اليها البرنامج الحكومي والهادفة الى مواصلة اصلاح قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتحسين سبل ولوجه (من خلال مراجعة التغطية الجهوية للجامعات، مواصلة اصلاح نظام المنح الدراسية والولوج للسكن الجامعي)، ثم الارتقاء بجودة مخرجات التعليم العالي وملاءمتها مع متطلبات التنمية بغية ارساء منظومة متميزة للتعليم العالي والتي على رأس اجراءاتها مراجعة وتطوير التشريعات المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي.

وفي هذا الاطار، وبغية تطوير البرنامج الحكومي وتعزيز اجراءاته الطموحة نقترح العمل على :

- تشجيع البحث العلمي في الجامعة المغربية بإدماج القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي من خلال تحديد أولوياته وربط ذلك بتحفيظات ضريبية على غرار تجارب دولية ناجحة وربط البحث العلمي بحاجيات المجتمع وسوق الانتاج.
- العمل على تطوير وتعميم نظام التغطية الصحية لفائدة الطلبة وتعميمه ليشمل متدربي التكوين المهني.

- تشجيع وضمان حرية تنظيم الانشطة الثقافية ومحاربة كل اشكال التضييق والعنف، بما يضمن اعادة الاعتبار للدور الاعتباري للجامعة كفضاء للحوار والتأطير وممارسة التعددية الفكرية.
- تمكين حاملي بطاقة الطالب من الاستفادة من التسهيلات والامتيازات في عدد من الفضاءات والأنشطة العمومية كما هو معمول به في عدد من الدول.
- تسهيل ولوج الطلبة للمؤسسات العمومية لا جراء تداريب في مؤسسات القطاع العام والخاص في افق تسهيل عملية الاندماج في سوق الشغل بعد التخرج.
- احداث نظام لتتبع وتقييم نظام التكوين المستمر داخل الجامعات وتنظيمه بما يحقق الفعالية واحترام مبادئ الحكامة والشفافية.

ثالثا : قطاع الشباب

وبخصوص الشباب، نقدّر الموقع الذي بؤاه البرنامج الحكومي للشباب باعتباره رصيذا وطنيا، حيث تعتزم الحكومة على تقديم خدمة عمومية مندمجة لفائدة هذه الفئة الاجتماعية المهمة. سواء من خلال اعتماد استراتيجية مندمجة للشباب أو تفعيل المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي أو مراجعة الإطار التنظيمي الخاص بمجال التخييم أو تطوير بنيات الاستقبال والتأطير المفتوحة في وجه شابات الوطن وشبابه.

ونؤكد بهذا الخصوص، أنه قد بات من الضروري معاودة النظر في الرؤية المؤطرة لمقاربة الحكومة للشأن الشبابي، وندعو إلى ضرورة اعتماد سياسة عمومية موجّهة للشباب ذات أولوية استراتيجية ووفق منظور أفقي يستحضر مختلف أبعاد المسألة الشبابية، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وذلك في أفق بلورة تصور استراتيجي شامل ومندمج ينظّم ويؤطر سياسات وبرامج كل المتدخلين في هذا المجال، وفقا لمنهجية تشاركية تستحضر، أول ما تستحضر، رأي الشباب ومقترحاتهم.

لقد أصبح في حكم الضرورة أهمية انكباب الحكومة بمختلف قطاعاتها المعنية بالشباب، وتشخيصها لحقيقة الواقع الشبابي لاستجلاء مشاكله البنوية وتوتراته العميقة، والتي من المفترض أن تشكل عتبات حقيقية ومحددات مُوجّهة لأي مجهود عمومي لفائدة الشباب، لا سيما إن أدركنا عميقا بأن الشباب هم أكثر الفئات المجتمعية تعرضا للمشاكل الحياتية وتأثرا بها :

1. فالشباب هم الأكثر عرضة لتوترات الهوية والثقافة وتحولات القيم والأخلاق والتي قد تؤثر سلبا على شعور الشباب بالطمأنينة والثقة في الوطن والمستقبل وتقيهم من نفسية الاغتراب وتفشي القيم السلبية ومظاهر العنف والإجرام في أوساطهم؛

2. كما أن فئة الشباب أكثر القطاعات الاجتماعية التي تعاني من صعوبات الاندماج الاجتماعي حيث يُعتبر الشباب والأطفال أكثر الفئات المجتمعية تأثرا بظاهرة الانحلال الأسري والإقصاء الاجتماعي؛

3. فضلا عن أن الشباب أكثر الفئات المجتمعية التي تعترضها عراقيل تحول دون اندماجها في سوق الشغل، بما يحول دون استثمار طاقتها في تطوير اقتصاد البلاد وتنمية الثروة الوطنية؛

4. هذا عدا ما يعانيه الشباب من صعوبة في الولوج إلى الخدمات الاجتماعية العمومية لا سيما الصحية مع تعرض هذه الفئة للأمراض تهدد السلامة الصحية للشباب من قبيل الأمراض المتنقلة جنسيا والإدمان؛

5. وأخيرا، ضعف مشاركة الشباب في الحياة السياسية والمدنية بالنظر إلى ضعف ثقتهم في الهيئات الوسيطة الحزبية والنقابية والجمعية.

لذلك، لزم على الحكومة أن تتداعى بكافة قطاعاتها من خلال آلية للتنسيق بين وزارية، وتحت إشراف رئاسة الحكومة، لإنضاج تصور متكامل واعتماد استراتيجية مندمجة تحاول الاستجابة لمختلف التحديات التي يُعانيها الشباب في مختلف المجالات والأبعاد، بدل الاقتصار على مجهود عمومي موجه للشباب منحصر في تدبير الوقت الثالث لهذه الفئة، مما يحول دون تثمين هذا الرأسمال واستثمار طاقاته الإبداعية الواعدة بتمكينه سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا.

رابعا : قطاع الثقافة

وبالنظر للدور الذي تلعبه الثقافة في تعزيز الهوية الوطنية والحضارية والإبداعية للمملكة وفي اطار سياسة تثمين الرأسمال اللامادي لبلادنا، نثمن السيد رئيس الحكومة هدفكم الساعي الى مواصلة تحسين الولوج للثقافة والنهوض بها بغية تحقيق الاشعاع الثقافي لبلدنا وذلك من خلال ارساء استراتيجية ثقافية وطنية،

وإطلاق سياسة لغوية مندمجة، ومواصلة توفير البنيات الثقافية الأساسية وتوزيعها بشكل عادل على المجال الترابي وغيرها من التدابير الاجرائية الطموحة والحرص على ربط الثقافة بالثوابت والقيم الدينية والوطنية.

ونؤكد السيد رئيس الحكومة على ما يلي :

- ضرورة الرفع من ميزانية هذا القطاع بالشكل الذي يلبي اولوياته وأهدافه بالنظر للاحتياجات التي يسجلها والانتظارات التي نأملها؛
- نهج استراتيجية وطنية وبرامج قطاعية واضحة المعالم تساهم في رد الاعتبار للثقافة المغربية وتخلق حوافزا للإقبال عليها وتثمن النموذج الثقافي المغربي عالميا؛
- ضمان التنزيل السليم لقانون الفنان ومواصلة جهود تحسين الاوضاع الاجتماعية لفئة المهن الفنية؛
- تبني برنامج واضح لحماية المآثر التاريخية والثقافية والروحية المهددة بالاندثار؛
- تعزيز البعد الافريقي في الثقافة المغربية ؛
- تشجيع السياحة الثقافية ودعم تشجيع المقاهي الادبية والفكرية ؛
- وضع سياسة التقائية في المجال الثقافي وبتعاون وشراكة مع الجماعات الترابية قائمة على الحكامة والشفافية وتكافؤ لفرص.

خامسا : قطاع الاتصال

وبالنظر لمحورية قطاع الاتصال وأهمية مواصلة تنزيل الاوراش الكبرى التي عرفها هذا القطاع في الولاية الحكومية السابقة سواء على المستوى التشريعي او المؤسساتي، وكذا انطلاقا من أهمية جملة الاجراءات الفرعية التي نص عليها البرنامج الحكومي، فإننا نقترح عليكم ما يلي :

- تأكيد دور الإعلام في الإسهام في تطوير ومواكبة البناء الديمقراطي للمغرب وترسيخ دولة الحق والقانون ؛
- العمل على تحرير الفضاء السمعي البصري ؛
- تعزيز حرية الصحافة في اطار المسؤولية وصيانة التعددية والتنوع والرفع من

- مهنية المؤسسات الإعلامية وضمان تنافسيتهما ؛
- تنزيل مقتضيات مدونة الصحافة والنشر ؛
- مواكبة الهيآت المهنية في تنظيم قطاع الإشهار وتعزيز شفافيته ؛
- الرفع من جودة العرض التلفزيوني بما يحترم أذواق المشاهدين ومقومات الهوية المغربية ؛
- إخراج الإطار القانوني المحدث للأكاديمية العليا للإعلام والاتصال كقطب وطني للتكوين في مجال الإعلام ؛
- إحياء المرصد الوطني للدراسات واستطلاع الرأي ؛
- إعداد مخطط عمل للنهوض بصورة المغرب وتعزيز إشعاع وجاذبية النموذج الحضاري المغربي ؛
- تعزيز دور الإعلام الوطني والسينما في الدفاع عن القضية الوطنية وذلك بمواصلة دعم إنتاج الأعمال التلفزيونية والسينمائية والوثائقية التي تهتم بقضية الصحراء المغربية ؛
- استكمال التأهيل القانوني والتنظيمي للمكتب المغربي لحقوق المؤلف وإرساءليات التدبير الجماعي للمكتب انسجاما مع المعايير الدولية وتقوية دوره في محاربة التزوير والقرصنة.

سادسا : الولوج إلى الخدمات الصحية

- نثمن ما جاء في البرنامج الحكومي من إجراءات ترمي إلى توسيع العرض الصحي وتأهيل المستشفيات العمومية وتحسين الولوج إلى الأدوية ومعالجة معضلة الموارد البشرية، وجعل صحة الأم والطفل أولوية استراتيجية. وبهذا الخصوص، نؤكد على ما يلي :
- ضرورة تسريع تفعيل توسيع التغطية الصحية الشاملة على كافة الفئات لتشمل المهن الحرة (من أطباء ومحامين ..) والمستقلين (الفلاحين والحرفيين والتجار ..) وذوي حقوقهم.
- الانكباب على حل إشكالية المستشفى العمومي سواء تعلق الأمر بالمستشفيات الجامعية أو مستشفيات الصحة العمومية وتجويد الحكامة في التدبير والتسيير

و تدعيم الاستقلالية، وضمان الاستدامة المالية والخدماتية لنظام المساعدة الطبية «الراميد».

- تنزيل وتفعيل المقتضيات التشريعية والتنظيمية للخريطة الصحية ومعالجة التفاوتات بين الجهات والعالم الحضري والقروي في المجال المؤسستي والتجهيزات والموارد المادية والبشرية.
- تعزيز وتأهيل مؤسسات الدعم الصحية كمعهد باستور والمعهد الوطني لحفظ الصحة والمركز الوطني لتحاقن الدم.
- إحداث المجلس الوطني الاستشاري للصحة.
- تقييم البرامج الصحية للوقاية والعلاج على ضوء التحولات الوبائية والحفاظ على مكتسبات البرامج الناجحة وتعزيزها ومراجعة برنامج محاربة مرض السل والاهتمام بالأمراض المزمنة والمكلفة بالتعاون بين قطاع الصحة وباقي المتدخلين.
- ضرورة إيلاء محور الصحة النفسية والعقلية ما يستحقه من الاهتمام.
- مواكبة القطاع الخاص وتحفيزه مع التتبع والتقييم، ونهج سياسة تشاركية وتكاملية بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- مواصلة تعزيز السياسة الدوائية والتركيز على وضع إطار مؤسستي يعني بحكامه وتقنين قطاع الصيدلة والأدوية وتطوير الصناعة المحلية لتغطية الحاجيات الوطنية من الأدوية الأساسية والمكلفة وتشجيع الاستثمار الخارجي والتصدير.

سابعاً : تقليص الفوارق في الدخل ومحاربة الفقر والهشاشة

ان تطور الاقتصاد الوطني والرفع من مستوى انتاجيته وتنوع مصادر تمويله لا بد أن يكون له الأثر الواضح على عيش المواطنين والمواطنات ويضمن توزيعاً عادلاً للثروة وهنا نثمن الإجراءات الطموحة التي جاءت في البرنامج الحكومي على الصعيد الاجتماعي، ومن ضمنها ضمان استدامة صندوق دعم التماسك الاجتماعي واتخاذ إجراءات عملية من أجل تحسين شروط تطبيق مبادرتي دعم الأرامل وصندوق التكافل العائلي، وذلك عن طريق تبسيط المساطر، ومراجعة وتيسير إجراءات وشروط الاستفادة، بغية الرفع من عدد المستفيدات فعلياً من هذا الدعم.

كما ندعم عزمكم على تنظيم مناظرة وطنية لتطوير نجاعة والتقائية سياسات ومؤسسات وبرامج التنمية الاجتماعية، بهدف تطوير معالم السياسات الاجتماعية وأهدافها ووسائلها وسبل توفير التناسق والالتقائية بين مختلف السياسات والوزارات والمؤسسات المكلفة بإنجاز البرامج والمشاريع المقررة، بحيث تتحدد ضمن مشمولات هذا العقد مسؤوليات كل طرف، بما في ذلك الجماعات الترابية ومؤسسات المجتمع المدني، حتى يتم تبادلي التداخل والتضارب بين تدخلات مختلف الفاعلين. كما يمكن لهذا النقاش، الأول من نوعه، أن يسائل حكمة القطاع الاجتماعي برمته، وكذا أساليب التتبع والمراقبة والتقييم بهدف الرفع من فعاليتها ونجاعتها.

ونحييكم السيد رئيس الحكومة على ما ورد في برنامجكم الحكومي بالتعهد ب«مواصلة إصلاح صندوق المقاصة من خلال رفع الدعم تدريجيا عن المواد المتبقية بهدف الزيادة في الاعتمادات الموجهة إلى تمويل سياسات وبرامج التنمية الاجتماعية ودعم الفئات الهشة والمحتاجة» ونؤكد لكم دعمنا الكامل في جميع مراحل تنزيل هذا الإصلاح الجوهرى الذي مكن وسيمكن من تحرير ميزانية الدولة وتوجيه الموارد المقتصدة للدعم المباشر للفئات الهشة والمعوزة ومحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي. وبهذا الخصوص، وضمنا لنجاح واستدامة هذا الورش الإصلاحي والاجتماعي الهام والاستراتيجي، نؤكد على ضرورة اتخاذ الإجراءات المواكبة التالية :

- حماية القدرة الشرائية للمواطنين عن طريق تنظيم السوق وتعزيز المنافسة من خلال تفعيل قانون المنافسة والأسعار ومجلس المنافسة ؛
- إحداث نظام فعال للتتبع اليومي والمنتظم لوضعية الأسواق ولا سيما مستويات أسعار المواد الأساسية لرصد أي اختلالات محتملة واتخاذ إجراءات استباقية لتفاديها والتصدي للمخالفين ؛
- تكثيف وتنسيق عمليات المراقبة بين جميع الوزارات المعنية ؛
- وضع تعريف دقيق لمختلف الفئات الاجتماعية (الطبقة الفقيرة، الطبقة الهشة، الطبقة المتوسطة، الطبقة الميسورة) لتيسير وضع السياسات والبرامج الاجتماعية وتقييم آثارها على مختلف الفئات ؛
- اعتماد رقم التعريف الاجتماعي الموحد والسجل الاجتماعي الموحد وذلك بهدف تحسين استهداف الفئات المحتاجة والرفع من نجاعة وفعالية السياسات الاجتماعية ووقوعها على المواطنين.



خامسا : تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياها العادلة

نثمن سعيكم وحرصكم على سلوك سياسة خارجية فعالة لتعزيز الإشعاع الدولي للمغرب، وتحقيق طموحه لدخول نادي الدول الصاعدة، وتوطيد موقعه كفاعل إقليمي على المستوى الإفريقي والمتوسطي والعربي والإسلامي، وتحصين مصالحه الاستراتيجية، وتوسيع دائرة حلفائه، وتنويع شركائه الاقتصاديين، وتضييق الخناق على خصوم وحدته الوطنية والترابية وإبطال مؤامراتهم من أجل الطي النهائي للنزاع المفتعل حول أقاليمنا الجنوبية.

وندعو، في هذا الإطار، الحكومة إلى الاستثمار الفعال لكل الإمكانيات المتاحة للاستفادة من الفرص التي تتيحها العلاقات المتميزة والصاعدة مع عمقنا الإفريقي، في ظل عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي، وفي إطار سياسة شاملة ومندمجة مع إفريقيا كمجموعة ومع إعطائها نفس الاهتمام الذي نوليه للمجموعات الدولية والجهوية الأخرى، كما دعا إلى ذلك جلالة الملك، ومواصلة تقوية التعاون مع محيطنا العربي وخاصة الشراكة الاستراتيجية مع الدول الشقيقة بمجلس التعاون الخليجي، واستثمار وضعنا المتقدم مع الاتحاد الأوروبي وعلاقتنا المتميزة مع دوله، وشراكتنا الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتنويع وتعزيز شراكتنا وخاصة مع الدول الصاعدة كروسيا والصين والبرازيل والهند.

وبالنظر لكل ما سبق نجدد دعمنا للخيارات الأساسية والتوجهات العامة للسياسة الخارجية وندعو إلى التركيز على :

أ. اعتماد سياسة خارجية ناجحة والدفاع عن المصالح الحيوية للمغرب، وذلك من خلال

- دعم القضايا العادلة عبر العالم وعلى رأسها إقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف ؛
- المساهمة في توحيد كلمة الأمة العربية والإسلامية وإحياء وتطوير منظمات التعاون العربية والإسلامية ؛
- دعم الإجماع الوطني حول قضية وحدتنا الوطنية والترابية، والدفاع عن الصحراء المغربية بكل الوسائل المشروعة والممكنة، ومن ذلك الرفع من وتيرة سحب الاعترافات بالكيان الوهعي وقضية إحصاء اللاجئين ؛

- المطالبة بتنفيذ الموقف الأممي الحازم من استمرار خرق قرار الإخلاء الفوري لمنطقة الكركرات والتنبيه إلى مخاطر استمرار الوضع على ما هو عليه.

ب. تعزيز إشعاع النموذج المغربي وتنويع الشراكات من خلال

- ترسيخ التوجه الإفريقي للمغرب من خلال التعاون الثنائي وتعزيز علاقات التعاون جنوب-جنوب، وإبداع أشكال جديدة في العلاقات متعددة الأطراف لدعم المستثمرين المغاربة في إفريقيا ؛
- تطوير العمل مع الشركاء التقليديين (الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الصديقة والشقيقة) وربطه بالدفاع عن المصالح الحيوية للمغرب ووحدته وسلامه أراضييه ؛
- تعزيز الشراكة الاستراتيجية التي تربط المغرب بدول الخليج في الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية، وتطويرها إلى شكل مؤسساتي يضمن لها الاستمرارية والنجاعة ؛
- ترجمة الشراكة الاستراتيجية مع الصين وروسيا إلى برامج عمل وتعاون ميدانية بما يضمن المصالح الحيوية للمملكة ويقوي مكانتها الإقليمية، وتوسيع هذه الشراكة لتشمل دول صاعدة أخرى ؛
- بذل الجهد في استكمال بناء نظام مغربي جديد من خلال تعزيز العمل الثنائي والقطاعي في انتظار انتهاء العراقيل ؛
- إنشاء آلية وطنية لتنسيق الجهود المتعلقة بتتبع وتحسين صورة المغرب بالخارج.

ت. الارتقاء بالعمل الدبلوماسي والقنصلي وتحسين حكامته من خلال

- الارتقاء المتواصل بالدبلوماسية المغربية الرسمية وتعزيز قدراتها البشرية والمادية، والتأهيل المتواصل لها بما يتلاءم مع التطورات السياسية والدبلوماسية في العالم ؛
- إعادة هيكلة الأكاديمية المغربية للدراسات الدبلوماسية لتمكينها من الاضطلاع بأدوار طلائعية في بناء قدرات الدبلوماسيين المغاربة والمنحدرين من دول صديقة؛

- تطوير عمل الوكالة المغربية للتعاون الدولي لتأهيلها لأداء أدوار استراتيجية؛
- دعم الدبلوماسية البرلمانية والشعبية وتفعيل أدوارها، خاصة في مجال الدفاع عن وحدة المغرب وسيادته وقضاياها في المنظمات الدولية؛
- تطوير مشاريع وأنشطة نوعية للتعريف بالقضية الوطنية والدفاع عنها وتمليك هذه الوسائل للمواطنين وللمجتمع المدني؛
- تشجيع الكفاءات وترسيخ ثقافة ربط المسؤولية بالمحاسبة في التعيين في مناصب المسؤولية بالجهاز الدبلوماسي والقنصلي.

ث. تقوية الأداء العمومي لخدمة المغاربة المقيمين في الخارج وقضايا الهجرة من خلال

- تفعيل الحق الدستوري للمغاربة المقيمين بالخارج في المشاركة في الحياة العامة والسياسية بوطنهم الأم؛
- تطوير سياسة عمومية مندمجة ومنسجمة لتحقيق الالتقائية في تدبير شؤون المغاربة المقيمين بالخارج؛
- تأهيل العمل القنصلي وتحديثه وتعزيز شبكة المراكز القنصلية، وتحسين وتطوير خدماتها الإدارية والاجتماعية، وتعميم الخدمات الإلكترونية واللامادية، وتكثيف القوافل القنصلية المتنقلة.

وفي الختام، نشاطركم الرأي أن نجاح الإصلاحات والأوراش والبرامج التي يتضمنها هذا البرنامج والتي تهدف إلى مواصلة الإصلاح وتعزيز البناء الديمقراطي ببلادنا والاستجابة للتحديات التنموية ولانتظارات وآمال المواطنين والمواطنات والرقى ببلادنا إلى مصاف الدول الصاعدة، يتطلب بعد عون الله وتوفيقه، إرادة وطنية جماعية للإصلاح والتعبئة والانخراط التام للمؤسسات وللفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين والمدنيين وعموم المواطنين والمواطنات، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، ووضع المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار وتغليب الثقة والتعاون واعتماد التشاور والحوار وجعل الحفاظ على وحدة واستقرار وواجبية وتنافسية بلادنا هو الهدف الأعلى الذي يسعى الجميع لتحقيقه.

كما يتطلب الانخراط الواسع والمسؤول والتعبئة الشاملة لأطر ومسؤولي الإدارات والمؤسسات العمومية والسلطات المحلية والجماعات الترابية في تنزيل السياسات العمومية وبذل الجهد والتفاني المتواصل لتوفير الخدمات والمرافق العمومية اللازمة للمواطنين والمستثمرين.

كما يتطلب التعبئة المتواصلة والواعية والمسؤولة لعموم المواطنين والمواطنات بما يضمن تحقيق مزيد من التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المنتجة للثروة وفرص الشغل والضامنة لدعم الفئات والمجالات الهشة.

وفي الأخير، نؤكد لكم أن نجاح هذه الحكومة إعادة الاعتبار للإرادة الشعبية.

نجاح هذه الحكومة نجاح للتجربة المغربية.

نجاح هذه الحكومة نجاح للدولة المغربية.

لذا، فعلى كل الأطراف التي ساهمت في هذا المسار أن تبذل مجهودا حقيقيا ومضاعفا لإنجاح الحكومة حتى نعيد بالعمل والانجاز الاعتبار للإرادة الشعبية ونستجيب لانتظارات المواطنين والمواطنات وحتى لا نساهم في فقدان الثقة لدى الذين أحسنوا الظن منهم في مدى جدية وإنتاجية الاختيار الديمقراطي.

لقد سجلنا وسجل معنا المغاربة جميعا، السيد رئيس الحكومة، تصريحكم أن الأغلبية كاملة ومن اليوم الأول وبدون تردد قررت مواصلة الإصلاحات.

ونحن كفريق سنقوم بأدوارنا كاملة في الدعم والرقابة والتقييم والتشريع وفي الحرص على تنفيذ البرنامج الحكومي ومواصلة الإصلاحات، صونا لصوت المواطن وإرادته.

ونؤكد لكم مرة أخرى في فريق العدالة والتنمية تثميننا ودعمنا لكم وللبرنامج الحكومي وتعبئتنا للمساهمة الجدية في تنفيذه، كما نؤكد لكم أن أحسن جواب ينتظره المغاربة من الحكومة في المرحلة المقبلة هو:

« العمل » ... « الإنجاز »

مصداقا لقوله تعالى :

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون
وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون»

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته



الجزء الثاني :

مناقشة عرض رئيس الحكومة أمام البرلمان
حول الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة





مداخلة فريق العدالة والتنمية ألقاها رئيس الفريق الدكتور إدريس الأزمي الإدريسي

يوم الأربعاء 16 رمضان المعظم 1440هـ الموافق لـ 22 ماي 2019م

في إطار الجلسة العامة لمناقشة عرض رئيس الحكومة أمام البرلمان
حول الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين،
وصلى الله وسلم على سيدنا ومولانا محمد الرسول الأمين
وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

السيد رئيس مجلس النواب المحترم :

السيد رئيس الحكومة المحترم :

السيدات والسادة وزير الدولة والوزراء وكتاب الدولة المحترمون :

السيدات والسادة النواب المحترمون :

أبدأ بحمد الله وشكره على ما أنعم الله به على بلدنا من أمن وأمان واستقرار وعلى نعمه الظاهرة والباطنة وألطفه الخفية التي تحفنا... « لئن شكرتم لأزيدنكم ».

وأغتتم فرصة هذا الشهر المبارك، شهر رمضان، شهر الصيام والقرآن والتقوى والإيمان لأبارك لكم هذا الشهر الفضيل، سائلا الله العلي القدير أن يجعله شهريمن وخير وبركات وطمأنينة وسلام على بلدنا وعلى أمتنا وعلى العالمين.

السيد رئيس الحكومة،

ونحن نجتمع اليوم لمناقشة العرض الذي تقدمتم به، لابد أن نعبر عن اعتزازنا كمغاربة بهذه الأجواء الدستورية المتميزة التي تجمعنا اليوم والتي انطلقت منذ أسبوع بمبادرة منكم لعرض الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة أمام البرلمان تطبيقا لمقتضيات الفصل 101 من الدستور.

إنها محطة دستورية مهمة تجسد مرة أخرى التميز المغربي، تميزا تجسده المؤسسات في إطار ربط المسؤولية بالمحاسبة، إذ تمثل الحكومة كسلطة تنفيذية أمام البرلمان باعتباره مؤسسة دستورية وظيفتها التشريع والرقابة والتقييم، على أساس فصل السلط، وتوازنها وتعاونها، على مرأى ومسمع من الشعب، صاحب السيادة والإرادة، وفي ظل مشروعية التمثيل الديمقراطي، لنقيم عمل الحكومة وتناصح في ظل الوطن الوارف وتحت سقف ثوابته الخالدة والجامعة، لترتقي جميعا ونحصر نموذجنا ونعمق ونمنع ديمقراطيتنا بما يستجيب لأحلام وتطلعات أبناء وبنات شعبنا في العزة والكرامة والعيش الكريم.

هذه المحطة الدستورية الديمقراطية التي تعتبر من الثمار المباركة لدستور 2011 الذي كرس ذكاء وحكمة المغاربة في استخلاص الدروس والانتصار لنضالات القوى الوطنية المخلصة إلى جانب الشعب المغربي من أجل الحقوق والحريات والديمقراطية والتنمية وهو ما مكن بلادنا من أن تتجاوز، بفضل الله، ثم بإرادة ملكية راسخة، بشكل سلس كل الاشكاليات التي ما زالت للأسف تتخبط فيها كثير من الدول بجوارنا وبمحيطنا القريب والبعيد.

السيد رئيس الحكومة،

لا يمكن أن نناقش بشكل منصف وعادل الحصيلة المرحلية للحكومة دون أن نستحضر السياقات الداخلية والخارجية التي أطرتها منذ نهاية الولاية الحكومية السابقة، ونتائج ومخرجات الانتخابات النيابية، مروراً بمسار تشكيل الحكومة، وأخذاً بعين الاعتبار المستجدات التي عرفتها الساحة الوطنية والإقليمية والدولية خلال سنتين من الصمود ومن العمل الحكومي الجاد والمسؤول والمنتج والمستشرف بإذن الله لأفاق واعدة في النصف الثاني من الولاية الحالية، وهو ما من شأنه أن يحقق المزيد من المكاسب والإنجازات للوطن والمواطنين.

السيد رئيس الحكومة،

لقد تميز السياق الدولي والإقليمي والعربي خلال السنتين الماضيتين بتحولات عميقة ومؤثرة مازالت تتفاعل وتتسارع إلى اليوم، تتجلى بالخصوص :

أولاً - تفاقم التوترات والصراعات السياسية والجيواستراتيجية ونزوع أكبر نحو الحمائية الاقتصادية والتجارية في تراجع كبير وخطير وذو آثار سلبية على عدة اتفاقيات استراتيجية في المجال البيئي والاقتصادي والتجاري والنووي، وبروز منحنى تصاعدي لتغليب منطق الصراع والنزاع والقوة.

ثانياً - إضعاف وتهميش دور المنظومة المؤسساتية الدولية، وتفكيك وتقيؤض التكتلات وزرع بذور الفتنة والتفرقة والفوضى وإضعاف الدول وإنهاكها ولاسيما في منطقتنا العربية والإسلامية.

ثالثاً - تغول المشروع الصهيوني الاستيطاني العنصري والسعي إلى مواصلة السعي إلى اغتصاب وتصفية الحقوق الفلسطينية المشروعة والثابتة.

رابعاً - صعود الأحزاب والتيارات اليمينية المتطرفة والعنصرية والمعادية للأجانب وتنامي وتعهد الخلط بين الإسلام والإرهاب واستهداف المسلمين والإمعان في تشويه صورة الإسلام.

خامساً - صعود توجه إقليمي خارجي سلطوي معاد للديمقراطية، يستعمل التحفيز المادي والتحريض الإعلامي لمحاصرة المد الديمقراطي ويعاكس رغبة الشعوب الجامحة في الحرية والكرامة، وذلك بالرغم من أن هذا التوجه أثبت فشله وكلفته، حيث لم يفلح إلى اليوم في اقتراح بديل مقبول شعبياً يضمن الاستقرار والتنمية وشروط العيش المشترك والكرام.

وعلى صعيد السياق الداخلي، لا بد أن نسجل أن مسار الإصلاح والبناء الديمقراطي ببلادنا تعرّض لهزة لم تكن سهلة في سنة 2017 أثّرت سلباً على الحيوية المتصاعدة في الحياة السياسية والحزبية الوطنية، وهو ما تجلّى في لحظة ما أصبح يسمى في الأدبيات السياسية "بالبلوكاج" مما كان لها أثر على تشكيل وعمل الحكومة وعلى عموم الرأي العام الحزبي والوطني.

وقد عمّق ذلك حجم الاحتقانات الاجتماعية الناجمة عن الأحداث التي عرفتها بعض أقاليم المملكة كالحسيمة وجrada وزاكورة وحملة مقاطعة بعض البضائع، مما أثّر سلباً على المزاج السياسي العام وساهم في تبلور مناخ سلبي يخدم خطاب استهداف الثقة في العمل السياسي وفي المؤسسات، ويبخس وظائف البنات الوسيطة ويشكك في جدوى فكرة الإصلاح والمشاركة السياسية.

وقد وضعت هذه التطورات على المحك دور الأحزاب في التأطير والوساطة وأبرزت أزمة الفاعل الحزبي ومحدودية الثقافة الديمقراطية لدى النخب التمثيلية، في ظل التفكك التدريجي للأحزاب السياسية ذات المصادقية، وإخفاق التجارب الحزبية الجديدة والقيادات المصطنعة عن تقديم البديل، وتراجع الهيئات النقابية وعموم الوسائط الجموعية ذات المصادقية، كل ذلك في ظل حملات التبخيس الممنهج للعمل السياسي والحزبي وانحسار استقلالية القرار الحزبي، وهو ما يحتم صيانة التعددية الحزبية وإعادة الاعتبار للفاعل السياسي والحزبي.

ولقد رافق ذلك بروز محدودية النموذج التنموي الحالي في الاستجابة للطلب الاجتماعي المتزايد ومحدودية آليات التوزيع العادل والمنصف للثروة لتحقيق استفادة كل الفئات من ثمار النمو.

وبالرغم من كل هذا، إلا أن المغرب والحمد لله ظل صامدا وحافظ على مساره كمشروع إصلاحي وتنموي مستقر وواعد في المنطقة، مقاوم لما يستهدف وحدته الترابية والوطنية، وصامد في وجه محاولات الابتزاز والاستهداف الخارجي والإكراهات الناجمة عنه سياسيا واقتصاديا وأمنيا، يعمل بثبات على صيانة مساره الإصلاحي والديمقراطي، ويحافظ بثقة على استقلال القرار الوطني وتقوية الإشعاع المغربي.

وهي مناسبة لنعبر عن ارتياحنا بدعوة جلالة الملك في افتتاح هذه السنة التشريعية إلى اعتبار هذه المرحلة مرحلة شعارها "روح المسؤولية والعمل الجاد" ودعوته إلى التعبئة الشاملة، والعمل الجماعي في ظل احترام القناعات والاختلافات في المساهمة في دينامية الإصلاح التي تعرفها بلادنا وحرصه على مواكبة الهيآت السياسية، وتحفيزها على تجديد أساليب عملها، بما يساهم في الرفع من مستوى الأداء الحزبي ومن جودة التشريعات والسياسات العمومية.

وهنا نؤكد على الدور الكبير للأحزاب السياسية الوطنية في تأطير المجتمع ونعتبر ان الحفاظ على استقلاليتها وفعاليتها أساسي في البناء الديمقراطي، وصمام أمان لضمان ممارسة رشيدة للفعل الديمقراطي ومتوازنة لحرية التعبير.

وهنا نذكركم بضرورة تسريع فتح ورش تعزيز الدعم العمومي الموجه للأحزاب، بتشاور معها، بما يقوي حكمة هذا الدعم ويحدد معايير موضوعية وشفافة لتوزيعه، تعزيزا لقدرة الأحزاب على حسن تمثيل أدوارها الدستورية وليس مجرد زيادة في الاعتمادات المرصودة لها.

السيد رئيس الحكومة،

استمعنا بإمعان لعرضكم الذي كان وفيا للبرنامج الحكومي، باعتباره أساس التعاقد مع البرلمان وعبره مع المواطنين والمواطنات، وقد قدمتم بعض أهم إنجازات عمل الحكومة، انطلاقا من المحاور الخمسة الأساسية لهذا البرنامج وهي للتذكير:

1. دعم الخيار الديمقراطي ودولة الحق والقانون وترسيخ الجهوية المتقدمة.
2. تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة.
3. تطوير النموذج الاقتصادي والتهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة.
4. تعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي.
5. العمل على تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة في العالم.

وهي مناسبة لنجيب في البداية على حملة غريبة وبئيسة المراد منها خلط الحق بالباطل والتدليس على الرأي العام، تجندت لها للأسف صحف من الداخل ومن الخارج لا يهمنها من ذلك أن يتضرر الوطن وسمعته، لكن المهم عند أصحابها هو التصدي لخصم سياسي وطني، وتسعى لتبخيس ما عرفته بلادنا من إصلاحات هيكلية جوهرية وتطور اقتصادي واجتماعي تصاعدي قبل وتسارع بعد الإصلاح الدستوري لسنة 2011، وقد ظن أصحابها أنه يكفي عنوان منمق من مثل "سبع سنوات عجاف" للقفز على الحقائق المهمة والوقائع الملموسة والتبشير بعام يغاث فيه الناس وفيه يعصرون.

لهؤلاء نقول اتقوا الله في وطنكم، اتقوا الله في شعبيكم، عودوا ديمقراطيين كما كنتم أو كما كنتم تدعون، لأنه وبكلمة واحدة وملخصة فإن الخمس سنوات التي تلمحون إليها حكم عليها الشعب وقال فيها كلمته الفصل التي تعلق ولا يعلى عليها وعبر عن إرادته الواضحة والصريحة والساطعة يوم 7 أكتوبر 2016.

وأما بخصوص حصيلة السنتين من نصف عمر الحكومة الحالية فهو ما سأتلو عليكم منه ذكرا لنبين باللموس كيف أن بلادنا وبالرغم من صعوبة السياقات والتحديات لا زالت والحمد لله ماضية بعزم وصبر وثبات على درب الإصلاح وتحقيق مزيد من المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية.

السيد رئيس الحكومة،

لقد أعلن فريق العدالة والتنمية بمسؤولية وبصدق إبان مناقشة البرنامج الحكومي يوم 17 أبريل 2017 عن مساندته الواضحة والصريحة للحكومة. مساندة راشدة ومبصرة وناصحة.

واليوم وبعدما استمعنا لعرضكم للحصيلة المرحلية لعمل الحكومة نعب لكم بنفس الوضوح والصراحة عن اعتزازنا بما أنجز، باعتبار أن هذه الحصيلة تحمل عنوانا بارزا وهو: مواصلة الإصلاح وتمنيع الاقتصاد الوطني وتعميق النفس الاجتماعي والمزيد من الاهتمام بالفئات الهشة وتحقيق العدالة المجالية.

إننا في فريق العدالة والتنمية في خمس سنوات خلت وخمس جاريات وأخر آتيات علمهن عند الله، وباعتبارنا ننتمي إلى مدرسة أصيلة رضع أبناؤها وبناتها حب الوطن وألفوا القرب من الشعب والانتصار لقضاياهم وتربوا على أن يضعوا دائما وأبدا، في المنشط والمكره، المصلحة العليا للوطن فوق كل اعتبار، نبتهج كلما سارركب الإصلاح

ببلادنا وتقدم وإن تأرجح أو تذبذب، ونفرح كلما رأينا حظ الضعفاء والمهمشين يكبر ويزيد، ونزداد سرورا كلما رأينا الاهتمام بهم في مختلف السياسات العمومية وقوانين المالية، وهو ما يجعلنا دائما في صف المخلصين من أبناء هذا الوطن للمساهمة في ترصيد إنجازات بلادنا وتطويرها وتصحيح الاختلالات ومعالجتها والحد منها.

السيد رئيس الحكومة،

لقد قررنا ونحن نناقش الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، أن نتجاوز المقاربة القطاعية باعتبار أن السؤال اليوم ليس هو ما حققه كل قطاع من القطاعات في إطار تنزيل البرنامج الحكومي باعتبار أن ما تحقق كثير، وفضلنا أن نقارب هذه الحصيلة بطريقة مختلفة، باعتبار أن المطلوب اليوم هو إعطاء عنوان ومعنى لهذه الحصيلة يعيد ويرفع منسوب التعبئة والثقة ويفحم الخراصين ويقاوم حملات التبخيس وزرع الشك في العمل السياسي والحزبي الجاد والمسؤول، لكل هذا اخترنا ان نركز على حجم الإنجازات النوعية ونذكر بالآفاق التي من شأنها ان تعزز الأمل، دون ان نغفل التركيز على جوانب ومواقف مشرفة طبعت السنتين الأخيرتين، عززت التميز المغربي وحصنت مناعة نموذج وكروست عراقية ومجد هذا البلد الأمين، وسنقدم ذلك من خلال المحاور الثلاثة الأساسية التالية :

1. عناوين رئيسية ومركزة طبعت السنتين الماضيتين على المستويات السياسية والديبلوماسية والحقوقية والاقتصادية والاجتماعية.
2. أكثر من 70 إنجازا حقيقيا بعناوين دالة وبأرقام ومعبرة.
3. 5 أوراوش للتفعيل والإنجاز بما يعزز حصيلة وآفاق العمل الحكومي.

وقبل أن نشرع في مباشرة هذه المحاور الثلاثة، نسجل بارتياح واعتزاز كبيرين أن الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة تنخرط بإرادية وفي تناغم كامل مع التوجهات السامية والتدابير الهامة التي دعا إليها جلالة الملك حفظه الله في مختلف المناسبات، وتسعى بعزيمة وثبات إلى تنزيل البرنامج الحكومي مركزة بشكل أساسي على البعد الاجتماعي وتوسيع برامج الدعم والحماية الاجتماعية وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني ودعم المقاومة وتشجيع الاستثمار والتشغيل ومحاربة الفساد.



المحور الأول :

عناوين رئيسية ومركزة طبعت السنيتين الماضيتين على المستويات السياسية والديبلوماسية والحقوقية والاقتصادية والاجتماعية

ونبدأ هنا بقضيتنا الوطنية الأولى، لنسجل بارتياح ما تميزت به هذه المرحلة بتوالي قرارات مجلس الأمن في الاتجاه الذي يعزز موقف المغرب ويحشد مزيدا من التأييد الدولي للمقترح المغربي للحكم الذاتي بالصحراء المغربية، ويحبط المناورات والمؤامرات التي لا يتوقف أعداء وخصوم وحدتنا الترابية عن نسجها. لقد شكل القرار الأخير رقم 2468 الصادر في 30 أبريل الأخير تطورا بنويا وهو :

- يرحب بالزخم الجديد الذي ولّده اجتماع المائدة المستديرة الأولى المنعقدة يومي 5 و 6 ديسمبر 2018 واجتماع المائدة المستديرة الثانية المنعقدة يومي 21 و 22 مارس 2019.
- يؤكد من جديد التزام مجلس الأمن بمساعدة الأطراف ويشدد على ضرورة التوصل إلى حل سياسي واقعي وعملي ودائم على أساس من التوافق :
- يعترف بأن التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع المفتعل والذي طال أمده وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي من شأنهما أن يسهما في تحقيق الاستقرار والأمن، ويؤدي إلى إيجاد فرص العمل، والنمو، وإتاحة الفرص لجميع الشعوب في المنطقة.
- يجدد الإنذار الموجه لجهة الانفصاليين بضرورة الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها تجاه المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة بالانسحاب من الكركرات والامتناع عن أي فعل يهدد الاستقرار في بئر لعلو وتيفاريقي.
- كما نعتر من جهة أخرى، بما سجله ملف وحدتنا الترابية خلال هاتين السنتين ديبلوماسية وسياسيا في إدارة ملفات كبيرة وحساسة توجت بالرغم من الهجومات والمناورات المتتالية لأعداء وحدتنا الترابية، ب :

• مصادقة البرلمان الأوروبي في 16 يناير 2019 على الاتفاق الفلاحي بين المغرب والاتحاد الأوروبي، بأغلبية ساحقة ب 444 صوتا مقابل 167 وامتناع 68 نائبا وهو الاتفاق الذي مدد التفضيلات الجمركية لتشمل المنتجات المنحدرة من الصحراء المغربية.

• مصادقة البرلمان الأوروبي في 12 فبراير 2019 على اتفاق الصيد البحري بين المغرب والاتحاد الأوروبي، بأغلبية ساحقة ب 415 صوتا مقابل 189 وامتناع 49 نائبا، ورفض دعوة نواب أوروبيين بإخضاع النص الجديد إلى تقييم محكمة العدل الأوروبية ب 410 صوتا معارضا و189 صوتا مؤيدا، وهو الاتفاق الذي يغطي منطقة الصيد التي تمتد من كاب سبارتيل إلى الرأس الأبيض، جنوب مدينة الداخلة، وذلك بعد رفض محكمة العدل للاتحاد الأوروبي للطعن الذي تقدمت به جبهة البوليساريو لإلغاء التفويض الممنوح لمجلس الاتحاد الأوروبي للتفاوض بشأن اتفاق الصيد.

• إصدار القمة الأفريقية 32 المنعقدة بأديس أبابا في 12 فبراير 2019 لقرار يقضي بأنه لا يمكن في أي مستوى وبأي طريقة وبأي شكل من الأشكال إثارة أو ذكر أو الإشارة إلى قضية الصحراء المغربية، مرسخة بذلك قرار القمة 31 بنواكشوط، والتي أقرت بأن قضية الصحراء المغربية، تتم معالجتها على مستوى الأمم المتحدة وأن الاتحاد الإفريقي، مطالب بتقديم الدعم والمساندة لهذا المسار الأممي.

• مصادقة الرئيس الأمريكي في 15 فبراير 2019 على الميزانية برسم سنة 2019، والتي تتضمن مقتضيات صريحة، في الفصل الثالث، تنص على أن الاعتمادات المخصصة للمملكة المغربية يمكن استخدامها للمساعدة في الصحراء المغربية.

كل هذا المسار يعزز المكتسبات الإيجابية لقضيتنا الوطنية الأولى على الصعيدين الدبلوماسي والسياسي ويحصد مزيدا من الدعم لمبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب في 2007 ويدعم الجهود الجادة والصادقة التي يقوم بها المغرب للتقدم نحو حل نهائي للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

وهي مناسبة أيضا لنحي ونعزز بالإجماع الوطني، بقيادة جلالة الملك حفظه الله، ولننئى أنفسنا على ما تميزت به هذه الطرفية من مواصلة تحقيق مكتسبات هامة لصالح بلادنا في إطار الوضوح في المبادئ والثبات في المرجعيات، التي يركز عليها الموقف المغربي، كما حددها جلالته في خطابه بمناسبة الذكرى الثانية والأربعين

للمسيرة الخضراء والمتمثلة أساسا في أنه : لا لأي حل لقضية الصحراء، خارج سيادة المغرب الكاملة على صحرائه، ومبادرة الحكم الذاتي، والرفض القاطع لأي تجاوز، أو محاولة للمس بالحقوق المشروعة للمغرب، وبمصالحه العليا.

ونتوجه بهذه المناسبة بتحية تقدير وإكبار إلى قواتنا المسلحة الملكية ولكل المرابطين على الثغور للدفاع عن حوزة الوطن ووحدته الترابية، ومنوهين بما تقوم به في الداخل والخارج من أدوار إنسانية نبيلة، كما نحبي عاليا وندعم جهود رجال ونساء الأمن الوطني والدرك الملكي ومختلف الأجهزة الأمنية والقوات المساعدة والوقاية المدنية الساهرين بتفان ويقظة واستباقية ومهنية على أمن الوطن والمواطنين والتصدي لكل التهديدات، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

مجددين اعتزازنا وامتناننا للتضحيات الجسام التي قدمتها أسرة المقاومة وجيش التحرير في سبيل انعتاق الوطن، سائلين الله العلي القدير أن يتغمد برحمته الواسعة كل شهداء الوطن، ممن وهبوا حياتهم وأرواحهم في سبيل الدفاع عن استقلال ووحدة وأمن ورفعة الوطن وعزة وكرامة المواطنين.

وبخصوص قضايا أمتنا العربية والإسلامية، نسجل اعتزازنا في إطار الإجماع الوطني الدائم والثابت رسميا وشعبيا بالدعم الموصول والمساندة المطلقة والتضامن الوثيق للشعب المغربي مع القضية العادلة للشعب الفلسطيني البطل وحقه الثابت وغير القابل للتصرف في إقامة دولته الوطنية المستقلة على كامل أرض فلسطين المحتلة وعاصمتها القدس الشريف.

كما ننبه ونحن نعيش أجواء الذكرى 71 للنكبة إلى خطورة المؤامرات التي يواجهها الشعب الفلسطيني بمواصلة الاستيلاء على أراضيه والمحاولات المتكررة للتصفية النهائية لحقوقه التاريخية المشروعة في العودة وفي بناء دولته المستقلة من خلال الترويج لما يسمى صفقة القرن في ظل تخاذل المجتمع الدولي والوضع العربي المترهل والمأزوم.

ونعتز في هذا المقام بالدور الكبير لجلالة الملك باعتباره رئيس لجنة القدس وبمبادراته العديدة والجليلة لتقديم الدعم السياسي والديبلوماسي والإنساني للفلسطينيين والمقدسيين ودعمه المتواصل للقضية الفلسطينية ولحقوق الشعب الفلسطيني.

كما لا يفوتنا أن نندد بقوة وندعو إلى اليقظة والحذر والتصدي لبعض الممارسات المعزولة التي يقوم بها البعض في سياق الهرولة إلى التطبيع مع الكيان الصهيوني

الغاشم، وهذا ما سنتصدى له إلى جانب القوى الحية الممانعة في بلادنا ومع شعبنا الوفي لهذه القضية.

كما لا يمكن أن ننسى في هذا الشهر الفضيل ما تعانیه بعض الأقليات المسلمة في بعض البلدان من التضييق والحرمان من ممارسة شعائرها وما يعانیه المضطهدون المنسيون من مسلمي الروهنغيا بالبورما الذين يتعرضون لمأساة إنسانية بشعة وتطهير عرقي وترحيل وتقتيل واغتصاب وامتهان للكرامة الانسانية على مرأى ومسمع من العالم في أكبر فصول الإبادة الجماعية في الألفية الحالية ونتوجه للمنظمات الدولية ولكل الضمائر الحية لتوفير الحماية لهم ومعاينة المجرمين.

ونجدد من جهة أخرى استنكارنا للأحداث الإجرامية التي راح ضحيتها مؤخرا أشخاص أبرياء في كل من نيوزلاندا وسريلانكا ودول أخرى جراء أفعال إرهابية لا تمت إلى الشرائع السماوية ولا إلى القوانين بصلة.

السيد رئيس الحكومة،

على صعيد السياسة الخارجية والديبلوماسية المغربية، هناك ما يدعو للافتخار ويعزز التميز والإشعاع والسيادة المغربية.

حيث وفي ظل سياق عالمي وإقليمي صعب ودقيق حابل بالتوترات والاصطفافات والهجومات الممنهجة على الوحدة الترابية والسيادة الوطنية للدول العربية والدوس على سيادتها وزعزعة امها واستقرارها، تبرز مواقف جلاله الملك ورؤيته الرشيدة على المستوى الدولي وفي قيادة السياسة الخارجية المغربية على أساس القيم والمبادئ والالتزامات والمصادقية وعلى قواعد ثابتة تعزز مكانة المغرب وتميزه على المستوى الدولي.

وهي مناسبة لنعتز ونذكر بمواقف جلاله الملك بالقمة العربية الأوروبية الأولى المنعقدة في 24 فبراير 2019 بشرم الشيخ باعتبار أن الأمن القومي العربي، ينبغي أن يظل شأنًا عربيًا، في منأى عن أي تدخل أو تأثير خارجي، وإشارته إلى أن ما يواجهه العالم العربي من تحديات خطيرة تهدد أمنه واستقراره، راجع أحيانًا، إلى سياسات وسلوكيات بعض بلدانه تجاه البعض الآخر. وتشديد جلالته على أن القضاء على هذا التهديد يظل رهينا بالالتزام بمبادئ حسن الجوار، واحترام السيادة الوطنية للدول ووحدتها الترابية، والتوقف والامتناع عن التدخل في شؤونها الداخلية.

وهي مناسبة لنعتر ونذكر بالدور الإيجابي الكبير والفعال لجلالة الملك باعتباره رئيس لجنة القدس ومبادراته في دعم فلسطين والمقدسين من خلال إحداث المستشفى الميداني بغزة وإرسال المساعدات الإنسانية لكل الفلسطينيين والاهتمام المتواصل بالقدس، ودور بيت مال القدس لدعم القدس الشريف والمقدسين، حيث كان آخرها الهبة الملكية لترميم وتهيئة عدد من فضاءات ومحيط المسجد الأقصى المبارك.

وهي مناسبة لنعتر ونذكر بمبادرات جلالته الديبلوماسية المتتالية والمتمثلة خصوص في توجيه رسائل إلى الرئيس الأمريكي وإلى الأمين العام للأمم المتحدة منها إلى أن أي مساس بالوضع القانوني والسياسي والتاريخي للقدس ستكون له تداعيات خطيرة على السلام في المنطقة.

وهي مناسبة لنعتر ونذكر بالموقف المشرف لجلالة الملك من حصار دولة قطر والمكانة المتميزة لجلالته في رآب الصدع وفي تقريب وجهات النظر، حيث أمر جلالته في 17 من رمضان منذ سنتين بإرسال طائرات محملة بالمواد الغذائية وقام بجولة بالمنطقة حملته مباشرة من أبوظبي إلى الدوحة.

كل ذلك في استحضار للعلاقات التاريخية والعميقة والاستراتيجية التي تجمع المغرب بالأشقاء، على أساس الاحترام المتبادل والاستقلالية وسيادة المغرب والحرص على ما يخدم وحدة الصف والمصير والمستقبل، ويحصن المنطقة من مخاطر التشرذم والانقسام.

كما نعتر ونذكر باللقاء الهام والتنسيق العالي المستوى بين جلالة الملك وجلالة الملك عبد الله الثاني في مارس 2019 حول القضية الفلسطينية، وملف القدس، ودعم الشعب الفلسطيني في نيل حقوقه المشروعة، وإقامة دولته المستقلة، وتنسيق الجهود بين المؤسسات العربية المعنية بدعم المقدسين، في وقت تتعرض فيه القضية الفلسطينية والقدس الشريف لحملة مسعورة من خلال ما يسمى صفقة القرن.

كما نعتر ونذكر بـ"نداء القدس" باعتباره حدثاً تاريخياً وثيقة غير مسبوقه تدعو إلى صيانة المدينة المقدسة باعتبارها تراثاً مشتركاً للإنسانية ويشدد على ضرورة تكريس وضع المدينة المقدسة كأرض للقاء ورمز للتعايش السلمي بالنسبة لأتباع الديانات التوحيدية الثلاث، ومركز لقيم الاحترام المتبادل والحوار.

لقد عرفت بالفعل هذه الفترة مجموعة من المواقف المشرفة لجلالة الملك تدعو للافتخار وتعزز التميز والإشعاع والاستقلالية والسيادة المغربية والانتصار الحقيقي والمبدئي لقضايا أمتنا العادلة، وهي المواقف التي عززت المواقف الثابتة والراسخة لبلادنا بقيادة جلالة الملك في الفترات السابقة.

السيد رئيس الحكومة،

وعلى صعيد صون الحقوق وتعزيز الحريات والمساواة، نغتنم هذه الفرصة لنجدد إشاراتنا بالقرار الملكي السامي القاضي بالعمو على عدد من معتقلي أحداث الحسيمة ومعتقلي ما يسمى ب"السلفية الجهادية" وهو ما يتناغم مع المقاربة المغربية المتميزة والحكيمة في معالجة الإشكاليات والمصالحة والمعالجة الشمولية للتوترات الاجتماعية، متمنين أن يستمر هذا النفس الإيجابي والمبادرات الحكيمة من أجل امتصاص مخلفات هذه الأحداث والمحاكمات التي تبعتها، بما يعزز اللحمة الوطنية ويكرس المقولة المغربية الخالدة "إن الوطن غفور رحيم".

ومن جهة أخرى، لا يمكن تناول وضعية حقوق الإنسان في بلادنا دون ربطها ربطاً وثيقاً بتقدم الممارسة الديمقراطية، لذا ننوه بالمجهود الكبير وبالمقاربة التشاركية الواسعة التي اعتمدها الحكومة في تحيين "الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان"، والحرص على هذا التلازم، باعتبار أن الحقوق والحريات تكفلها الإرادة السياسية التي يفرزها الإيمان بالديمقراطية باعتبارها الأرضية التي تبنى عليها التنمية البشرية والحقوق والحريات.

ولا يفوتنا هنا ان ننوه بالعبء الملكي السامي بأجرأة مضامين الخطة في إطار مخطط تنفيذي، وهو ما يجسد الالتزام الرسمي للدولة المغربية ومن أعلى مستوى باحترام تعهداتها في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

إن الممارسة الديمقراطية ببلادنا بما تعرفه من مد وجزر تنعكس وجوباً على وضعية حقوق الإنسان التي وإن تخلصت من الانتهاكات الممنهجة إلا أنها ظلت تسجل في بعض الأحيان بعض التجاوزات المعزولة التي لا بد من تظافر جهود كل الحقوقيين والمؤسسات المعنية للقطع معها وتجاوزها بما يعزز مسار الديمقراطية وحقوق الانسان ببلادنا.

وهنا، نؤكد أن هذا لا يمكن أن ينقص بأي حال مما حققته بلادنا من تقدم ملموس في مجال الحقوق والحريات إن على المستوى العملي أو التشريعي أو المؤسسي أو الممارسة الاتفاقية المتعلقة بحقوق الإنسان، سواء من حيث ارتفاع وتيرة المصادقة أو من حيث ملاءمة التشريعات مع المعاهدات والاتفاقيات التي صادق عليها المغرب أو من خلال التفاعل مع آليات الأمم المتحدة وتنفيذ التوصيات الصادرة عنها.

ونثمن في فريق العدالة والتنمية كل هذه الخطوات والمجهودات والنتائج التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة، كما نسجل بإيجابية العمل على دعم وتطوير التعاون البناء والتفاعل الإيجابي مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان من خلال تعزيز التفاعل مع كل من آليات الإجراءات الخاصة وآلية الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات، أو من خلال مواصلة التفاعل بخصوص التقارير والبلاغات الصادرة عن بعض الدول والمنظمات الدولية. وندعو إلى التفاعل الإيجابي مع التوصيات الوجيهة التي تقدمها هذه الآليات وتنفيذ التوصيات التي من شأنها تطوير المنظومة الحقوقية ببلادنا.

وبخصوص مواصلة ورش إصلاح منظومة العدالة، وعلى ضوء المكتسبات الدستورية والقانونية المكرسة لاستقلال القضاء نؤكد أن هذه المرحلة التأسيسية من تنزيل الإصلاح، تتطلب تكريس التعاون والتوازن بين مختلف السلطات الدستورية لإنجاح ورش استقلالية القضاء وفق القيم الديمقراطية الحاكمة وعلى رأسها ربط المسؤولية بالمحاسبة، واحترام القواعد الجوهرية وضمانات المحاكمة العادلة والتطبيق السليم للقانون بما يرسخ سيادة واستقلالية وهيبة القضاء ويحقق العدل.

كما ندعو الحكومة إلى التسريع بملائمة التشريع الحالي المتعلق بحق تأسيس الجمعيات مع أحكام الدستور بما يضمن التنزيل الجيد للمقتضيات الدستورية في مجال الديمقراطية التشاركية والرقى بممارستها، ويعالج بعض التقييدات التي لازالت تمارس على حرية تأسيس الجمعيات من خلال تحويل مبدأ التصريح إلى الترخيص، وإحداث إطار مرجعي للدعم والتمويل والشراكة بين الجمعيات والدولة والجماعات الترابية. وتدقيق المعايير المعتمدة في منح صفة المنفعة العامة للجمعيات وتسييجها بشروط واضحة تضمن مزيدا من العدالة والشفافية في تحويل هذه الصفة.

وبخصوص إقرار القوانين التنظيمية والمؤسسات الدستورية ذات الصلة بتعزيز قيم حقوق الإنسان والمساواة والإنصاف، نسجل وفاء الحكومة بالتزامها في البرنامج الحكومي بإحالة القانونين التنظيميين لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وللمجلس الأعلى للغات والثقافة المغربية وتنسيقها مع البرلمان بهدف اعتماد القوانين التنظيمية المتعلقة بتنزيل الدستور وقوانين هيئات الحكامة والديموقراطية التشاركية المحالة على البرلمان، ومن ضمنها القانون التنظيمي المتعلق بالدفع بعدم دستورية القوانين؛ والقانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز؛ والقانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي؛ والقانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط.

ومن جهة أخرى، ننوه بما تحقق على صعيد التزام الحكومة في البرنامج الحكومي بإقامة علاقة تعاون بناء وتواصل مستمر مع البرلمان في إطار احترام تام لفصل السلط وتعاونها الوثيق والمثمر، والتفاعل الإيجابي مع المبادرات التشريعية والرقابية، وكذا مبادرات تقييم السياسات العمومية طبقاً لأحكام الدستور.

وهنا نسجل بإيجابية ما تم تسجيله على مستوى مقترحات القوانين وندعو الحكومة إلى مزيد من التفاعل الإيجابي مع المبادرات التشريعية البرلمانية ودعوة الوزراء إلى الحرص أكثر على حضور جلسات المراقبة والاستجابة لدعوات عقد اللجان بما يساهم في مناقشة مواضيع تهم الرأي العام والمصلحة الوطنية.

وعلى صعيد تعزيز منظومة النزاهة ومواصلة محاربة الرشوة، نسجل بإيجابية حرص الحكومة على مواصلة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وذلك من خلال إحداث اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد باعتبارها آلية أساسية لتتبع تنفيذ مشاريع هذه الإستراتيجية وتفعيلها، وكذا في استمرار العمل بالرقم الأخضر للتبليغ عن الفساد والرشوة ضمن الجهود الوطنية لمحاربة الفساد.

وفي مجال إصلاح الإدارة والمؤسسات العمومية، نسجل بإيجابية إصدار المرسوم بمثابة ميثاق وطني للاتمرکز الإداري، والشروع في تنزيله التدريجي وفق خارطة طريق محددة، بقيادة اللجنة الوزارية للاتمرکز الإداري التي يتأسسها رئيس الحكومة.

كما ننوه بإعطاء الانطلاقة الرسمية للبوابة الوطنية للشكايات "www.chikaya.ma" بتاريخ 08 يناير 2018، باعتبارها آلية أساسية للتفاعل بين الإدارة والمرتكبين وتلقي تظلماتهم وتتبعها ومعالجتها وإنجاز دليل قنصلي موحد، متاح على الموقع "www.consulat.ma" يتعلق بجميع الوثائق التي تصدرها البعثات والمراكز القنصلية لفائدة مغاربة العالم.

السيد رئيس الحكومة،

على الصعيد الاقتصادي، ن سجل انه وبالرغم من التقلبات الكبيرة التي تعرفها الظرفية الدولية والتي تتميز بتراجع معدلات النمو، والضغط الكبير على أسعار المواد الأولية، حيث انه وقبل سنة من الآن، كان صندوق النقد الدولي يتوقع انتعاشة متزامنة في 75 في المائة من الاقتصاد العالمي، لكن سنة بعدها، أي في ابريل 2019، راجعت نفس المؤسسة توقعاتها وأصبحت تتحدث عن تباطؤ متزامن للنمو في 70 في المائة من الاقتصاد العالمي. كل هذا نتيجة وضع عدم الاستقرار وغياب الرؤية وتصاعد التوترات التجارية والجيواستراتيجية.

لكن وبالرغم من هذه الظرفية الصعبة، لزال الاقتصاد المغربي يواصل والحمد لله الاستفادة من السياسات الماكرواقتصادية المسؤولة والإصلاحات الهيكلية التي بُدلت في السنوات الأخيرة، وهو ما أدى إلى تنوع النشاط الاقتصادي وتعزيز صلابة الاقتصاد الوطني، حيث ما زالت بلادنا تحافظ على معدلات نمو محترمة، في ظل ضبط نسبة التضخم، وتواصل الحكومة مجهود التحكم في نسبة عجز الميزانية وعجز ميزان الأداءات ومخزون العملة الصعبة، كل هذا في ظل التحكم في معدلات المديونية والحفاظ على استدامة الدين العمومي، حيث يستقر حجم دين الخزينة في أقل من 65% من الناتج الداخلي الخام، في أفق الهدف المتمثل في خفضه إلى 60%.

هذا الدين العمومي الذي ساهم ويساهم للإشارة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا وفي إنجاز الأوراش الكبرى وتمويل الاستثمار في البنيات التحتية والأوراش الإصلاحية اللازمة لتعزيز جاذبية بلادنا والاستجابة للطلب الاجتماعي المتزايد على الخدمات والبنيات التحتية والمرافق العمومية.

كما ن سجل نجاح الحكومة في تنفيذ إجراءات مؤسسة ساهمت بشكل كبير في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، ودعم المقاولات الوطنية خصوصا المقاولات

الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا، الامر الذي انعكس إيجابا على تحسين مناخ الاعمال وتحفيز الاستثمار وجلب استثمارات أجنبية ضخمة، بالإضافة إلى مواكبة الاستراتيجيات التنموية الكبرى على مستوى الفلاحة، والطاقت المتجددة، والسياحة، والماء، والصناعة التقليدية، والصيد البحري، والبنيات التحتية واللوجستيك، والبيئة والتنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بالتدابير المتخذة لدعم المقاولة، نسجل بإيجابية اتخاذ مجموعة من التدابير تهدف إلى إعادة الثقة للمقاولة. ونشير هنا إلى التصفية الكلية لدين الضريبة على القيمة المضافة المتراكم منذ سنوات، بالنسبة لمقاولات القطاع الخاص والمقاولات العمومية، إضافة إلى تقليص آجال أداء الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية لما بذمتها من مستحقات تجاه المقاولات، وذلك عن طريق وضع آليات مناسبة للتتبع الدقيق لآجال الأداء واتخاذ ما يلزم من تدابير لتقليصها.

كما نسجل تحسين شروط ولوج المقاولات المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا للتمويل، من خلال تبسيط مساطر الضمان والرفع من سقف تمويل جمعيات السلفات الصغرى، ومراجعة الأسعار الحالية للضريبة على الشركات بهدف ملاءمتها مع احتياجات المقاولات الصغرى والمتوسطة. خاصة عبر تقليص سعر الضريبة على هذه الشركات.

وفيما يتعلق بمناخ الأعمال، نسجل بارتياح كبير التطور المهم والنوعي الذي حققته بلادنا في هذا المجال، حيث حسن المغرب تصنيفه الدولي وارتقى إلى المرتبة 60 عالميا في تقرير ممارسة الأعمال "Doing Business" لمجموعة البنك الدولي لسنة 2019 من بين 190 دولة شملها التقرير مواصلا بذلك تقدمه نحو بلوغ هدف ولوج دائرة الاقتصادات الخمسين الأوائل في هذا المجال.

وقد تحققت هذه النتيجة الإيجابية والمتواترة في السنوات الأخيرة بفضل اعتماد بلدنا لمجموعة من التدابير والإصلاحات الهامة لفائدة القطاع الخاص والمقاولة المغربية، وبفضل المنهجية التشاركية الجديدة والعمل الجاد والمسؤول على مستوى رئاسة الحكومة فيما يتعلق بقيادة اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال والاشتغال وفق خطة عمل متعددة السنوات تقضي بمواصلة تحسين مناخ الأعمال عبر تبسيط ورقمنة المزيد من المساطر الإدارية التي تهم المقاولة والعمل على تجويدها، فضلا عن مواصلة تطوير الإطار القانوني والتنظيمي للأعمال وفق المعايير الدولية المعتمدة في هذا الشأن.

وهنا نستحضر جميعا القوانين التي تم الاشتغال عليها والتي ساهمت في هذا التقدم ونخص بالذكر قانون إنشاء المقاولة بطريقة إلكترونية، قانون خلق منصة للتجارة، وقانوني التوطين والمواصلات بالإضافة إلى تجويد جودة الإطار القانوني المتعلق بمعالجة صعوبات المقاولات. كما نسجل الإصلاحات الجديدة التي ستساهم لا محالة في مزيد من التقدم في هذا المجال، ونخص بالذكر قانون الضمانات المنقولة، وإصلاح قانون شركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة. وهو ما يجعلنا نتفاءل من حيث وقع هذه الإصلاحات على استقطاب المزيد من الاستثمارات وتسريع وتيرة النمو والاستثمار ببلادنا.

وقد ركزت هذه الإصلاحات على تطوير الإطارين القانوني والتنظيمي للأعمال، وكذا تبسيط ورقمنة مجموعة من المساطر الإدارية المتعلقة بحياة المقاولة.

وعلى الصعيد الاجتماعي، فمجمع القول أن الحكومة واصلت بخطى كبيرة مجهود تعميق النفس الاجتماعي للسياسات العمومية والاهتمام بالفئات الهشة وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

لقد أعطت الحكومة الأولوية الكبيرة لتنفيذ عدة إجراءات نوعية في القطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم، واشتغلت على توسيع الحماية الاجتماعية لتشمل فئات وشرائح واسعة من المواطنين، والعمل على تحسين الوضعية الاجتماعية للفئات الفقيرة والهشة، والحد من الفوارق الاجتماعية والتفاوتات المجالية، وحماية القدرة الشرائية للمواطنين.

لقد عرفت القطاعات الاجتماعية خلال السنوات الأخيرة مجهودا استثنائيا على مستوى رصد الإمكانيات المادية والبشرية واللوجيستية واعتماد إصلاحات هيكلية وسياسات عمومية هادفة لفائدة الفئات الهشة والمعوزة، حيث انتقلت الميزانية المخصصة للقطاعات الاجتماعية في الميزانية العامة للدولة خلال السنوات الأخيرة من 41 في المائة سنة 1996 إلى 50 في المائة حاليا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة النواب المحترمين،

لقد حظي باللموس وبالأرقام قطاع التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي وقطاع الصحة باهتمام كبير من طرف الحكومة.

فعلى مستوى قطاع التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي، حرصت الحكومة على الرفع من الاعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع، حيث بلغ الغلافي المالي لهذا القطاع 68 مليار درهم برسم قانون المالية 2019، بزيادة تفوق 25 % مقارنة مع 2016، كما أولت الحكومة عناية كبيرة لتعزيز مختلف البرامج الاجتماعية الموجهة لتوسيع الاستفادة منها وزيادة الدعم الموجه لها، سواء تعلق الأمر ببرنامج تسيير لدعم التمدرس، او برنامج مليون محفظة أو المنح الجامعية والمنح الموجهة لطلبة التكوين المهني، او التغطية الصحية للطلبة او الداخليات والمطاعم أو إنشاء وتأهيل البنيات التحتية المدرسية والجامعية او من خلال الزيادة في الموارد البشرية المخصصة للقطاع بلغت تعزيز الموارد البشرية بقطاع التربية والتكوين، من خلال توفير ما يناهز 70.000 منصباً ماليا برسم سنوات 2017، 2018 و2019.

كما حظي قطاع الصحة باهتمام كبير، حيث عرفت الميزانية المخصصة له ارتفاعاً ملحوظاً بلغت ما يفوق 16.3 مليار درهم في 2019، بزيادة 1.5 مليار درهم مقارنة مع السنة الماضية (حوالي + 10 %).

وفي هذا السياق، لابد من التذكير بمشاريع قوانين مهيكلة على هذا المستوى، ويتعلق الأمر بالمصادقة على القوانين بشأن نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطاً خاصاً والذي يستهدف 11 مليون مغربي، وبنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بالنسبة للطلبة، في انتظار الإفراج عن مشروع القانون المتعلق بالتغطية الصحية للوالدين.

وعلى مستوى العرض الصحي، نسجل بإيجابية الإجراءات المتعلقة بتأهيل البنية التحتية وتعزيز العرض الصحي من خلال فتح مؤسسات استشفائية جديدة وتأهيل وتجهيز المراكز الاستشفائية وتفعيل المخطط الوطني للصحة في أفق 2025 وإطلاق مخطط تسريع تأهيل المستشفيات، بالإضافة إلى تخفيض أثمان الأدوية وما له من انعكاس مباشر على القدرة الشرائية للمواطنين.

كما نسجل على صعيد توفير الموارد البشرية التطور الملحوظ من خلال إحداث 9500 منصب مالي برسم 2017-2019 أي بزيادة تفوق 58%.

السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة النواب المحترمين،

وفي مجال حماية الأسرة، والمرأة والطفولة، والأشخاص المسنين ودعم التماسك الاجتماعي، نسجل وبإيجابية المصادقة على مجموعة من القوانين المؤسسة التي تشكل إطار مرجعيا حقيقيا، وفي مقدمتها القانون الإطار المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها الذي ينص على احترام حقوق هذه الفئة في الصحة والتعليم والكرامة والشغل والاستقرار والحياة كريمة.

كما نشيد بتفعيل القانون المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية بعد إنجاز العديد من الأبحاث الوطنية التي أثبتت ضرورة القيام بإصلاحات هيكلية على مستوى هذه المؤسسة، وإصدار قانون المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة الذي من المنتظر ان يلعب أدوارا طلائعية في هذا المجال، وتفعيل القانون المتعلق بالعمالات والعمال المنزليين بعد استكمال مراسيمه التطبيقية.

وبخصوص الشباب، نشير إلى تفعيل مضامين البرنامج الحكومي من خلال بلورة سياسة مندمجة لفائدة الشباب (2012-2015)، وهي أرضية تقوم على تصور مندمج للعرض العمومي الموجه لهذه الفئة وتطمح إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي والسياسي على نحو يضمن نجاعة وتدخلات جميع الفاعلين، بالإضافة إلى المصادقة على القانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجموعية.



المحور الثاني :

أزيد من 70 إنجازا حقيقيا بعناوين دالة وأرقام ومعبرة

وسأركز في هذا المحور على سرد حزمة من الإجراءات الهامة التي طبعت الحصيلة المرحلية في المستويات السابقة ولا سيما في الشق الاقتصادي والاجتماعي. ويتعلق الأمر ب:

1. المصادقة على جملة من النصوص القانونية والتنظيمية المؤسسة لإصلاحات كبرى من مثل الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، وقانون الإصلاح الشامل للمراكز الجهوية للاستثمار، والقوانين المنظمة لأراضي الجماعات السلالية....
2. إصدار 73 مرسوما لإتمام منظومة تطبيق القوانين التنظيمية المتعلقة بالجهات وبالعمالات والأقاليم وبالجماعات وتفعيل صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات.
3. تعبئة الإمكانات المالية للجهات وتعزيز مواردها المالية من خلال رفع الحصبة المرصودة لها من الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل، لتنتقل من 4% إلى 5%، إضافة إلى مساهمة الميزانية العامة والتي تقدر ب 8,4 مليار درهم سنة 2019 مقابل 4 مليار درهم سنة 2016.
4. المصادقة على 286 وثيقة للتعمير سنتي 2017 و2018، بمعدل سنوي يزيد عن 140 وثيقة.
5. تحقيق تقدم ملموس في مؤشر إدراك الفساد ب 17 درجة خلال سنتين متتابتين 2017 و2018. (90 سنة 2016، 81 سنة 2017 و73 سنة 2018).
6. تقدم متواتر ومهم في تصنيف مؤشر ممارسة الأعمال (Doing Business) من الرتبة 75 سنة 2016 إلى الرتبة 60 سنة 2019. (75 سنة 2016، 68 سنة 2017، 69 سنة 2018 و60 سنة 2019).
7. إرجاع 40 مليار درهم برسم متأخرات الضريبة على القيمة المضافة.

8. شروع 8 أبنك تشاركية في تقديم خدماتها بما يعزز تنوع مصادر تمويل الاقتصاد الوطني ويعزز تعبئة الادخار.
9. إطلاق صندوق بـ 500 مليون درهم لدعم المقاولات الناشئة والمشاريع المبتكرة.
10. مواصلة المجهود الاستثماري العمومي بتخصيص غلاف مالي يناهز 195 مليار درهم سنة 2019، ونفس المبلغ سنة 2018.
11. المصادقة على 119 اتفاقية استثمار وملاحق بمبلغ استثماري إجمالي يبلغ 124,6 مليار درهم، من قبل اللجنة الوطنية للاستثمارات.
12. الارتفاع المضطرد لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بـ 55 % بين سنتي 2016 و2018 لتبلغ ما مجموعه 32.8 مليار درهم. (21.156 مليار درهم سنة 2016، 25.697 مليار درهم سنة 2017 و32.8 مليار درهم سنة 2018).
13. تحقيق 81 % من الأهداف المتوخاة على مستوى التشغيل في مخطط التسريع الصناعي في أفق 2020، من خلال إحداث 405.496 منصب شغل في القطاع الصناعي.
14. تعزيز مجهود التشغيل بالقطاع العمومي، من خلال تشغيل 138.491 برسم القوانين المالية لسنوات 2017 و2018 و2019، مقابل 116.977 خلال فترة 2012-2016 و71.442 خلال فترة 2007-2011.
15. تسجيل 102.581 مقاول ذاتي إلى حدود نهاية أبريل 2019، مقابل 32.400 سنة 2016، وبالتالي تجاوز الهدف المسطر في أفق 2021، والمحدد في 100.000.
16. مواكبة تشغيل 201.241 باحث عن شغل عبر برنامجي إدماج وتحفيز.
17. رفع عدد الأجراء الذين تتحمل الدولة الالتزامات الضريبية والاجتماعية المتعلقة بهم إلى 10 أجراء عوض 5، لفائدة المقاولات والجمعيات والتعاونيات حديثة النشأة، في حدود أجر 10.000 درهم عوض 6.000 (نظام «تحفيز»).
18. تحسين قابلية التشغيل لفائدة 45.737 باحث عن شغل من خلال برنامج تأهيل.
19. مواكبة 5.210 حامل مشروع وإحداث 2.647 مقاوله صغيرة أو نشاط مدر للدخل عبر برنامج دعم التشغيل الذاتي.

20. الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للتعويضات المدفوعة من طرف المقاولات إلى الدكاترة الباحثين، في حدود 6.000 درهم شهريا لمدة 24 شهرا.
21. إلغاء شرط التسجيل لمدة 6 أشهر في الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات للاستفادة من إعفاءات التحويلات الاجتماعية والضريبة في عقود التدريب.
22. بلوغ طاقة إنتاجية تصل 700.000 سيارة سنويا، في أفق بلوغ هدف طاقة إنتاجية تقدر ب 1.000.000 سيارة سنويا في 2022، وتسجيل ارتفاع حجم صادرات السيارات لتبلغ 65 مليار درهم خلال 2018، وليساهم مخطط التسريع الصناعي في الرفع من المعدل السنوي للصادرات بقيمة 10%.
23. تبرع بلادنا كأول بلد إفريقي في إنتاج السيارات، مع تحقيق نسبة إدماج محلي تقدر ب 50.5%.
24. وضع جهاز لمواكبة وتسريع دينامية الاستثمار السياحي، خصص له غلاف مالي أولي قدره 200 مليون درهم برسم سنة 2019.
25. ارتفاع عدد السياح الزائرين لبلادنا إلى 12,5 مليون سنة 2018 مقابل 10,3 سنة 2016.
26. الإلغاء النهائي لحصة الدولة من القروض الممنوحة للمقاولين الشباب.
27. إحداث مساهمة اجتماعية للتضامن على الأرباح بنسبة 2.5 في المائة على الأرباح المحققة من قبل الشركات الخاضعة للضريبة على الشركات التي تحقق أرباحا يساوي مبلغها أو يفوق 40 مليون درهم لسنتين محاسبتين متتاليتين، ابتداء من فاتح يناير 2019.
28. إنهاء أشغال عصرنة شبكات السقي على مساحة 23.830 هكتار ومواصلتها أو إطلاقها على مساحة 44.070 هكتار وتجهيز الضيعات على مساحة 86.000 هكتار بالري الموضعي.
29. إنهاء أشغال التجهيز الهيدروفلحي الخارجي عبر توسيع الري على مساحة 24.9 ألف هكتار وانطلاق الأشغال على مساحة 44 ألف هكتار.

30. مواصلة تنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري بالنسبة لمشروع أزموور-البئر الجديد على مساحة 3200 هكتار ومشروع الري بالمياه المحلاة باشتوكة على مساحة 15.000 هكتار.
31. مواصلة إنجاز الشطر الأول من البرنامج الوطني لتنمية المراعي وتنظيم الترحال بإعداد 330.000 هكتار من المحميات الرعوية و14.550 هكتار لغرس الشجيرات العلفية و182 نقطة ماء لتوريد الماشية و578 كلم من المسالك الرعوية.
32. إطلاق 372 مشروعاً جديداً للدعامة الثانية للفلاحة التضامنية لفائدة أزيد من 141 ألف فلاح صغير بغلاف مالي قدره 5,8 مليار درهم.
33. الرفع من عدد مؤسسات الإدماج الاقتصادي للمرأة القروية إلى 90 داراً للصناعة خلال 2019 بزيادة 26%.
34. مواصلة دعم التجمعات الحرفية بالمادة الأولية وأدوات ووسائل الحماية من المخاطر المهنية ومعدات الإنتاج، لفائدة أزيد من 4000 صانعة وصانع مستفيد.
35. تسريع المشاريع الطرقية الكبرى: تقدم الأشغال بنسبة 75% بالنسبة لمشروع تقوية وتوسعة الطريق الوطنية رقم 1 الرابطة بين العيون والداخلة على طول 500 كلم، وب90% بمشروع الطريق السريع تازة-الحسيمة في يناير 2019.
36. استكمال عدة أورش ووطنية كبرى: انطلاق خط القطار الفائق السرعة "البراق" الرابط بين الدار البيضاء وطنجة، وتثليث محور الدار البيضاء-القنيطرة، وإتمام التثنية الكاملة لمحور سطات-مراكش وانتهاء أشغال بناء عدة محطات كبرى، مما أدى إلى تقليص مدة السفر بين طنجة والدار البيضاء إلى 2س و10د، وبين الدار البيضاء ومراكش إلى 2س و30د.
37. تبوأ المغرب المرتبة الأولى إفريقياً في جودة البنيات التحتية السكنية.
38. تعزيز شبكة الموانئ من خلال قرب الانتهاء أشغال الميناء الجديد بآسفي ومواصلة دراسة أو إنجاز مشاريع كبرى أخرى، كمشروع ميناء الداخلات الأطلسي، ومشروع الميناء الطاقى بالجرف الأصفر، والميناء الجديد الناظور غرب المتوسط، وميناء القنيطرة الأطلسي.

39. تبوأ المغرب للمركز الأول إفريقياً والثاني عربياً في «مؤشر الربط البحري المنتظم» لسنة 2018.
40. بلوغ نسبة الطاقة المنشأة من مصادر متجددة إلى 34 %، حيث ارتفعت الطاقة المنشأة من مصادر متجددة من 2855 ميغاواط سنة 2016 إلى 3700 ميغاواط سنة 2018، أي بزيادة 30 %.
41. كهرية 856 دوارا يضم 21.336 سكن بغلاف مالي بلغ 820 مليون درهم، وبذلك انتقلت نسبة الكهرية القروية خلال هذه الفترة من 99,45 % إلى 99,63 % خلال الفترة من شهر أبريل 2017 إلى شهر نونبر 2018.
42. تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب بالمجال الحضري، والرفع من نسبة الولوج إلى الماء الصالح للشرب بالوسط القروي إلى 97 %.
43. ارتفاع نسبة الربط بشبكة الصرف الصحي إلى 76 % وارتفاع نسبة معالجة المياه العادمة إلى 45,4 %، كنتيجة لتسريع البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج، وإعادة استعمال المياه العادمة.
44. رفع نسبة جمع النفايات بالمراكز الحضرية بطريقة مهنية إلى 85 %، وتأهيل 49 مطرحة عشوائية.
45. إنجاز أشغال 4 سدود كبرى و 17 سدا صغيرا ومتوسطا، فيما يتواصل العمل لإنجاز 13 سدا كبيرا، و 23 سدا صغيرا ومتوسطا.
46. إطلاق أشغال 3 محطات تحلية مياه البحر من أجل تخفيف الضغط على الموارد المائية الجوفية.
47. تبسيط مساطر التراخيص لمحطات الوقود ومراكز تعبئة الغاز، حيث انتقل عدد المحطات المرخص لها من 50 إلى 140 في السنة.
48. سحب 1404 رخصة وإعادة منح 611 رخصة في إطار تفعيل الحكامة والشفافية بالقطاع المعدني من خلال إصدار القرار الجديد بتحديد شروط إعادة منح رخص البحث ورخص الاستغلال المنصرم أجلها أو المتخلى عنها أو المسحوبة.

49. الرفع من المجهود المالي الموجه لقطاع التربية والتكوين ليصل إلى 68 مليار درهم برسم ميزانية 2019، بزيادة 9 مليار درهم مقارنة ب 2018 (أي بزيادة 25 % مقارنة مع سنة 2016).
50. تأهيل 11.291 مؤسسة تعليمية و11.260 فرعية وتعويض 933 حجرة من البناء المفكك برسم الموسمين الدراسي 2018/2017 و2019/2018.
51. تعزيز الموارد البشرية بقطاع التربية والتكوين من خلال توفير ما يناهز 70.000 منصباً مالياً برسم سنوات 2017، 2018 و2019.
52. تعميم برنامج تيسير انطلاقاً من الدخول المدرسي 2018-2019، ليشمل تلاميذ السلك الابتدائي بالمجال القروي وتلاميذ السلك الإعدادي بالمجالين القروي والحضري بالاستناد إلى نفس قاعدة المستفيدين من نظام راميد.
53. ارتفاع عدد المستفيدين من برنامج تيسير إلى 2,1 مليون تلميذ وتلميذة بالنسبة للسنة الدراسية 2018-2019، مقابل 706.359 مستفيد برسم الموسم الدراسي 2017-2018، بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي 2,17 مليار درهم برسم السنة الدراسية 2018-2019 مقابل 631 مليون درهم برسم السنة الدراسية السابقة. (828.400 موسم 15/16، 860.100 موسم 16/17، 706.359 موسم 17/18، و2.087.700 موسم 18/19)
54. ارتفاع عدد المستفيدين من برنامج "مليون محفظة"، ليبليغ 4 مليون و263 ألف مستفيدة ومستفيد، برسم الموسم الدراسي 2018-2019، 64 % منهم بالوسط القروي، بغلاف مالي يقدر ب 250 مليون درهم برسم ميزانية 2019.
55. رفع القيمة اليومية لمنح الداخليات والمطاعم المدرسية بكلفة إجمالية تناهز 1.47 مليار درهم برسم سنة 2019، بزيادة 63 % مقارنة مع السنة الفارطة.
56. تمكين حوالي 35000 متدربة ومنتدرب بالتكوين المهني حاملي شهادة البكالوريا من المنحة، لأول مرة بنفس شروط منحة الطلبة الجامعيين.
57. الارتفاع المضطرد في عدد المستفيدين من التدريب بالتكوين المهني الأساسي ليصل إلى 433.007 خلال الموسم التكويني 2018/2017، مقابل 418.864 متدربة ومنتدرب خلال الموسم التكويني 2015/2016.

58. تعزيز بنيات الاستقبال الجامعية لاستقبال ما يقارب من 100 ألف طالب جديد وإحداث 20 مؤسسة جامعية جديدة موزعة على التراب الوطني، وتوسيع العرض البيداغوجي الجامعي في القطاع الخاص بما في ذلك الترخيص لـ 7 مؤسسات والاعتراف لـ 15 مؤسسة.
59. مواصلة توسيع قاعدة الممنوحين ليصل عددهم 382.000 خلال سنة 2019 بغلاف مالي يبلغ 1.8 مليار، مقابل 329.000 سنة 2016 بزيادة 15 % وتبلغ نسبة تغطية طلبات الاستفادة من منح التعليم العالي 86 %.
60. تفعيل نظام التأمين الصحي الإجباري الخاص بالطلبة ليصل عدد الطلبة المنخرطين إلى نهاية يناير 2019 حوالي 57.000 منخرط.
61. ارتفاع الطاقة الاستيعابية بالأحياء والإقامات الطلابية إلى 76.600 ألف سرير، بزيادة 27% مقارنة مع سنة 2016.
62. رفع ميزانية قطاع الصحة إلى حوالي 16,3 مليار درهم سنة 2019، أي بزيادة تفوق 16 % مقارنة مع سنة 2016.
63. تعزيز الموارد البشرية بقطاع الصحة من خلال توفير 9500 منصب مالي برسم سنوات 2017، 2018 و2019. (2000 سنة 2016، 1500 سنة 2017، 4000 سنة 2018 و4000 سنة 2019).
64. تسجيل انخفاض مهم في وفيات الأمهات عند الولادة، بنسبة 35 %، وانخفاض في وفيات الأطفال بنسبة 27 %، وارتفاع نسبة مراقبة الحمل إلى 88,4 %.
65. التكفل المجاني برسم سنة 2018 بـ 980.000 مريض بالضغط الدموي، و870.000 من مرضى السكري، و10.359 من المصابين بالقصور الكلوي المزمن، و200.000 من مرضى السرطان، في إطار تعزيز الوقاية ومحاربة الأمراض غير السارية والمزمنة.
66. تخفيض أثمان 405 دواء، خلال سنتي 2017 و2018، خصوصا أدوية الأمراض المزمنة.
67. ارتفاع عدد المستفيدين من نظام المساعدة الطبية "راميد" إلى 12 مليون نسمة سنة 2018 مقابل 10,3 مليون نسمة سنة 2016.

68. توسيع قاعدة الأرامل المستفيدات من الدعم المباشر، بمنحة 350 درهم شهريا لكل يتيم، وإدراج الأمهات المعوزات والكفيلات، حيث بلغ عدد المستفيدات من الدعم 95.000 مستفيدة، حاضنات لما يناهز 166.000 طفل، مقابل 56.000 أرملة سنة 2016 أي بزيادة تفوق 60 %، وبتخصيص غلاف مالي يبلغ 600 مليون درهم سنة 2019.

69. إعادة تأهيل 30 مؤسسة للرعاية الاجتماعية لفائدة الأطفال في وضعية صعبة يستفيد منها 2776 طفل والتكفل بـ 6.600 طفلا من ضحايا العنف.

70. الاهتمام المتزايد بذوي الاحتياجات الخاصة من خلال :

- رفع الدعم المالي المرصود لذوي الاحتياجات الخاصة بنسبة 60% في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي.
- إعفاء العربات ذات المحرك الكهربائي من رسم الاستيراد.
- تنظيم أول مباراة موحدة للتوظيف العمومي الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة لفائدة 50 مستفيدا سنة 2018 وبرمجة 200 منصبا جديدا سنة 2019.
- تفعيل حصة 7 في المائة من مناصب الشغل لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

71. تخصيص أزيد من 3 مليار درهم برسم سنة 2019 بزيادة بحوالي مليار درهم في ميزانية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مرحلتها الثالثة.

72. تخصيص 22.5 مليار درهم برسم برنامج عمل سنوات 2017، 2018 و2019 في إطار مواصلة إنجاز برنامج "تقليص الفوارق الترابية والاجتماعية بالعالم القروي" وهو ما مكن من :

- بناء وتهيئة حوالي 4449 كلم من الطرق والمسالك القروية والمنشآت الفنية، وإنجاز 12.516 عملية ربط بالماء الصالح للشرب لفائدة الساكنة القروية، وربط 216 دوارا بالكهربة القروية.

- بناء 373 مؤسسة تعليمية وتأهيل 390 أخرى، إضافة إلى تأهيل المؤسسات الصحية ب 208 جماعة قروية واقتناء 481 سيارة إسعاف ووحدة متنقلة.
- تزويد 25 مركزا قرويا بالماء الشروب لفائدة حوالي 80 ألف نسمة خلال سنتي 2017 و2018، ليرتفع بذلك عدد المراكز التي تتوفر على شبكات توزيع الماء إلى حوالي 454 مركز قروي لفائدة حوالي 1,5 مليون نسمة، ونفس الشيء بالنسبة للتطهير السائل حيث استفاد أكثر من 174 مركز قروي بدعم مالي مخصص لهذا الغرض.

73. تتويج الحوار الاجتماعي بالتوقيع على اتفاق ثلاثي الأطراف بغلاف مالي سيتجاوز 8 مليار درهم برسم الفترة 2019-2021، والذي نص على الخصوص على:

- الزيادة في الأجور لحوالي 800.000 موظف بغلاف مالي إجمالي يبلغ 2.5 مليار درهم هذه السنة، ليصل 7 مليار درهم سنة 2021.
- الزيادة في التعويضات العائلية لحوالي 400.000 موظف بغلاف مالي سنوي يبلغ 1 مليار درهم.
- الزيادة في الحد الأدنى للأجور بالقطاع الخاص بنسبة 10 % على سنتين ابتداء من 2019 والزيادة في التعويضات العائلية.



المحور الثالث :

خمسة أورش للتفعيل والأجراً والإنجاز بما يعزز حصيلة وأفاق العمل الحكومي

السيد رئيس الحكومة،

بعد سنتين من العمل الحكومي الجاد والمسؤول، وبالنظر لما تبعته من اعتزاز وأمل الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، سنركز في هذا المحور الأخير على أهم الأورش والإجراءات التي ينبغي أن تحظى بالأولوية والاهتمام والتسريع في الإنجاز في الشهر المقبل إن شاء الله، بالنظر لأهميتها وأثرها المباشر على حياة المواطنين، وتتضمن مجموعة من الملفات والقضايا الاقتصادية والاجتماعية...

1. ورش تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان ومحاربة الفساد

فباعتبار الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان أصبحت وثيقة مرجعية وآلية وطنية للتخطيط الاستراتيجي في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، ينبغي الحرص على إخراج وتنزيل المخطط التنفيذي لهذه الخطة بما يضمن أجراً مضاميتها بجدولة زمنية وبأجال مسطرة ومحددة للفاعلين المعنيين بتطبيقها حتى تتمكن من وسيلة لتقييم مدى تطور حقوق الانسان والممارسة الديمقراطية ببلدنا.

كما نتمنى في المستقبل المنظور أن يتم بناء على هذه الخطة إرفاق مشاريع قوانين المالية بتقرير عن مدى التقدم في تنفيذها ويقدم الميزانية المستجيبة لحقوق الانسان والديمقراطية على غرار الميزانية المستجيبة للنوع.

ومن جهة أخرى، وإذ نسجل بإيجابية التقدم الكبير الذي تم إنجازه في تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، ندعو الحكومة إلى مواصلة جهود استكمال تنفيذ باقي التوصيات ولأسيما تلك المتعلقة بالسياسة الجنائية والحكامة الأمنية وضمانات المحاكمة العادلة.

وفي مجال العدل، ندعو الحكومة إلى الحرص على تسريع تنفيذ توصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة ولاسيما ما يتعلق بإحالة نصين جوهريين في إصلاح منظومة العدالة على البرلمان، ويتعلق الأمر بقانون المسطرة الجنائية وقانون المسطرة المدنية، بما يعزز الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة.

كما ينبغي العمل على الإسراع باقي التزامات البرنامج الحكومي ولا سيما تحيين الإطار القانوني للوكالة القضائية للمملكة بما يضمن الدفاع الجيد على مصالح الدولة والمالية العمومية، وإحالة قوانين المهن القضائية والقانونية لمواكبة المستجدات التشريعية وتطوير فعالية أداؤها خدمة للعدالة، ووضع الإطار القانوني للتعويض عن الخطأ القضائي.

ومن جهة أخرى نؤكد على مواصلة ورش تنزيل الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد.

2. ورش مواصلة تطوير الاقتصاد الوطني وإنعاش الاستثمار وتحقيق العدالة المجالية اقتصاديا

وهنا تطرح بالأساس ضرورة التعجيل بإخراج الميثاق الجديد للاستثمار بما يمكن من تأطير وتطوير وشفافية آليات التحفيز الاقتصادي والمالي والجبايي والميزانياتي والدعم العقاري العمومي حسب القطاعات الاقتصادية والمجالات الجغرافية ذات الأولوية ووضع أسس تعاقدية لها، والتركيز على التشغيل مهدف في هذا الميثاق وكأحد أهم مؤشرات الدعم ونجاح البرامج الاستثمارية.

وفي نفس السياق، يعتبر تسريع تنزيل إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإرسائها وانطلاق عملها أمرا مستعجلا وأساسيا.

ومن جهة أخرى، وفي إطار تفعيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالمنافسة الشريفة، وإذ نجد التنويه بالتوصيات التي توجت عمل المهمة الاستطلاعية حول أسعار المحروقات وبالتفاعل الإيجابي للحكومة معها من مثل فتح الباب لولوج سوق المحروقات، ندعو إلى ضرورة الإخراج الفوري لباقي التوصيات وخاصة تلك المتعلقة بتسقيف هامش الربح، مع مراجعة تركيبة الأسعار، بما يضمن ضبط أسعار المحروقات كمادة حيوية واستراتيجية ويعقلن الأرباح المجنية من بيعها في حدود معقولة تراعي الطاقة الشرائية للمواطنين.

وبالموازاة مع تسريع تنزيل الإصلاحات التشريعية والمؤسسية للاستثمار، ينبغي الحرص على تنزيل توصيات المناظرة الوطنية للجبايات في أقرب وقت بالعمل على تحضير القانون الإطار للإصلاح الضريبي والشروع في التحضير لمدونة عامة موحدة ومندمجة للضرائب واعتبار مشروع قانون المالية لسنة 2020 كسنة لانطلاق هذا الإصلاح.

وعلى صعيد آخر، ويهدف توفير العدالة والإنصاف في التوزيع المجالي للاستثمارات العامة والخاصة ومختلف البرامج والمشاريع، نلح على الحكومة كي تحرص على تفعيل المادة 20 من قانون المالية لسنة 2018، المتعلقة بالتعويض عن تكلفة النقل بالنسبة للمناطق البعيدة عن الموانئ فيما يتعلق بالأنشطة الموجهة للتصدير.

كما ندعوها إلى تنفيذ ما تم اعتماده عمليا في مخطط إصلاح الاستثمار وذلك من خلال :

1. إحداث منطقة حرة على الأقل في كل جهة من جهات المملكة.
2. منح امتيازات المنطقة الحرة للشركات المصدرة غير المتواجدة داخل المنطقة الحرة.
3. إرساء دعم متنوع لفائدة الجهات الأقل حظا لتحفيز الاستثمار الصناعي والتنمية الترابية المتوازنة.

3. ورش التشغيل ودعم التكون المهني

وفي هذا المجال، وبالإضافة إلى المجهودات المبذولة والنتائج المحققة على صعيد فرص الشغل بالقطاع العام وبشكل أكبر وأساسي بالقطاع الخاص، لاسيما في إطار الاستراتيجية الوطنية للتسريع الصناعي، فإن المطلوب اليوم هو السهر أولا على إنجاح ورش تفعيل مدن المهن والكفاءات في كل جهات المملكة.

كما أن المطلوب هو تسريع تنظيم المناظرة الوطنية للتشغيل بناء على نتائج وتوصيات العمل التشاركي الذي تم على مستوى الجهات.

وهنا، نذكر الحكومة بأهمية الإسراع ببلورة تصور استراتيجي شامل وطموح من أجل تنمية القطاع الفلاحي، وإعطاء الأولوية فيها لتطوير أنشطة جديدة موفرة لفرص الشغل ومدرة للدخل، و لاسيما لفائدة الشباب، وتقليص الفوارق ومحاربة الفقر والهجرة القروية.

ولن يتم ذلك إلا من خلال توسيع مجال الاستثمار الفلاحي وتوفير العقار الفلاحي في وجه جميع الفئات، لتشجيع انبثاق طبقة وسطى فلاحية، وزيادة تسهيل الولوج للعقار الفلاحي لفائدة الاستثمار المنتج، وذلك عبر الوضع التدريجي لمليون هكتار إضافي من الأراضي الجماعية رهن إشارة ذوي الحقوق، كما وجه بذلك جلالاته في خطاب افتتاح البرلمان.

4. ورش العدالة الفئوية والمجالية وتعزيز التماسك الاجتماعي

وهنا يعتبر الاستمرار في دعم القطاعات الاجتماعية وترسيخ البعد الاجتماعي للعمل الحكومي أحد النجاحات المحلية للتدبير الحكومي. وعليه، وفي نفس الاتجاه، ينبغي العمل على تسريع إخراج وتنفيذ السجل الاجتماعي الموحد بما من شأنه أن يوفر منظومة متكاملة ومندمجة لتقديم الدعم المباشر للفئات الهشة ويمكن من تحسين توجيهه وأثر مختلف البرامج الاجتماعية (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ونظام المساعدة الطبي "راميد"، ودعم الأرامل، برنامج تيسير، مليون محفظة، ودعم الاشخاص في وضعية إعاقة...) نحو هذه الفئات بما سيكون له أثر إيجابي في الحد من الفوارق وتقليص انعدام المساواة الاجتماعية، لاسيما في ظل المجهود الكبير المبذول لرفع الاعتمادات المالية المخصصة لها في مختلف قوانين المالية السنوية.

كما ان على الحكومة أن تسهر على تنفيذ الورش الكبير المتمثل في تعميم الحماية الاجتماعية ونظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض للعمال المستقلين وللمهنة الحرة ومختلف المهنيين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

كما ان على الحكومة ان تعطي دفعة كبيرة لتنزيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي وتعالج بعض الإشكاليات المرتبطة بضعف التنسيق وعدم القدرة على الإنجاز، لاسيما وأن هذا البرنامج يعد إحدى الاستراتيجيات الكبرى التي بدأت تعطي اكلها وأثرها المباشر في فك العزلة عن العالم القروي، وتحسين الربط بالشبكة الطرقية، وتزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب، وتعميم الكهرباء، وتحسين عرض الخدمات العلاجية والتعليم ومعالجة النقص في البنيات الأساسية والصحية والتربوية والخدمات والمرافق العمومية بالعالم القروي.

5. ورش تسريع الجبهوية المتقدمة

وعلى مستوى تنزيل الجبهوية المتقدمة وتجويد الحكامة الترابية وصيانة مبدأ التدبير الحر، تبقى اهم الأوراش المهمة والمستعجلة مرتبطة بالإضافة إلى تسريع تنزيل ميثاق اللاتمرکز الإداري، إلى إقرار إصلاح المنظومة الجبائية المحلية بما يساعد على تطوير الموارد الذاتية للجماعات الترابية، وإلى تحديد معايير شفافة وموضوعية لتوزيع حصة الجماعات من الضريبة على القيمة المضافة، وتفعيل صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات لتجاوز الفوارق المجالية وتحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف جهات المملكة.

كما لا يفوتنا أن نذكر بضرورة التسريع بإصدار النظام الأساسي الخاص بموظفي الجماعات الترابية حتى تواكب الأدوار المهمة التي تضطلع بها الجماعات الترابية حالياً.

وكذا إصدار المراسيم التطبيقية للقانون المتعلق بزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء، والخاصة برخص الإصلاح والهدم والتسوية وضابط العام البناء العام المحدد لشكل وشروط تسليم الرخص والوثائق المقررة بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بالتعمير والتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات والتي صادق عليها مجلس الحكومة منذ 27 دجنبر 2018، وتوفير وتعزيز المساعدة المعمارية والتقنية والهندسية المجانية بالعالم القروي في إيجاد حل للمساطر المعقدة من أجل البناء في العالم القروي.

السيد رئيس الحكومة،

في الأخير، لا بد أن ننوه إلى أن هذه الإنجازات النوعية والأوراش الكبيرة والأفاق الواعدة لا بد لها من تقوية التواصل المباشر مع المواطنين لإصلاح الانطباعات العام السائد والصدع بالسياسات الإنجازات الحكومية.

لقد عاشت الحكومة تحت زخم ضغط شديد ومتواتر منذ تشكيلها، انطلقت بالاحتجاجات التي عرفتها بعض المناطق بالمملكة كالحسيمة وجرادة وزاكورة، وبروز مجموعة من القضايا والملفات الاجتماعية بشكل مفاجئ لتغذي توترا اجتماعيا يبدو في بعض الأحيان غير مفهوم، ويستغل في إذكاء نفس ودينامية سلبية تؤثر على المزاج

العام للمواطنين وتغطي بظلالها على تدبير الشأن العام وإنجازات الحكومة ويتم استغلالها لتغذية الحملات الممنهجة في تبخيس العمل الحكومي برمته.

وقد أدى التركيز على الصراعات والاحتجاجات إلى ان لا يتابع الرأي العام التدبير الحكومي وان لا يلتفت للمنجز الحكومي مهما بلغت درجة أهميتها، ومهما كانت درجة آثارها الإيجابية المباشرة على المواطنين بادية بشكل ملموس، وهو ما يرسخ انطباعا عام سلبيا على المشهد السياسي برمته.

ويعتبر تحدي مواجهة محاولات ترسيخ هذا الانطباع أحد الأولويات التي يتعين على الحكومة الاشتغال عليها، بل علينا جميعا، خاصة وأن هذه المحاولات تروم بالأساس تبخيس الإنجازات الحكومية مهما كانت أهميتها، وتحاول التغطية على التدبير الاقتصادي والاجتماعي بتوترات سياسية واجتماعية متتالية ومفتعلة في كثير من الأحيان، وهو ما يتعين على الحكومة الانتباه إليه ومواجهته بالمعالجة الاستباقية اللازمة وبالتواصل المباشر والمسترسل مع الرأي العام والتفاعل معه وتحسيسه وإقناعه بمضامين وبأهمية الإجراءات، والتصدي لحملات التبخيس وخطط الأوراق.

السيد رئيس الحكومة،

إننا أمام حصيلة فيها الكثير من الإنجاز، وتحمل العديد من المؤشرات الإيجابية ذات الأثر المباشر على المواطن، صحيح أنه لا يمكن القول بأنها عالجت بشكل كلي وتام جميع الإشكالات التي تعرفها بلادنا أو استجابت لكل الانتظارات، خصوصا وأن بعض المواطنين قد لا يحسون دائما بالأثر المباشر لهذه الإنجازات على حياتهم اليومية.

وفي المقابل ليس من الانصاف الادعاء أنه لم يتحقق شيء في هاتين السنتين، خصوصا وأن معظم إجراءات هذا البرنامج أنجزت أو في طور الانجاز، علما أن كل قطاع حكومي يتوفر على حصيلة قطاعية مفصلة، تتجاوز في كثير من الأحيان ما اتفق عليه في البرنامج الحكومي.

لكن بالرغم من هذه الانجازات ومن المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف الحكومات المتعاقبة، فمازالت بلادنا تواجه عدة تحديات، أبرزها محدودية الأثر الإيجابي للملموس لمستوى النمو الاقتصادي الحالي على تحسن المعيش اليومي للمواطنات

والمواطنين، وضمان العدالة في الولوج للخدمات العمومية الأساسية وضمان جودتها، وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، ومعالجة البطالة ولاسيما في صفوف الشباب ولا سيما حاملي الشهادات.

وهنا لا بد من التذكير ان كل ما حققته بلادنا من إنجازات وما تنعم به من استقرار وامن وما تتمتع به من احترام دولي يعود فيه الفضل بعد الله إلى حكمة ومكانة جلالة الملك، وللدور الوطني الكبير للقوى الوطنية، ولوعي وبقظة الشعب المغربي، وكذا للاختيار الديمقراطي والانتصار للمؤسسات الذي اعتمدته بلادنا ونمته على مدار السنين. فلا إنجاز بدون ديمقراطية، ولا ديمقراطية بدون إنجاز.

وهو ما يعني ان واجب الوقت اليوم ليس هو تضييع الوقت في نقاشات فارغة مألها في النهاية نقص منسوب الديمقراطية والتمثيلية الذي كان من أهم إنجازات دستور 2011، ولكن هو الاجتهاد في مواصلة تمنيع المسار الديمقراطي لبلادنا، وتعميقه والاجتهاد في بناء المؤسسات الحزبية والنقابية وضخ الدماء الجديدة فيها بما يعزز ويضمن مشهدا سياسيا وحزبيا ونقابيا متعدد ومتنوعا ومتوازنا ومستقلا، بعيدا عن منطق التحكم والإقصاء، وبعيدا عن منطق الانفراد والهيمنة.

وهو ما لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال العمل الجاد والمسؤول وعودة الروح النضالية للعمل الحزبي والنقابي المقرونة بالاجتهاد في بلورة عروض سياسية متنوعة لكن مقنعة وبرامج تنموية متعددة لكن مثمرة وتقديم حلول عملية للإشكاليات اليومية للمواطنين وتهيئة الطاقات والكفاءات التي تتمتع بمستوى عال من الوطنية والنزاهة ونكران الذات لحمل هذا كله والإقناع به وتنفيذه على أرض الواقع، بما يقطع مع تنامي انعدام الثقة بين مختلف الفاعلين وتنامي الإحباط والانتظارية.

المفتاح ليس هو الانزياح عن المنهجية الديمقراطية، والخوض في نقاشات عقيمة لا تنتهي إلا لتبدأ من جديد للبحث عن تعديل فصل أو نمط اقتراع، ولا يمكن أن يكون في نقاش مغلوط سيكون أثره تبديد الرصيد المشرف الذي أنجزه المغرب وحصله وحصنه عبر سنين من النضال الديمقراطي.

المفتاح الوحيد هو مواصلة تعميق الاختيار الديمقراطي الذي أضحى الثابت الرابع والمولود الجديد الذي جاء به دستور 2011 كي يعزز الثوابت الخالدة الجامعة التي تستند عليها الأمة المغربية والمتمثلة في الدين الإسلامي السمح، والوحدة الوطنية متعددة الروافد، والملكية الدستورية، بالإضافة إلى الاختيار الديمقراطي.

وكما كتب أحد الروائيين المشهورين : أعترف أن هذا المفتاح -ويعني الديمقراطية- ليس حلا ولكنه المفتاح لكل الحلول، وليس سحريا، ولكنه الأداة - الشرط الذي يجعلنا نواجه المشاكل الحقيقية مواجهة مباشرة، ويجعلنا نراها بوضوح أكثر، ومن ثم فهمها والتعامل معها، تمهيدا للوصول إلى حلول لها.

المطلوب اليوم هو أن نستجيب لنداء الوطن لمواجهة كل التحديات والاستحقاقات الداخلية والخارجية، وأن ننخرط بقوة وإيجابية وثقة في مواصلة بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون، ويتمتع فيها المواطنين والمواطنون، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات، وبالأمن والحرية والكرامة وتكافؤ الفرص ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة.

فالمغرب، كما قال جلالة الملك في خطاب العرش للسنة الماضية، هو وطننا، وهو بيتنا المشترك. ويجب علينا جميعا، أن نحافظ عليه، ونساهم في تنميته وتقديمه.

"وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ"

{سورة المائدة:3}

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.